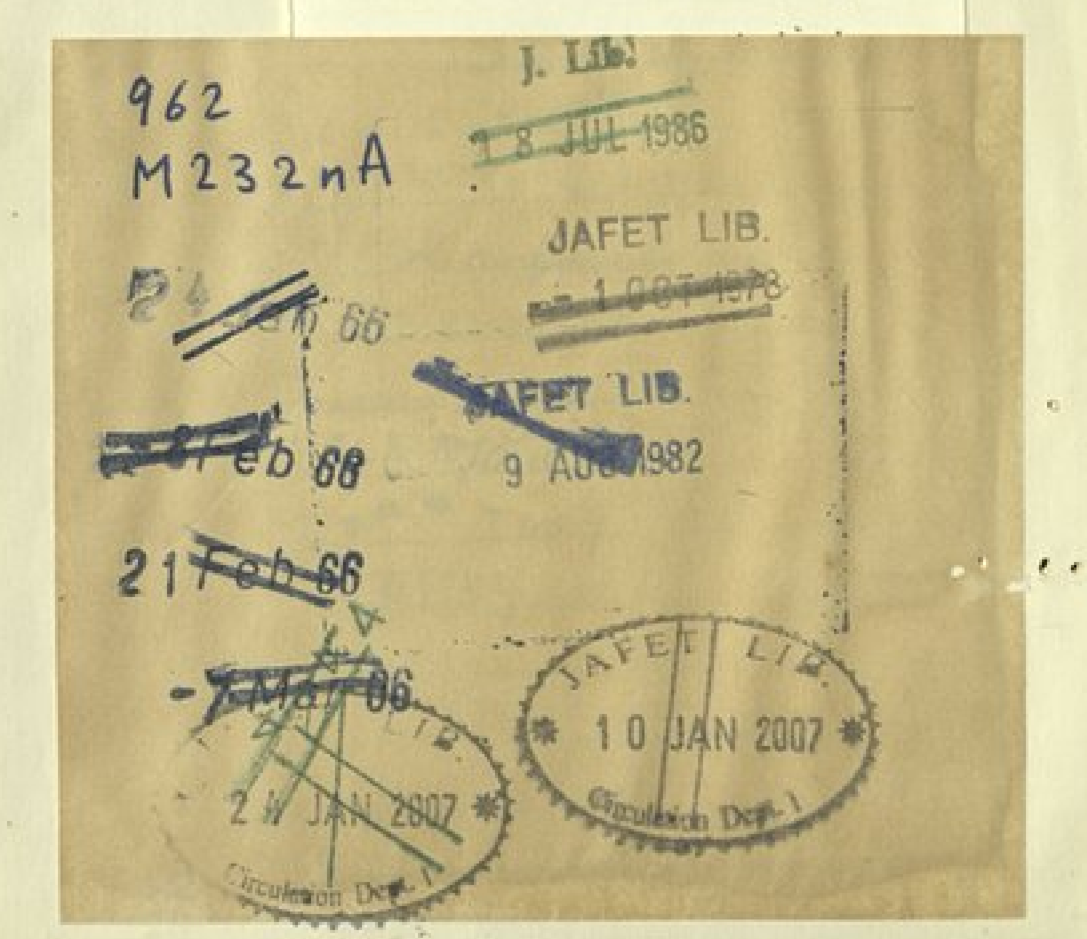
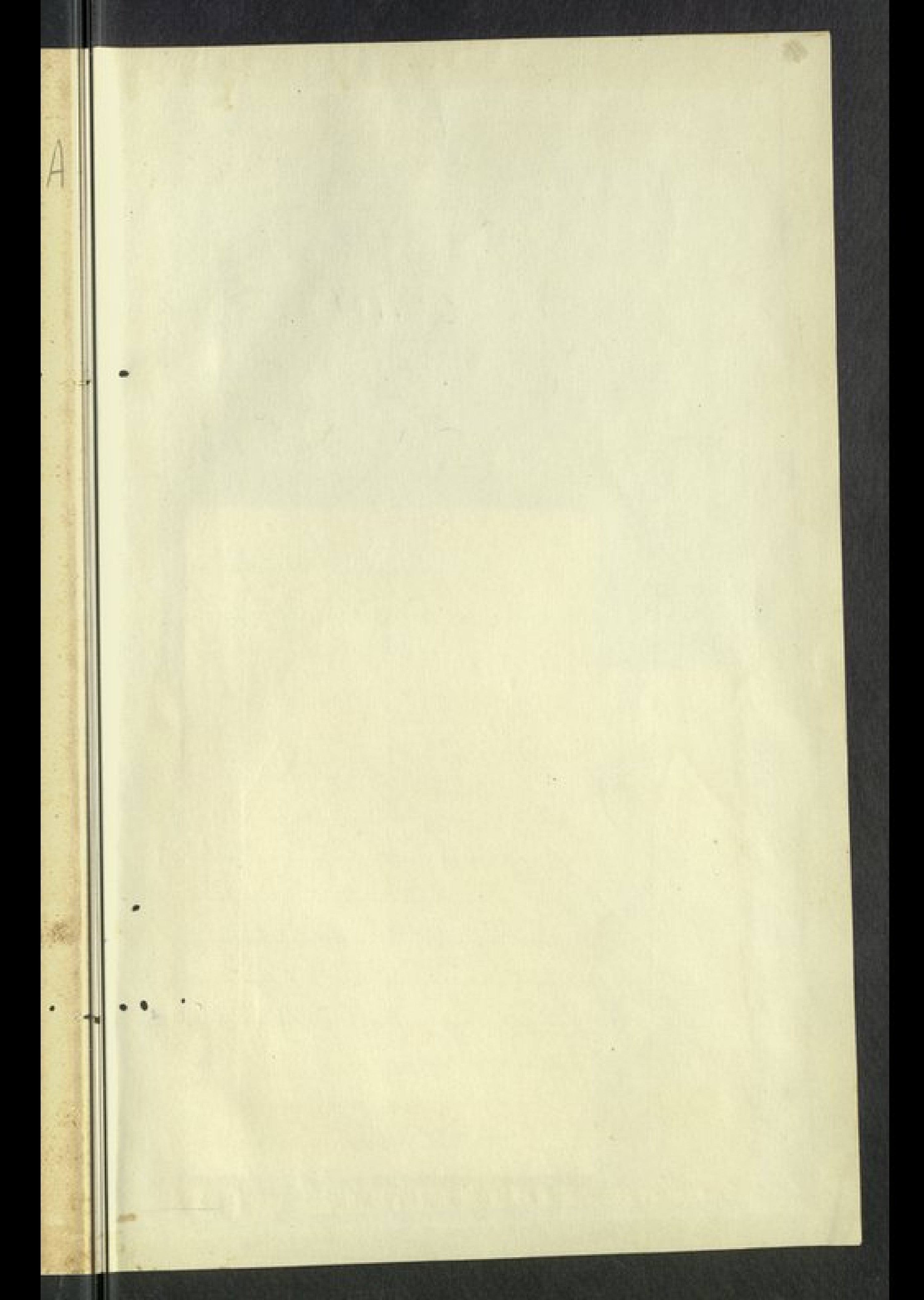
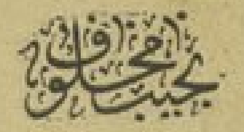

962
M232nA
J. Lib.
18 JUL 1986
JAFET LIB.
1 OCT 1978
JAFET LIB.
9 AUG 1982
Feb 66
21 Feb 66
JAFET LIB.
10 JAN 2007
Circulation Dept.
24 JAN 2007
Circulation Dept.



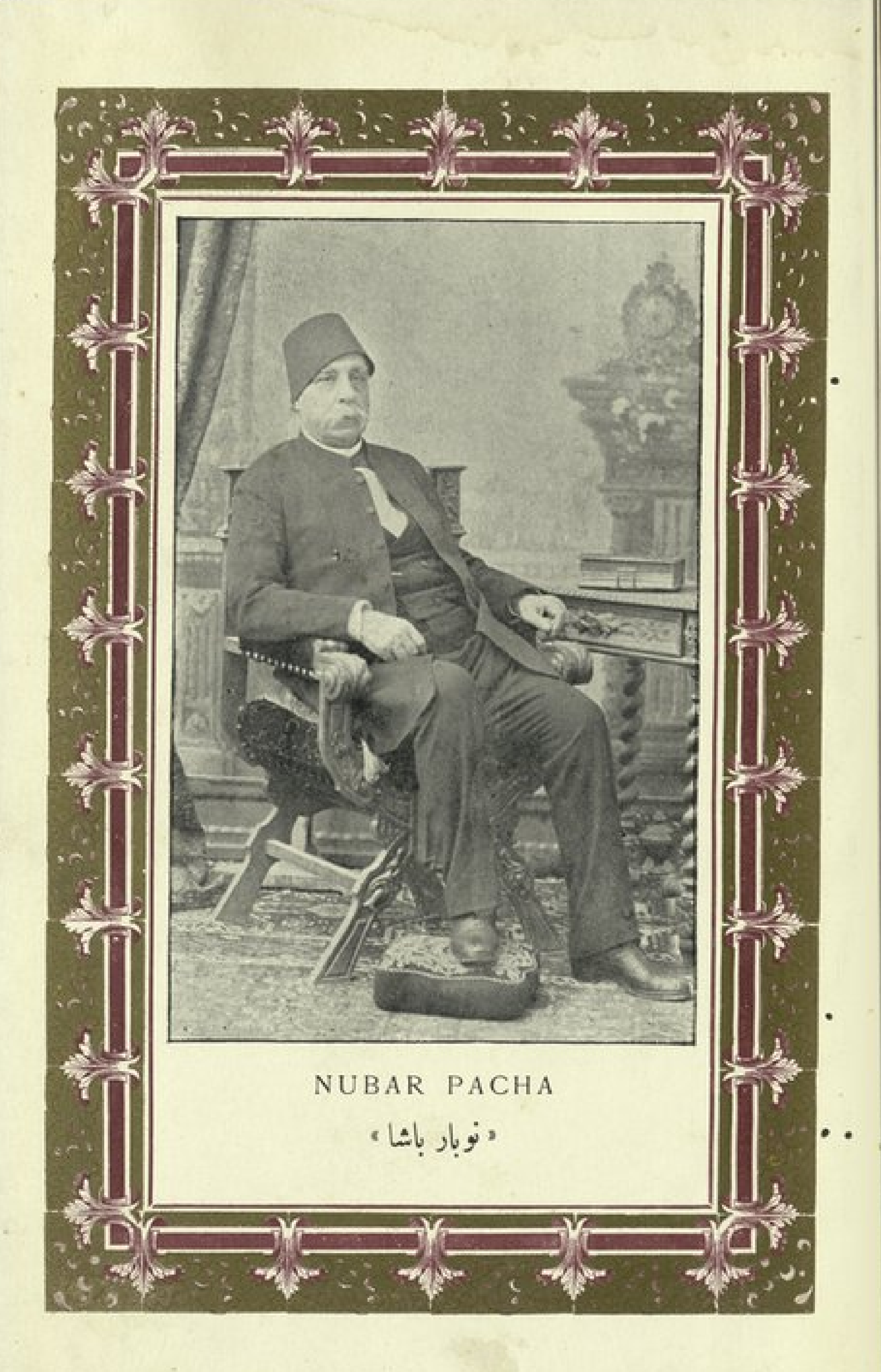
نوبار باشا

وما تم على يده

تأليف



(طبع بالمطبعة العمومية بمصر)



NUBAR PACHA

« نوبار باشا »

المقدمة

ما ظهر في أمة رجل كبير الا قام في سبيله مصاعب وعقبات واضطر الى مناهضة خصوم ومناجزة اعداء . ولكن الرجل كل الرجل هو الذي يجمع على مدحه العقلاء ، وتشهد له الاعمال قبل شهادة الرجال . واني أقول ولا أخشى الحرج والملامة ان نوبار باشا فقيد مصر وفقيد العدالة الذي حاولت أن أظهر خدماته الجليلة لوادي النيل هو في طليعة القوم الذين اذا مدحتهم قامت الالوف من أعمالهم وخدماتهم مقام الشاهد العدل . ولا أنكر أن بعض كتابنا رأوا في مجموع فعائله وعوارفه ما حرك أقلامهم للانتقاد اما لغرض في النفس واما لاعتقاد راسخ في الذهن . ولكن المنصف الذي ينظر الى كل ما فعله نوبار باشا في حياته السياسية يرى حسناته جزيلة عظيمة وضاحة . ولقد تحاشيت في هذا الكتاب أن اغالي في المدح أو الذم بل ذكرت ما استخلصته من أوثق المصادر التاريخية وتركت أعمال نوبار تثني عليه بدلا من ثناء الالسنة والاقلام . وكان في وسعي - كما يعلم المطلع على ما كتب في شأن نوبار - أن آخذ عن

التيمس والتان وغيرهما وعن اكابر كتاب الانكليز والفرنسيس وسائر الامم الاوربية مدحاً كبيراً وثناء جزيلا للفقيد لو جمعتهما لتهيأ لدي منها مجموع ضخم يحاكي ضمني هذا الكتاب . ولكني تركت للقارئ أن يستنتج فضله من مجرى الحوادث التي جرت منذ عهد المغفور له محمد علي باشا الى عهد آخر وزارة نوبارية في عهد اميرنا العباس اعتقاداً مني ان تلك الحوادث هي ابلغ في اظهار فضل الرجل من قلم الكاتب النحرير . واني باسط للقارئ الآن لمة رشيقة عما استنتجته في مباحثي وانا واثق كل الوثوق بأن كل منصف يطالع هذا الكتاب من فاتحته الى خاتمته ينتهي الى الاقتناع بأن نوبار باشا هو من اقطاب رجال الشرق ومن اكابر اركان العدالة كما شهد كبار كتاب الانكليز وكبار كتاب الفرنسيس وهم كما تعلم خصوم في السياسة المصرية . فالفقيد نال ثناء الخصمين وهنا منتهى الفضل .

...

ولا ازعم في مقدمة هذا الكتاب ان ابسط كل مافعله فقيد مصر الكبير من المآثر والمفاخر لان مالم يسعه الكتاب كله لا تسعه مقدمته . وانما احول نظر القارئ الى عدة امور تدله على مقام نوبار واخصها ان رأي نوبار كان منار الحكام كلما اشتدت الازمات وتعاظمت المشاكل . فكان - على ريعان شبيبته - في عهد المغفور له محمد علي باشا سكرتيراً ولم تكن وظيفة السكرتير كما هي اليوم بل يكفيك لتعرف مقامها الرفيع ان تعلم ان المغفور له محمد علي لم يكن يعرف لغة أجنبية وان كل علاقات بالدول كان السكرتير موكلا بها . وزد على ذاك المنصب المهمات الخاصة التي كان يكلف الفقيد بها من



سمو خديوينا الحالي

عباس باشا الثاني

مساعدة المغفور له ابرهيم باشا وما شا كاها في الشؤون الخطيرة . ثم لما تولى المرحوم عباس باشا الاول نيطت اعظم المهمات بنوبار اعني بها حفظ حقوق الاسرة العلوية فسافر الى الاستانة العلية وغيرها وتمكن بقوة حجته من اقناع كبار السياسة كما ترى في الكتاب . وفي عهد المغفور له سعيد باشا كان لنوبار أيضاً الدور الاهم في أخص ماجرى كمشروع قناة السويس مثلاً . وسيرى القارئ ان الفقيد تكهن عما يجره فتح القناة من المطامع السياسية الانكليزية من قبل ان وقعت على أرضها ضربة معول . ولم تكن معارضته الشديدة الارغبة في تخفيف أثقال الفلاحين الذين كانوا يساقون ألوفاً للعمل خلافاً لما عزي اليه من الاسباب الاخرى التي أملتها الاغراض والاهواء . ولما تولى المغفور له اسماعيل باشا لبث عضده في كل مشروع خطير فهو الذي حل مسألة ارث الاريكة الخديوية وهو الذي ألف المحاكم المختلطة بل هو واضع أساس العدل . وسترى ان نوبار كان يريد تلك المحاكم أتم واكمل ولا يقتصر في اصلاحه على المحاكم المذكورة بل كان يريد ان يشمل المحاكم الاهلية فتم له بعض مايريد ومات وقلبه يتشوق الى الباقي . ولم يكن نوبار يسترسل الى المحاباة والتملق بل كان ينصح مولاه نصح الحزوم الجسور فيمثل له ان اسرافه يؤدي الى خراب البلاد في حين ان اشد الموظفين اقداماً لم يكن يجسر على تحية اسماعيل باشا مرتين متواليتين . ولطالما كان نوبار أشد الناس محافظة على السلطة الخديوية في البلاد ولكنه لما رآها هاوية الى الخراب من طريق الاسراف والغرم مال الى مداخلة الايدي الاجنبية المصلحة حباً بخير البلاد ودفعاً للمظالم والمغارم عن الفلاح

المسكين. ولقد طاش رأي من تطرف في نسبة ميله الى سلطة الاجانب لان نوبار مال الى المراقبة المجردة التي لابد منها لمصالح الاوربيين أصحاب الديون لا الى استيلاء الاجانب على ما قل وجل. وكل ماجرى من الخلاف والمناقشة بين نوبار والانكليز بعد سنة ١٨٨٢ يشهد بحسن نيته ونبالة مقصده. وهناك ملاحظة جديرة بالذكر وهي ان الانكليز رجعوا بعد الخلاف مع نوبار في وزارتيه الاخيرتين الى أهم ما ارتآه ولا سيما مسألة البوليس وعلاقته بالمديرين. فنوبار هو الرجل الذي اذا ذكر تاريخه كان تاريخ الاعمال الجليلة التي تمت في القطر. وهو صاحب المقام الاسمى بين الوزراء مع وزيرين لايمكن البلاد أن تنسى فضلهما وهما المرحوم شريف باشا ودولتلو رياض باشا. ولكن من يراجع تاريخ الثلاثة يجد أعمال نوبار أوسع نطاقاً في التاريخ المصري

وليس عقلاء المصريين وحدهم يقدرون قدر نوبار ويشهدون بسمو مداركه بل ان أعظم الساسة في عهده وفي مقدمتهم بسمرك كان يشهد له بالمزايا الغوالي حتى انه أوشك أن يصبح يوماً صاحب عرش. قال مكاتب التيمس الباريزي السابق:

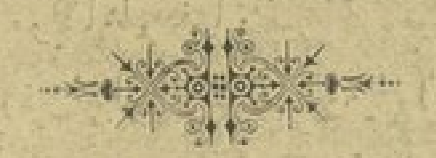
« وكاد نوبار يصبح مرة أميراً حاكماً وتفصيل الخبر انه لما كانت الدول تتفاوض في تعيين أمير لبلغاريا جاءني نوبار باشا ذات يوم زائراً فجرى بيننا ذكر مسألة الامير وعجبنا من تردد الدول وعدم اتفاقها على شخص تزف اليه هذه الامارة. وفي أثناء الحديث قلت لنوبار لماذا لا ترشح نفسك لهذا المنصب فاني سمعت اللورد بيكونسفيلد يفاوض البرنس غورتشاكوف والكونت شوفالوف فجرى ذكرك بينهم

واتفقوا كلهم في مدح ذكائك ومعارفك وأثنوا عليك كثيراً . وانا أعلم ان الكونت اندراسي يحترمك والمسيو ديفور والمسيو وادنتون يقدران معارفك السياسية حق قدرها . اما جرمانيا فاقدر ان اعرف غداً أفكار ساستها فيك فاذا كانت معاضدة لك فلا يبقى من معارض في تعيينك الا تركيا وحدها . وهذه لك من كبار رجالها في الاستانة قوم يجلون مقامك لسبب فوزك عند زيارتك لتلك العاصمة بتحقيق أمانيك في الرسالة التي عهد اليك بها .

فاحتج نوبار أولا على كلامي ولكنه بعد مناقشة طويلة أذعن الى صوابية اقتراحي فعهد الي باستقاء الاخبار المعول عليها من مواردها الصادقة . وفي ذلك المساء اجتمعت بالبرنس هوهنلوه في ردهة التمثيل ففاوضته في الامر وأعجبه الرأي كثيراً . وفي اليوم الثاني تفاوض مع أقرانه المسيو ديفور والمسيو وادنتون واللورد ليونس ثم طرحوا المسألة على البرنس بسمرك فكان موافقاً لهم فيها .

ولسوء حظ نوبار وغير نوبار لما علم خصومه في الاستانة بترشيحه لمنصب امارة بلغاريا أوغروا صدر روسيا عليه قبل ان تصير فرصة لمعتمدي الدول بمفاتحتها في هذا الشأن فكان ذلك داعياً الى حرمانه من الامارة . وكان نوبار في أثناء هذه المفاوضات يطلعني على آماله وأحلامه والسياسة التي عول على اتباعها في بلغاريا . وانا على يقين انه لو شغل ذلك المنصب الخطير لكان قد أعاد الى بلغاريا قديم مجدها وعزها ورونقها . ولا أغالي اذا قلت انه لو تولى تلك الامارة لكانت بلاد شبه جزيرة البلقان أحسن حالا مما هي عليه الآن » .

فاكتفي هنا بما تقدم شاهداً في مقام ألف شاهد يمكن تقديمه نقلا عن أشهر الكتاب وأكبر السياسيين. ومما أحول اليه أنظار مطالعي هذا الكتاب اني أثبت فيه أوراقاً لاريب في صحتها وبعض تقارير كتبها الفقيد الكبير بيده أو باملائه. على اني لا ادعي الكمال والعصمة - وهما لله وحده عز وجل - بل أقول اني بذلت كل جهدي حتى وضعت هذا الكتاب جامعاً لامور كثيرة جليلة بعبارة سهلة وجيزة فاذا وقع نظر القارئ الكريم على بعض اغلاط مطبعية أو غيرها فاني ألتمس عنها عذراً والكريم من عذر ومنح الصفح لطالبه. والحمد لله في الفاتحة والخاتمة.





بوغوص بك يوسفيان

بوغوص بك يوسفيان

لمعة تاريخية

لما ساء طالع المغفور له محمد علي باشا رأس الاسرة الخديوية واضطرته الدول الى اصدار الاوامر لنجله المغفور له ابراهيم باشا بالتوقف عن الزحف وترك البلاد التي افتتحها بالسيف المصري بعد أن كاد يبلغ أبواب الاستانة.

كان بين رجاله الذين يعتمد عليهم في السراء والضراء رجل صادق الولاء أصيل الرأي عالي الهمة أرمني الاصل اسمه بوغوص بك يوسفيان. فأخلص الخدمة لمحمد علي باشا منذ كان قائداً لفرقة من الأرناؤوط. ولما أثبتت الايام صدقه لمحمد علي أبقاه موضع ثقته وكاتب سره بعد ان صار اليه الأمر واستلم مقاليد الاحكام.

ولكن الدسائس والوشايات أحاطت ببوغوص بك من حاسديه ومبغضيه فأوغروا عليه صدر محمد علي وبينما كان في دمياط مستلماً زمام الجمارك دار الجدال بينه وبين رأس الاسرة الخديوية على بعض الشؤون فأغضبه. فقال محمد علي لحاجبه «فليجر برجليه» وهي عبارة كان المراد منها اعدام من يغضب عليه. فخرج الحاجب ببوغوص بك ولكن لحسن الطالع كان الحاجب رجلا تركياً ممن أحسن اليهم بوغوص بك فحفظوا له الجميل وراعوا له العهد فذهب به الى شاطئ النيل مظهراً انه يريد قتله وسلمه الى

امرأته سراً ثم عاد الى مولاه وكان على ظهر ذهبيته فأبلغه قتل بوغوص.

على ان ذكر بوغوص بك لم يبرح يتردد في مجالس محمد علي باشا كلما عرضت مشكلة مالية فيفصح عن أسفه عليه ويود لو ان لديه رجلا مثله واسع الاطلاع في الامور المالية قديراً على حل المشاكل الاقتصادية. ثم اتفق انه وردت عليه عدة تقارير مالية ومن جملتها تقرير من رشيد مملوء بالمتناقضات فلم يتمالك ان صاح: آه لو كان بوغوص حياً لحلّ لي المشكلة طبقاً للمرام فان الرجال الذين لديّ أقصر باعاً من ان يبلغوا شأوه أو يقوموا باعماله فلماذا قتلته؟ فلما سمع الحاجب هذا الكلام ظن ان محمد علي شعر بأنه لم يقتل بوغوص بك فخرّ ساجداً بين يدي مولاه مسترحماً وسائلاً عفوه الكريم. فسأله محمد علي عن أي شيء تطلب العفو فاعترف الحاجب بان بوغوص بك لا يزال في قيد الحياة. فصاح حينئذ محمد علي قائلا له: هيا وأتني به. فذهب وجاء ببوغوص بك. فلم يبد له محمد علي شيئاً من الغضب والحنق بل قابله بلطف ومؤانسة وعرض عليه المشاكل المالية. فامتثل بوغوص بك الامر ونظر فيها ملياً حتى ميز بين خطاءها وصوابها وعرض نتيجة بحثه على مولاه فسرّ به كثيراً. ولبث بوغوص ساعده الأيمن في التجارة والصناعة والسياسة حتى أن كل دخل الموارد المصرية كان يمر على يده سواء كان عيناً أو مالاً. ولما انحطت قوى محمد علي وأثقلت الشيخوخة عاتقه ولم تعد تمكنه حالته من ادارة الامور أصاب حينئذ بوغوص بك من المعاكسات ما كدر صفو عيشه وسوّد وجه الحياة في عينيه. فانقطع عن المأكل والمشرب حتى مات ضعفاً وسقاماً في الاسكندرية في شهر يناير سنة ١٨٤٤ وله

من العمر اثنتان وسبعون سنة .

ولما كشف عن تركته لم يوجد عنده شيء من المال سوى تسعة عشر شيليناً مع انه كان مطلق اليد واسع السلطة في المالية حاصلا على أمر من محمد علي باشا بأخذ كل ما يحتاج اليه من غير حساب . فلما علم محمد علي بانه لم يترك شيئاً ظن أن احداً سرقه فقال انه من المحال كل المحال أن يكون بوغوص معدماً الى هذا الحد فاني أودعت عنده سبعة عشر قيراطاً من الماس فاذا لم توجد عنده فلا شك انه سرق من حيث لا يدري . ثم اصدر امره الى زاكي افندي محافظ الاسكندرية والى راتب بك من كبار موظفي الجمرك بان يجريا تحقيقاً في بيته . فبعد التفتيش وجدا السبعة عشر قيراطاً في صندوق الفقيد وثبت لهما أن بوغوص بك لم يسرق ولكن نزاهته أبت عليه أن يجازف بمال البلاد . وكان في جملة ما وجداه بين أوراقه ست أوراق بيضاء موقع عليها بختم محمد علي نفسه وكان قد اعطاه اياها حين سافر الى السودان ليتصرف بها كما يشاء طبقاً لمصلحة البلاد وكفى هذان الشاهدان دليلا على عفة الرجل وترفعه عن كل ما يشين . وهكذا قضى هذا الصادق الامين نحواً من أربعين سنة حاصلا على ثقة مولاه نائلا عظيم الحظوة لديه . وبعد ان فارق الدنيا اتضح انه لم يكن ليملك الا الفقر . ولم يترك لذويه سوى بعض الديون ولما تحقق المغفور له محمد علي باشا ذلك كله قال « لو كنت اعلم أن بوغوص بك لم يترك شيئاً لخبأت في فراشه مئة الف ريال حتى لا يقال أن محمد علي يهمل مرؤوسيه »

ثم اتفق يوم دفنه في الاسكندرية ان قائد الحامية عثمان باشا لم يحضر الاحتفال ولم يشيع الجنازة أحد من ضباطه وجنوده مع أن جميع اهالي

الاسكندرية على اختلاف الطبقات والنزعات لم يتأخروا عن اداء الواجب . فلما انتهى الى محمد علي خبر احجامه عن حضور الحفلة غضب غضباً شديداً وبعث اليه بكتاب عنيف اللهجة وبخه فيه على اهماله وتقصيره في تأدية الواجب الاخير لرجل خدم البلاد بالصدق والامانة . ثم امره بان يذهب هو ورجاله الى الكنيسة الارمنية وينبشوا قبر الفقيد ثم يدفنوه من جديد ويقوموا له بالاكرام العسكري . على أن محمد علي باشا عاد فرضي لبعض الاسباب أن لا ينبش القبر واكتفى باقامة حفلة عن نفس الفقيد حضرها جميع الجنود فوقف القائد وضباطه في الكنيسة واصطفت العساكر في حديقتها شاهرة السلاح . وهذا دليل كاف على مقام بوغوص بك عند مولاه .

فاذا كان الفقيد لم يترك ثروة مادية فانه ترك ثروة ادبية يتردد ذكرها كلما ذكرت الامانة والاخلاص . ثم ترك بعده لمصر رجلا كل الرجل امتزج تاريخه بالتاريخ المصري مدة خمسين سنة ونيف . وهو رجل الاصلاح وقطب السياسة المصرية الماضية نوبار باشا الذي خصصنا هذا الكتاب بذكر مآثره





بوغوص باشا نوبار

نوبار

ولد نوبار باشا في ازمير سنة ١٨٢٥ وكانت اسرته مقيمة في قرى بجل احدى الولايات الارمنية التابعة اليوم لروسيا . وفي سنة ١٧٢٠ كانت الولاية المذكورة تابعة لبلاد الفرس فاشهرت السيف مدة اثني عشرة سنة رجاء أن تستقل وترفع عن عنقها نير العجم . ولكن الاحوال قضت عليها بعد الجهاد الطويل ان تعود الى الخضوع فحينئذ هجر جد نوبار بلاده وقصد ازمير . ومن ذلك الحين انصرفت اسرة نوبار الى خدمة مصر فعين ابوه معتمداً سياسياً لمحمد علي باشا في الاناضول وكان ذلك في ايام اغارته الاولى على سوريا ثم عين في عهد الاغارة الثانية سنة ١٨٣٩ معتمداً مصرياً في باريس . وعين ايضاً كرابد بك اخو نوبار سكرتيراً اول ومترجماً لمحمد علي منذ ١٨٣١ الى ١٨٣٥ اي سنة وفاته . وكان لنوبار اخ اكبر سناً يدعى شارل وقد عين سكرتيراً وترجماناً قبله . ولكن المنية باغتته في ريعان الشباب سنة ١٨٣٩ ولم تدعه يتم امراً مذكوراً .

ولما كانت الحرب قائمة بين الجنود العثمانية والجنود المصرية في سوريا كان ابو نوبار في باريس فصدر اليه الامر بالقدوم الى القطر المصري . فقام

وما بلغ مرسيليا حتى توفي فجأة . فبادرت الحكومة الفرنسوية الى ختم صناديقه خوفاً من وقوع اوراقه في يد الاجانب وكتبت الى حاكم مصر تطلب اليه ارسال مندوب أمين ليستلم الصناديق . فارسل حاكم مصر من أتى بها . وبذلك خلص ما كان فيها من الاسرار .

ولما بسمت الشبيبة لنوبار ارسل الى جنيف لتلقي العلم في مدرستها العالية حيث كان البرنس نابليون ثم ارسل الى مدرسة سوريز في فرنسا وما بلغ السنة السادسة عشرة حتى اتم دروسه وتضلع في اللغة الفرنسوية بفضل ما أوتيه من الذاكرة القوية والذكاء الراجح . ولكن المدرسة لا تسير التلميذ الا في بدء الطريق والواجب عليه ان يتم هذا الطريق بجده وكده وقد أدرك نوبار هذه الحقيقة وجعل بعد دخوله في مضمار الجهاد المالي يغتنم الفرص لاستطلاع مالم يتعلمه في المدرسة وكان من عادته أن يسأل زائريه عما يعرفونه اكثر من سواه وكثيراً ما كان يطلب اليهم أن يلقوا له خطاباً او شرحاً في المواضيع ولبث على هذا المنوال من الهمة والاجتهاد حتى انه كان يعرف من كل موضوع ولو بعض الشيء . وزد على ما تقدم انه كان فصيح اللسان قوي العارضة يمزج كلامه بشيء من التهكم المستور بارعاً في الانتقال من الشدة الى اللين وبالعكس .

وقال احد الكتاب السياسيين المشهورين لو شاء الله أن يولد نوبار فرنسوياً أو ايطالياً أو انكليزياً لكان في وسعه أن يمتاز في بارلمان بلاده امتيازاً عظيماً بما خصه الله به من الفصاحة وقوة الحجة . ولما زايل نوبار المدرسة افصح عن رغبته في الذهاب الى الجزائر للانتظام في سلك الجيش الفرنسوي المختلط . ولكن خاله بوغوص بك صرفه عن هذا الفكر ودعاه

الى وادي النيل وادخله في خدمة مصر

فقدم هذه الديار سنة ١٨٤٢ ممتلئاً من نشاط الشبيبة والهمة العالية . فلما رآه خاله تفاءل له خيراً وأوصاه قائلا « ستدخل قلم المترجمين ولكن يجب عليك ان تتعلم حق العلم اللغة التركية لأن معرفة هذه اللغة هي أخص الشروط لنجاحك في المستقبل » فرسخ قول خاله في ذهنه وما أبطأ ان برع في اللغة التركية ووقف على أسرارها فاذا تكلم كنت تحسبه مولوداً في حضن اسرة تركية . وما اقتصر نوبار على تعلم الفرنسوية والتركية بل حصل من الانكليزية على النصيب الاوفر وتعلم الايطالية واليونانية الحديثة والارمنية وتلقى شيئاً كافياً من العجمية لأنه كان يعجب بشعرها ويستطيب تلاوته . اما العربية فان معرفته لها كانت أقل من معرفته لجميع اللغات المذكورة لأنه كان مقتصراً فيها على اللغة العامية وربما كان السبب في اهماله في العربية ان خاله لم ينصحه لتعلمها . ولم تسترجع هذه اللغة بعض رونقها وتصبح اللغة الرسمية للدواوين الا في عهد سعيد باشا الحاكم الثالث بعد محمد علي

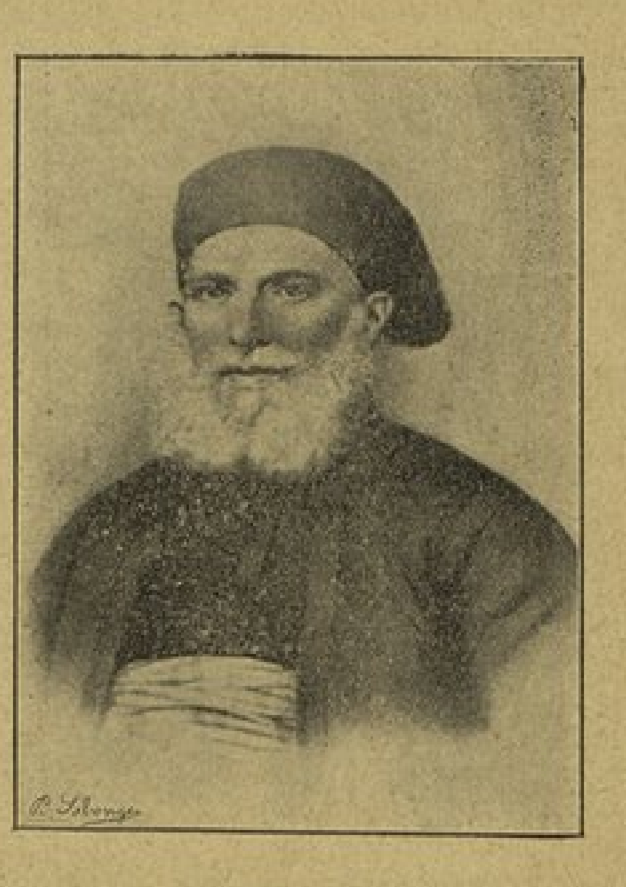
ولو كان نوبار عارفاً باللغة العربية قادراً على الافصاح بها عن أفكاره لتمكن على الراجح من نفع مصر أيام الثورة العرابية . فقد كان مبدأ زعماء الثورة ان مصر للمصريين وهو مبدأ شريف لا يستحق اللوم ولا التنديد بل يطابق العدالة على شرط ان لا ينظر فيه الى غير الوطنية المصرية الحقيقية وأن ينبذ كل ما يمليه التعصب أو البغض وما شاكلها وهذا لم يتم لسوء الحظ

وكانت قرينة نوبار كريمة كيفورك بك أراميان من كبار الارمن

في الاستانة . اقترن بها وهو في الرابعة والعشرين من عمره . فكانت له كنزاً في بيته وعضداً في سياسته الخارجيـة لانها كانت نسيبة أبرام الذي حاز ثقة السلطان عبدالعزيز . فبتلك القربى سهل نوبار سبيله السياسي غير مرة في الاستانة وحصل على معظم الثقة من اسماعيل باشا خديوي مصر بعد ان نفي عن القطر المصري نحو ثلاث سنوات .

ولقد خلقت قرينته الفاضلة لتكون زوجة لرجل سياسي مثله . لانها كانت عزيزة المقام عند الاسر الكريمة وجميع من عرف ظرفها وسمو فضلها . مهتمة أشد الاهتمام بكل مايعني زوجها جديرة بان تشاركه في أجل المسائل ولكن حكمتها كانت تأبى عليها ان تتصدى لكل أمر . فلم تكن تتوسط الا في الامور المهمـة لتبدي رأياً بأرق الاساليب وأسهلها على النفس . وكانت من أقدر السيدات على اراحة أزواجهن بين المشاكل التي تحف عادة بكل رجل كبير . واذا اتفق يوماً ان قرينها جاء حرج الصدر سريع الغضب بما أحاط به من دسائس البلاط الخديوي أو المشاكل السياسية التي كانت كثيرة في ذاك العهـد تركته ريثما يزول غضبه أو يسكن قليلا . فتأتيـه هادئة ساكنة وتذكره بوجوب احتقار الدسائس والاقوال التافهـة وبالثبات على الواجب بالرغم من الزعازع السياسـية . فيحـل كلامها برداً وسلاماً .

وكان الزائرون على اختلاف الجنسيات يجدون منها ما يجدر بقرينـة نوبار وكانت تتكلم الافرنسية والانكليزية والايطالية واليونانيـة والتركية وتنتقل في أحاديثها من لغـة الى أخرى ببراعة لاتقل عن براعة قرينها . فكأنما خلقت له وخلق لها .



﴿ ابراهيم باشا ﴾



﴿ محمد علي باشا ﴾

عود ـ وبعد ان قضى نوبار مدة وجيزة في وظيفة سكرتير ثان لمحمد علي باشا طلبه ابراهيم باشا من ابيه لما عرفه من اهليته وكفاءته فلم يرض محمد علي بان يفارقه ، غير انه لما مرض ابراهيم باشا واضطر للسفر الى فرنسا لاجراء عملية جراحية أذن محمد علي لنوبار ان يرافق ابنه . ولكن نوبار ما لبث ان استقدم اخاه أراكيل ليقوم مقامه ثم عاد الى وظيفته في مصر الا أن صحة ابراهيم باشا عادت فانتكست . فسافر نوبار ورافقه في اسفاره كلها ولبث ملازماً له حتى لفظ النفس الاخير سنة ١٨٤٨ .

وقد كابد نوبار مصاعب كثيرة في مرافقته للمغفور له ابراهيم باشا لان هذا الرجل الكبير بالرغم من رجاحة عقله كانت له أوقات لا يقارب فيها . ولما عاد سنة ١٨٤٨ من الاستانة تأخرت سفينته في السير لشدة الانواء فصور له المرض ان الضباط هم السبب في تأخرها فامر باغراقهم جميعاً . ولكن نوبار تمكن بحكمته من تسكين غضب مولاه وارجاعه عن هذا الحكم الشديد . ولحسن الحظ لم يكن بين رجال السفينة كلها أحد يستطيع أن يؤثر بعض التأثير على مولاه مثل نوبار ولولا ذلك لقضي على الضباط واصبحوا طعاماً للاسماك .

الا أن ابراهيم باشا كان مع ذلك متصفاً بهمة عالية وغيرة عظيمة على مصر . فقد روى نوبار انه لما زار معه بورونيا ورأى أرضها الخصبة واتقان فلاحتها وزراعتها اغرورقت عيناه بالدموع وقال : كيف تكون مصر لو اتقنت زراعتها كما اتقنت زراعة هذه الارض . وروى نوبار أيضاً انه بينما كان في حالة النزاع والاحتضار هتف والدموع ملء عينيه : اللهم لا تقبض روحي قبل ان اتم عمل ابي واجعل مصر سعيدة وامتها غنية . وخلاصة القول

أن الرجل كان كبيراً في اخلاقه كما كان كبيراً في بأسه وبسالته.

وقد كان نوبار يقول انه لا ينسى جميل محمد علي باشا ونجله العظيمين لانهما شملاه برعاية مستمرة ورقياه الى منزلة عالية وجعلاه سكرتيراً. ولكي يتصور القارئ اهمية السكرتير في ذاك العهد يجب أن يفكر ان محمد علي وابنه لم يكونا يتكلمان جيداً سوى اللغة التركية وان ماتعلق باشغالهما السياسية كان منوطاً بالسكرتير. فمن هنا يعرف القارئ كم يجب أن يكون السكرتير متحلياً بالمزايا التي تؤهله لتلك الوظيفة وكم يجب أن يكون عارفاً للغات وللاحوال السياسية حتى ينجو من تبعة المسؤولية العظمى فالسكرتير في ذاك الوقت هو غير السكرتير في وقتنا الحاضر.

as interpretors



عباس باشا الاول وسعيد باشا

ولما توفي محمد علي باشا (في ٢ اغسطس سنة ١٨٤٩) بعد وفاة ابنه ابراهيم باشا استلم زمام الحكم عباس باشا . فبقي محافظاً على نوبار حاسباً اياه خير ارث انتهى اليه من سلفه . غير انه ما جلس عباس باشا على السدة المصرية حتى اخذت المصاعب والمتاعب تتعاظم في سبيله . لانه بالرغم من حوادث سنة ١٨٤٠ ومعاهدة سنة ١٨٤١ التي جعلت حق الارث لابناء محمد علي لم يكن حاكم مصر يستطيع البقاء ناعم البال مستريح الفؤاد اذ لا يخفى أن حق الارث لا يعد ضماناً كافياً يمكن معه اطمئنان الخواطر وانتفاء الحذر . ثم ان الباب العالي كان من جهة اخرى يرقب الفرصة الموافقة ليوطد اركان سيادته في الديار المصرية ويخاطب حاكمها مخاطبة السيد للمسود لا كما كان يفاوض محمد علي وابنه ابراهيم باشا. ولقد ساعدته الاحوال في سياسته منذ أخذ عقل محمد علي يضعف ويخط ومنذ استولى المرض على ابنه ابراهيم باشا فسبقه الى القبر .

وكان عباس باشا اذ ذاك مقيما في مكة مبعداً عن مصر على ما يقال فجاء وجلس على كرسي الحكم كما ذكرنا . وبعد جلوسه بزمن قليل اغتنم الباب العالي فرصة تلك الاحوال فاثار ثائر الخلاف في سنة ١٨٥٠ رغبة منه في اظهار سيادته وجعل مصر طوع بنانه في كل شأن مهم . وموضوع

ذلك الخلاف ان الفرمان السلطاني الذي خوّل الاسرة العلوية حق الارث يتضمن نصاً صريحاً بانه يجب على مصر ان تشاور جلالة السلطان في جميع الشؤون المهمة ولا يبث فيها أمر الا بعد موافقته". فاتفق في ذاك الحين ان انكلترا طلبت من عباس باشا ان يأذن لشركة انكليزية في انشاء سكة حديدية من النيل الى البحر الأحمر رغبة في ازالة المصاعب التي كانت تحول دون المواصلات التجارية وغيرها بين بلادها ومستعمراتها . فوافق عباس باشا قبل التروي والامعان على ماطلبته انكلترا . فلما اتصل الخبر بالباب العالي استاء استياء شديداً لوجهين أولهما ان عباس باشا دل في عرف الباب المشار اليه على عدم احترامه له بجزمه في أمر يدخل في جملة الامور المهمة الموما اليها في الفرمان . والثاني لانه يرى نتيجة الاتفاق مع شركة انكليزية على المنوال المذكور لاتوافق مصلحة مصر في المستقبل . فلذلك اعترض الباب العالي اعتراضاً شديداً على عباس باشا في مذكرة بعث بها في ٤ سبتمبر سنة ١٨٥١ وقد اهتم الباب العالي باعراض عباس باشا عن مشاورته وعد هذا الاعراض دليلا على رغبته في التملص من السيادة السلطانية على قدر الامكان .

ثم قام من جهة أخرى خلاف شديد في مسألة التنظيمات وأخذ أعضاء الاسرة الخديوية فيما يقال يدسون الدسائس لخلع عباس باشا وكتبوا الى الاستانة العلية في هذا الشأن حتى قيل ان مجلس وزراء الدولة تفاوض غير مرة في اسقاط عباس باشا .

فبينما كان عباس باشا في ذاك الموقف الحرج والمعارضون يحيطون به من كل وجهة وصوب التفت يميناً وشمالاً ليرى رجلاً يعتمد عليه في

شدته فلم يجد سوى شاب لا ينيف عمره عن خمس وعشرين سنة هو نوبار فارسله الى الاستانة ليدافع عن حقوق مصر ويحبط مساعي مبغضيه فقبل نوبار هذا المركب الخشن . وقبل ان يبحر الى الاستانة أشار على عباس باشا مشورة من شأنها ان تزيل بعض المصاعب المنوطة بسكة حديد البحر الاحمر . وذلك انه اقترح على عباس باشا ان ينشئ سكة حديدية من الاسكندرية الى السويس .

فلما وصل نوبار الى الاستانة وجد جميع أرباب النفوذ فيها غير راضين على مولاه . فالسير استرافورد سفير انكلترا كان سائراً على خطة بالمرستون في مقاومة مصر . وسفير فرنسا لم يكن ينظر الى عباس باشا بعين الرضى لما رآه من سوء حالة مصر في عهده . غير ان الرأى الذي أبداه نوبار في شأن سكة الاسكندرية والسويس جاء تمهيداً لبعض العقبات العظيمة لانه بانشاء هذا الخط أمن من معارضة فرنسا في سكة البحر الاحمر التي كانت انكلترا تريد انشاءها . ثم أرضى انكلترا من جهة أخرى لانه سهل سبيل بريدها الى الهند . وهو على الخصوص ما كان يحملها على طلب انشاء السكة المذكورة . ولقد أصاب نوبار الغرض الذي رمى اليه . فانه تمكن من استمالة سفير انكلترا وتحويله عن الاعتراض والمقاومة . ثم سافر الى لندرا وهناك صادف من الاقبال والنجاح أكثر مما صادفه في السفارة الانكليزية في الاستانة . فانحلت مشكلة السكة الحديدية ومشكلة التنظيمات بعد ان كان خطرهما شديداً على منصب عباس باشا ونالت مصر فوق ذلك كله سكة حديدية مهمة . وهكذا أنقذ نوبار ببراعته واصالة رأيه عباس باشا من المشاكل ونفع مصر نفسها في وقت واحد ٠

قال فوجيه : « لقد فاز نوبار بثقة عباس باشا وهو في ريعان الشباب. ولما سافر الى الاستانة للمرة الأولى للدفاع عن مصالح مولاه لم يكن له من العمر سوى خمس وعشرين سنة . فادهش برجاحة عقله جميع الذين راقبوا اعماله . ولما كنا بعد ذلك الحين بزمن طويل نحمل كل يوم حملات شديدة على نوبار بحثت عن شؤون هذا الخصم الشديد . فوقفت في دفاتر السفارة على رسالة برقية ارسلها من الاستانة الجنرال اوبيك احد رجال الجمهورية الثانية الى الموسيو دي لاهيت ناظر الخارجية في ذلك الوقت « ١٥ سبتمبر سنة ١٨٥٠ » قال : ان نوبار بك احد تراجمة وسكرتارية عباس باشا حاصل على ثقته وعظيم رضاه . ولم يسع حتى الآن سعياً يدل على انه قادم في مهمة . وهو شاب راجح العقل مخلص لعباس باشا متخرج في مدارس فرنسا. ومن اقواله ان عباس باشا ليس له ذنب في نظر اعدائه الا كونه حاكم مصر واعظم منهم كفاءة وكونه الرجل الوحيد الذي يستطيع ان يرقي بمصر الى اوج السعادة . ولا يمكن ان يكون نوبار بك خالياً من المطامع السياسية لانه بالغ من التهذيب والعلم الى درجة لا يمكن فيها ان يجهل سوء خطة عباس باشا واظن انه سيكون في مقدمة الذين يقودون عباس باشا الى السبيل القويم بعد ان يبطل مساعي اعدائه » .

ولما كانت سنة ١٨٥٢ ارسل نوبار مرة اخرى الى اوربا ليسلم بعض الهدايا الى رئيس الجمهورية الفرنسوية والى ملكة الانكليز . وكان ذلك بناء على رغبة عباس باشا الذي كان يود ان يحكم روابط الوداد بينه وبين اوربا بالرغم عن الدسائس التي كانت تحيط به . وقد اشترك نوبار واخوه اراكيل في تأييد هذه السياسة فتحولت اليهما انظار الحساد واخذوا يشون بهما لدى

عباس باشا ولبثت سعاياتهم متواصلة لديه حتى حملوه على عزل اراكيل بك عن نظارة التجارة .

فلما اتصل الخبر بنوبار بادر الى تقديم استقالته من منصب السكرتير الاول والترجمان فجاء عمله دليلا على جسارة واستقلال عظيمين لان الشرق لم يكن ليألف وقتئذ عوائد الغرب فتقديم الاستقالة كان مدعاة لغضب الحاكم وسبباً في جلب المخاطر على المستقيل . على ان عباس باشا لم يلبث ان رجع عن خطاءه . وبدلا من ان يضمر الحقد والضغينة لنوبار اراد ان يرجعه الى منصبه .

ففي ذات يوم بينما كان نوبار يتنزه على النيل في ذهبيته مرّ امام ذهبية عباس باشا فعرفه وارسل اليه سكرتيراً يستدعيه فحضر نوبار فقال له حاكم مصر سمعت انك عزمت على السفر الى فرنسا فقال نعم يامولاي . فأمره بان يبقى في مصر . فأجاب نوبار انك انت يامولاي عزلتني عن منصبي . فقال عباس باشا لا بل انت الذي استقلت فابق هنا في خدمتي .

ولكن نوبار لم يكن لينظر بعين الاطمئنان الى الذين كانوا يحيطون بعباس باشا فطلب له ولاخيه منصبين بعيدين عن مصر وهما وظيفة معتمد مصري في فينا له ووظيفة معتمد مصري في برلين لاخيه سنة ١٨٥٣ وكانت هاتان الوظيفتان قد انشئتا في ذاك الحين مراعاة للظروف . وما رضي بهما نوبار الا لانهما يمكنانه من متابعة سياسته التي كان بها اعظم عضد لعباس باشا . ولكن المنية عاجلت عباس باشا سنة ١٨٥٤ فعدل نوبار عن آراءه السياسية والغي المنصبان المذكوران واعتزل هو واخوه وظائف الحكومة المصرية .

اما السبب في وفاة عباس باشا فقد اختلفت فيه الاقوال والرأي العام يجمع

على ان ثلاثة من مماليكه فتكوا به بينما كان في الحرم لاسباب بعضهم يقول انها سياسية والبعض الآخر يذهب انها من قبيل قول نابوليون « فتش عن المرأة » . وكل ما ثبتت معرفته أن موته بقي سراً مكتوماً بضعة ايام ثم نقلت جثته من بنها الى قصره في العباسية وكانت الجنود تخفرها وهي تظن انها تخفر مولاها حياً يرزق .

* * *

اما سعيد باشا فقد اعتلى السدة المصرية والبلاد محتاجة الى ما يزيد مواردها ويصلح مختلها غير انه لم يفكر في شيء من المقاصد السياسية الكبرى التي كان خلفه يسعى اليها بل سار في معظم الوجوه على خطة مناقضة لخطته . وكان سعيد باشا حاضر الفكر سهل الخلق جانحاً الى السرور والانبساط غير انه كان متقلباً في اخلاقه مسرفاً على سمرائه واخصائه غير مهتم بقدر ما يجب على الحاكم بمصلحة بلاده .

اما نوبار فقد كان وقتئذ في الثلاثين من عمره فجعله سعيد باشا سكرتيراً خاصاً وابقاه في هذا المنصب مدة من الزمن ثم جعله مديراً لجميع السكك الحديدية ومنحه لقب بك ثم عين أخاه أراكيل حاكماً في السودان .

اما حال الادارة على اختلاف فروعها في ذاك الوقت فقد كانت من اسوء الاحوال لان المالية كانت في ارتباك شديد والحكومة في مشاكل عديدة مع النزلاء الاوربيين ولما كان سعيد باشا سهل المراس اخذ كل واحد من اصحاب المطامع يتذرع بدعوى يدعيها ليلتقم لقمة أو يغتنم غنيمة من الخزينة المصرية

فعند ذلك عين نوبار في مصلحة الجمارك على امل أن يصلح مختلها ويداوي معتلها لأنها كانت من اكثر المصالح اعتلالا واختلالا . وسبب هذ الفساد الاداري أن الجمارك كانت كانها مختلطة لكثرة التداخل الذي كان يأتيه قنصل انكلترا نظراً الى مصالح الانكليز التجارية . فكان من لواجب اذ ذاك أن يعين في الجمارك رجل بارع ماهر يكف يد قنصل انكلترا عن المداخلة دون ان يقع معه في المشاكل ويضع حداً للاوربيين دون ان يفضي الامر الى الخلاف بين الحكومة المصرية والدول . فحمل نوبار عبء هذا الواجب ووفق فيه توفيقاً بيناً غير ان نجاحه لم يمنع عنه السعايات والوشايات بل ربما كان هذا النجاح سبباً في جعله مرة ثانية من ضحايا أهل الدسائس فاحيل نوبار على الاستيداع وبقي مدة في عزلة عن المناصب إلا ان سعيد باشا ما لبث ان دعاه الى الحكومة وقد استمرت الوشايات تتلقفه كما تتلقف كل رجل امتاز بين القوم الفائزين في الحكومة المصرية وكان في جملة الذين سودوا صحيفة نوبار قنصل النمسا بعد ان سافر نوبار الى ڤينا واخذ في الدفاع عن المصالح المصرية . وكان من اخلاق سعيد باشا انه لم يكن ليقطع الالسنة اللجلاجة ويصد محبي الفتن الا بعد ان تمس كرامته ويرى أن أفعالهم تكاد تسلب راحته .

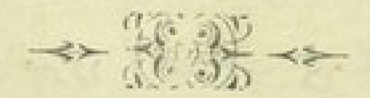
اما ميله الى نوبار فلم يكن ميلا قلبياً بل كان ناشئاً عن الحاجة اليه لان سعيد باشا لم يكن ليحبه في حقيقة الامر وليس ذلك مما خفي على نوبار .

ولا غرو ان اختلفت أخلاق نوبار عن أخلاق سعيد باشا . فان هذا كان ميالا الى اللهو والسرور وكان يجب على الذي يود التزلف اليه ان يخبره على الدوام الاخبار السارة ويتملقه بالكلام الرقيق ويستنبط له الاخبار

المضحكة فلذلك كان صفر باشا «كوسيلسكي» على مايقال في مقدمة الذين استنزلوا رضاه وتقربوا كل التقرب اليه فلم يكن ليفارقه في الحل والترحال.

وكان في عهد سعيد باشا كثيرون من الرجال الاكفاء سواء كان في البحرية اوغيرها فمنهم الكابيتين بيسون الذي نظم البحرية المصرية (وعرض على نابليون بعد معركة واترلو ان ينقله الى اميركا على باخرته وسط الطرادات الانكليزية) ومنهم الكولونل سيف (الذي قدم مصر على عهد ابراهيم باشا وعرف بعد ذلك باسم سليمان باشا الفرنسوي وكان من اركان حرب الجنرال ناي والجنرال جروشي) الذي نظم الجيش المصري وابلغه درجة عالية من الترتيب.

وكان سعيد باشا قد تعلم الفرنسوية منذ صغره لانه ربي بين اناس يتكلمون هذه اللغة كما انه اتخذ عنهم بعض عوائدهم فكان يعرف اكثر من والده واجبات الحاكم ولكنه كان كسولا متقلباً ولطالما حادثه نوبار بوجوب تحسين احوال الطبقة الدنيا من الامة فيستحسن كلامه ويوافقه على رأيه ثم لايلبث ان يترك كل شيء وشأنه. وقد اوضح نوبار لسعيد باشا رأيه في الاصلاح القضائي لاول مرة فاستصوبه ووعد بتحقيقه غير ان وعوده كثيراً ماكانت عرقوبية ثم ان الحمام فاجاه وهو في الثالثة والاربعين من العمر في ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ فترك حينئذ مشروع الاصلاح وبقي مدخراً في فكرة نوبار الى ان جاء وقته.



قنال السويس

وبعد ان فاضت روح سعيد باشا سنة ١٨٦٣ ارتقى الى السدة المصرية اسماعيل باشا . فرأى من الضرورة لحكومته ان يحافظ على رجل من اهل الكفاءة والرجاحة . فقرب اليه نوبار واظهر من الثقة به والاعتماد عليه اكثر مما ابداه خلفاؤه .

وكان دليسبس الذي لم يتمكن من انفاذ مشروعه بسبب وفاة سعيد باشا قد عاد الى مخاطبة اسماعيل باشا في فتح ترعة السويس . فأمر اسماعيل نوبار ان ياخذ بأسباب المفاوضة في هذا الشأن المهم وحسبنا ذلك دليلا على ثقته به . واذا اردنا ان نشرح مسألة هذا الطريق الذي وصل المشرق بالمغرب ضاق بنا المجال وخرجنا عن الموضوع لان غايتنا الوحيدة ان نظهر ماكان لنوبار من اليد في هذه المسألة فلذلك نكتفي بان نوضح الحالة حين استلم اسماعيل باشا زمام الاحكام .

كانت الصعوبة الكبرى في اواخر عهد سعيد باشا ان الباب العالي لم يكن ليأذن بفتح القنال ومن هذه الصعوبة نشأت كل المتاعب والمصاعب الاخرى . ولما أذن الباب العالي بفتح القنال لم يطلق يد الشركة التي الفها دليسبس بل اظهر في الفرمان التحفظ والتحرس . فكان فعله هذا سبباً في تأخير اعمال الشركة وتمنع

الاوربيين من تغطية رأس المال اللازم . غير ان سعيد باشا كان يرى عدم نجاح الشركة ماساً لشرفه فاكتتب بما بقي من اسهمها وقدره ١٧٧٦٤٢ فجاء هذا الحمل الثقيل ضغثاً على ابالة لانه وضع على عاتق مصر بعد ان اثقلته الاحمال الكثيرة بسبب اسراف سعيد باشا وتساهله مع الشركة في الامتياز والاراضي وترع المياه الحلوة وتسخير الفلاح الى آخره مما هو مذكور في الشروط المعقودة بين الحكومة المصرية والشركة . فنشأ عن ذاك كله ان مصر وقعت في احرج المواقف واصعب الحالات ورمت خلف المرحوم سعيد باشا اي المغفور له اسماعيل باشا في الارتباك العظيم لان كل الانظار كانت موجهة اليه ومما زاد موقفه حرجاً وصعوبة الخلاف الذي نشأ عن مشروع القنال. فانه لم يكن يستطيع ان ينحاز لفريق من المختلفين دون ان يجرح عواطف فرنسا اوعواطف انكلترا ويجلب لنفسه عداء احداهما .

على ان اسماعيل باشا اظهر كثيراً من البراعة في هذا الشأن المهم وتمكن من ارضاء الدولتين على قدر الأمكان . وذلك بانه وافق فرنسا في مسألة الاتفاقات الماليةالتي عقدتها في عهد سعيد باشا ولم يجر على هواها في مسألة حل المشكل من الوجه الدولي بل ترك هذا الامر للباب العالي الذي له حق المشورة في كل مشروع عظيم كما تقدم . فجعل بذلك لانكلترا سبيلا الى استخدام نفوذها في الاستانة العلية . وقد حلت المشكلة الاولى أي مشكلة الاتفاقات المالية بوفاق عقد في ٢٠ مارس سنة ١٨٦٣ وقع عليه نوبار بالنيابة عن اسماعيل باشا والمسيو فرديناند ديليسبس صاحب مشروع القنال . اما من

الجهة السياسية فان الباب العالي ارسل مذكرة في ٦ افريل من السنة نفسها الى حكومتي انكلترا وفرنسا ذكر فيها وجوب القيام بشرطين قبل ان توافق الدولة العلية رسمياً على المشروع . وهما اولا الغاء السخرة عن الفلاح وثانياً ترك الشركة للبند المتعلق بترع المياه الحلوة وامتيازات الاراضي الواقعة على جانبي قنال السويس . وقد عين الباب المشار اليه ستة اشهر للقيام بهذين الشرطين فاذا مضت هذه المدة ولم ينفذا عادت المسألة الى الاستانة للنظر فيما يجب وأوقفت الاعمال الجارية في القنال منذ أربع سنوات لذلك التاريخ باسم « الاعمال الاستعدادية » .

وفي ١٨ اغسطس سنة ١٨٦٣ أوضح اسماعيل باشا حقيقة الحال لفردينند ديليسبس . وجعل لنوبار السلطة الكافية للاتفاق مع الشركة بناء على الاساس الذي وضعه الباب العالي للاتفاق ورضي به اسماعيل باشا . وفي ١٢ و٢٨ اكتوبر طلب نوبار باسم الخديوي أولا الغاء الامتيازات المتعلقة بالاراضي المجاورة للقنال وعرض أن تعطى الشركة نفقات ماافتتحته في هذه الترعة وان يتم فتحها على نفقة الحكومة تعويضاً للشركة عما لحقها من المصاريف . ثانياً انقاص عدد الفعلة الى ستة آلاف فاعل يشتغلون على الدوام وان ينقد الواحد فرنكين عن كل يوم ولكن مجلس ادارة الشركة رفض ذلك كله وقر رأيه على امور أخرى فأرسلت الى الباب العالي . فرفض قرار مجلس الادارة وقال في رفضه : «اذا رفضت اليوم الشركة عملا كالذي ذكر في المحضر الاخير لمجلس ادارتها ان تساعد في الامتياز على اتفاق قانوني متساوي

الحقوق تفقد لامحالة كل حق وساغ للباب العالي ولحاكم مصر ان يوقفا الاعمال الجارية في القنال » .

أما الموسيو ديليسبس فقد كان يحاول ان يثبت في كلامه ان موافقة الباب العالي لم تكن واجبة وانه حصل عليها فلم يبق من حاجة الى زيادة مخاطبته في الشأن . ولكن فات الموسيو ديليسبس ان قوله ان الشركة حصلت على اذن الباب العالي يشبه الاعتراف بوجوبه وقوله انه غير واجب يشبه الاعتراف بكونه لم يحصل ولم تنله الشركة . وكان في عداد المزاعم التي حاول الموسيو ديليسبس ان يؤيدها قوله : « ان حاكم مصر يحق له ان يعطي امتياز القنال وان الباب العالي ليس له سوى ان يتداخل في مسألة حياد القنال ويترك ما بقي من فروع المسألة كالأعمال والعمال والتنازل عن الاراضي وغير ذلك من الشؤون الداخلة في دائرة اختصاص الحاكم المصري » . وكان يزعم ان محاولة الحكومة العثمانية لزيادة سلطتها وتوسيع اختصاصها في مسائل مصر الادارية الداخلية مخالف للمعاهدات التي عقدت سنة ١٨٤١ ونالت مصر بموجبها استقلالها الداخلي . فاذا تطرف الباب العالي فى هذا الشأن اصبحت المسألة في مكان من الخطر فحينئذ لا يمكن حل المسألة الا بالحرب او بمؤتمر دولي تعقده الدول الموقعة على معاهدة سنة ١٨٤١ فتخرج اذ ذاك المسألة من حيز الحقوق المدنية الى حيز الحقوق العمومية ولكن الحالة لم تبلغ ذاك الحد البعيد وليس هناك باعث على الحرب .

اما نوبار مندوب اسماعيل باشا فلم يكن ليقنع بمثل هذا الكلام بل كان يحسب أن مصادقة الباب العالي واجبة لا مندوحة عنها . ولم

يكن يخطر في خاطره أن الباب المشار اليه ينوي المعاكسة في فتح القنال لاحباط مشروع جزيل الفوائد. بل يعتقد انه كان يود أن يؤيد المشروع بشروط تضمن وتحمي المصالح المهمة. ولبث ديليسبس يحتج بان مسألة القنال هي مسألة داخلية وبان اعراض حاكم مصر عن طلب الاذن فيها من الباب العالي لا يخرج عن حد الواجب. غير انه سبق للحكومة المصرية ان استشارت الباب المشار اليه وطلبت موافقته في مشاريع أقل أهمية من مشروع القنال فمن ذلك اعمال القناطر الخيرية على النيل لارواء الاراضي وهذا المشروع داخلي كما لا يخفى ومن ذلك أيضاً انشاء السكة الحديدية من الاسكندرية الى القاهرة وهو من الامور الداخلية ايضاً . وقد حاول عباس باشا أن يمتنع في مشروع السكة الحديدية عن طلب الاذن من الباب العالي ولكنه ما لبث ان اضطر الى طلبه وقد ساعد الحكومة العثمانية وقتئذ سفيرا انكلترا وفرنسا وارسل الباب العالي في هذا الشأن مذكرة الى عباس باشا في ٤ سبتمبر سنة ١٨٥١ قال فيها: « انا نؤمل كل الامل بان سموكم تعترفون بوجوب طلب الاذن رسمياً في هذه المسألة وبوجوب تأكيد ذلك لنا » . وقد طلب الباب العالي ان تشاوره الحكومة المصرية أيضاً في كل المسائل المهمة ولم يميز تمييزاً كبيراً بين المسائل الداخلية والمسائل الخارجية . فلذلك كان نوبار يرى مشاورة الباب العالي في مسألة القنال أمراً لابد منه كما قلنا لاعتباره أن هذا القنال لا يهم مصر والسلطنة العثمانية فقط بل يكون له شأن في العالم كله . فان كان لابد من مشاورة الدولة في مسألة كانشاء السكك الحديدية فبالاولى لابد ولا مناص من مشاورتها في هذا المشروع العظيم . واذا كان هناك مشروع يجب أن يبذل

الباب العالي كل اهتمام في امره فانما هو مشروع القنال . وذلك لم يفت سعيد باشا يوم اعطى امتياز القنال فانه ترك محلا لمصادقة الباب العالي في العهدين اللذين وضعا في شأن تأليف الشركة وفي ١٩ مايو سنة ١٨٥٥ ارسل الى الموسيو دليسبس يقول : « لما كان من الواجب أن يصادق الباب العالي على امتياز شركة قنال السويس ارسلت اليكم هذه النسخة لتحفظوها . اما اعمال حفر القنال فلا يمكن الشروع بها قبل الحصول على مصادقة جلالة السلطان » وفي ٥ يناير سنة ١٨٥٦ أصدر سعيد باشا لائحة في الاعمال المتعلقة بالامتياز وحفظ فيها محلا خاصاً لمصادقة جلالة السلطان .

وكان من خطة الحكومة الفرنسوية في ذاك الحين انها كانت تمنع معتمديها من المداخلة رسمياً لتعضيد شركة القنال ولم تكن تؤيد رأي دليسبس المنوط بعدم مصادقة الباب العالي . بل ارسلت تلغرافاً في ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٥٩ الى قنصلها الجنرال في الاسكندرية اعترفت فيه بحق الباب العالي ونصحت لحاكم مصر ان يذعن لأوامر جلالة السلطان ولا يعدل عن مصادقته وطلبت اليه أن يخفف معارضته ويلين عريكته .

قلنا ان نوبار كان يطلب الغاء امتياز الاراضي وفي جملتها ترعة الري ولا يخفى ان حل هذه المسألة كان في نفس عقد الامتياز . وتحرير الكلام ان الامتياز يخول الشركة حق الانتفاع بالاراضي الكائنة على ضفتي ذاك القنال ويخول اسماعيل باشا حق نزع الملكية للمنافع العمومية . فلم يبق سوى أن نعلم هل كان يحق للحاكم المصري وقتئذ ان ينزع ملكية تلك الاراضي لاجل تلك المنافع مقابل تعويض عادل يدفع

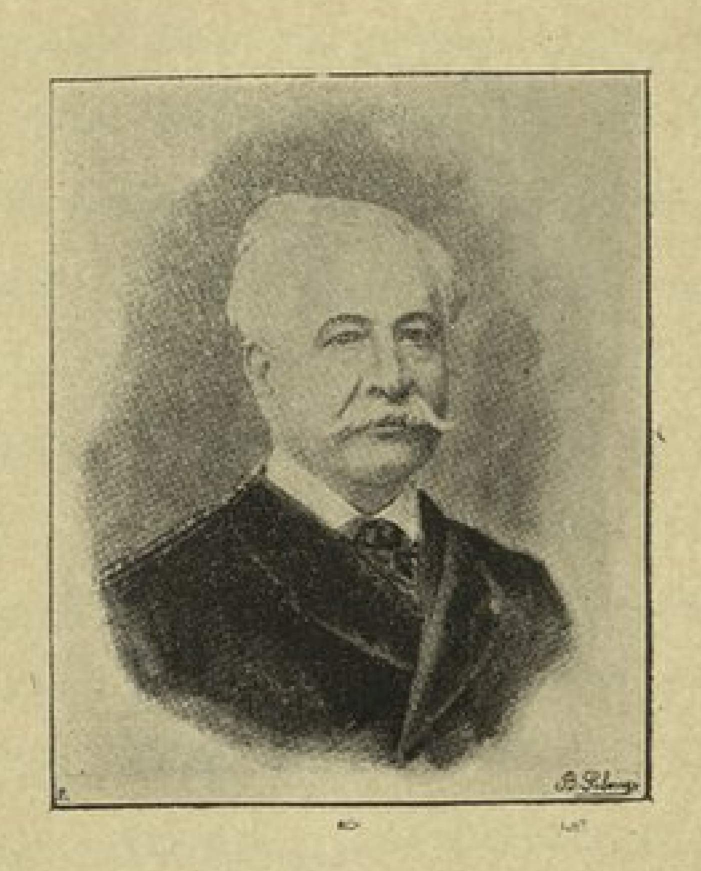




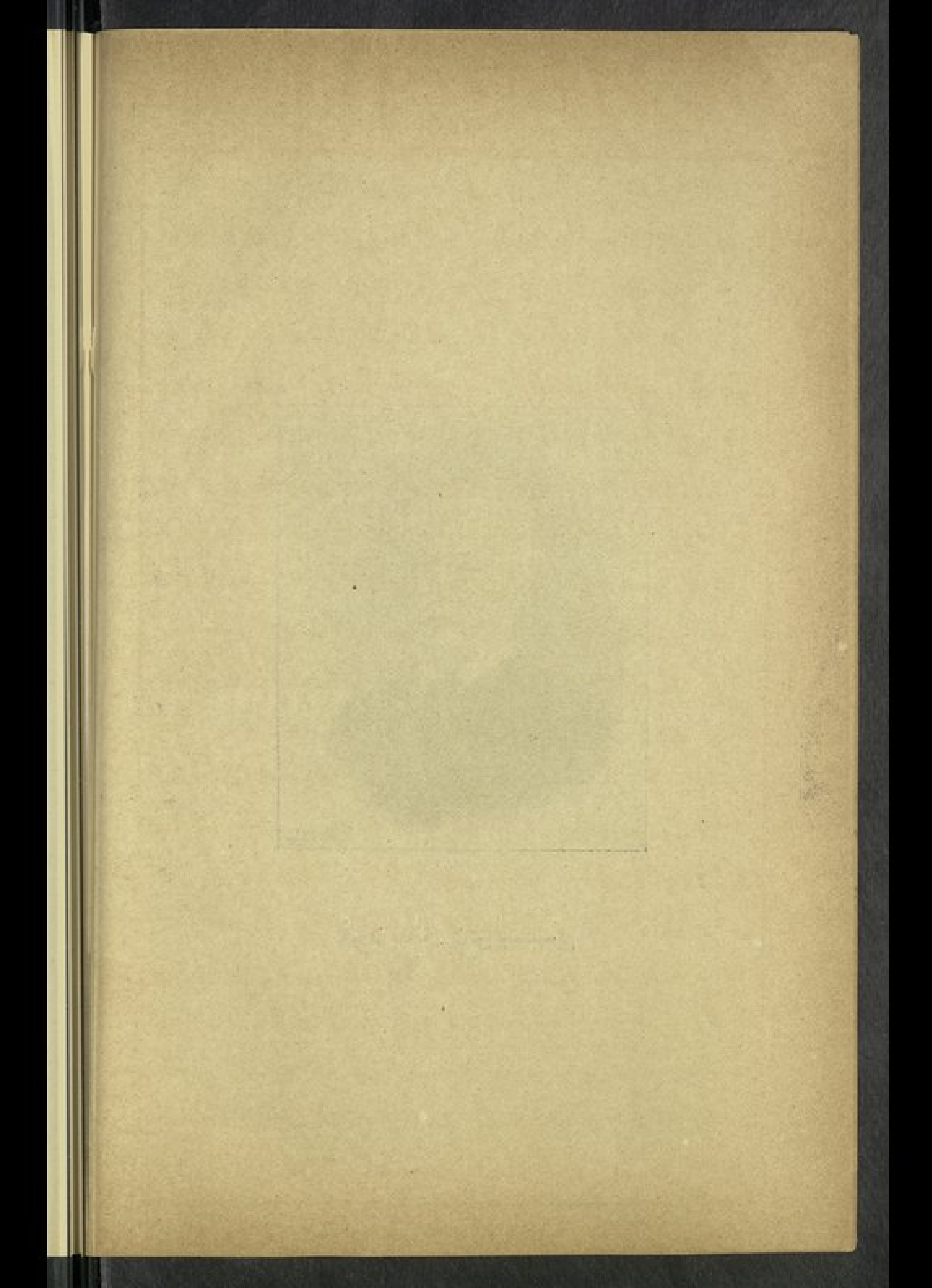
﴿ سعيد باشا ﴾



﴿ عباس باشا الاول ﴾



فردیناند دي ليسبس



الى الشركة . على ان الصعوبة لم تكن من جهة حاكم مصر ولا من جهة مندوبه نوبار بل من جهة الباب العالي فان الحكومة المصرية عرضت وقتئذ ان تتم ترعة الري على نفقتها وهذا كل ما كان في وسعها

وقلنا ايضاً ان نوبار طلب انقاص عدد الفعلة الذين يشتغل الواحد منهم باجرة فرنك بل اقل في اليوم وقد حق لنوبار أن يطلب انقاصهم وينظر اليهم بعين الاهمية . فانه لم يطلب بذلك سوى الغاء الاشغال الشاقة . وما خفي على الموسيو دليسبس ما لطلبه من الاهمية فاحتج ببراعته المعروفة على هذا الانقاص وبنى احتجاجه على أن القوانين العثمانية كلها تجيز السخرة ومع ذلك فان اشتغال الفلاحين المصريين في السويس لا يعد سخرة . ولكن فات الموسيو دليسبس ان الدستور لا يجيز تلك السخرة وان المادة « ١١٠ » من قانون الجزاء العثماني يحرمها تحريماً صريحاً . أما قوله ان اشغال الفلاحين المصريين ليس بسخرة فلم يكن يقنع نوبار باكثر من قوله ان القانون العثماني يجيزها . فان نوبار كان ميالا اشد الميل الى الافكار الحرة ويتألم كل التألم من نزع حرية الالوف حباً بمنافع الاجانب وكان اذ ذاك عشرون الف فاعل يشتغلون بشركة السويس تاركين عيالهم وحرفهم وزراعتهم بالقسر عنهم فكانوا كلهم أو جلهم يودون من صميم الفؤاد أن يعودوا الى بيوتهم وزد على ذلك انهم كانوا مضطرين للرجوع وقت صرفهم على نفقتهم الخاصة وبعضهم كانت منازلهم بعيدة جداً فاذا أضيفت هذه المتاعب الى خسارتهم في زرعهم وحرفهم وتجارتهم وسائر مرافقهم اتضح مقدار العناء والبلاء الذي كانت تقاسيه البلاد من جراء استخدام ابنائها قسراً واضطراراً .

ولو كان العناء مقصوراً على عشرين الألف المذكورين لهان الامر قليلاً ؟ ولكن العشرين الفاً كانوا يشتغلون ونحو اربعين الفاً كانوا قادمين اوآخذين بالاستعداد للقدوم الى محل الشغل. فليس بالهين السهل على نفس الوطني الابي ان يرى نحو ستين الفاً مبعدين عن عيالهم وعن الزراعة والصناعة والتجارة وليس لهم من فائدة تذكر تعوضهم من بعض الخسارة وتهون عليهم المتاعب ؟.

قال المدير الاول للاشغال في احد تقاريره : « ان من اعظم المنافع هو استطاعتنا ان نحفر بايدي العمال معظم مايمكننا حفره من القنال البحري بين بحيرة التمساح والبحر الاحمر ومما تجب ملاحظته ان هذه الطريقة لحفر القنال لاتنحصر منفعتها في تسهيل العمل والاسراع به بل هي تعود بتقليل النفقات كثيراً فان المتر المكعب من اليابسة لايقتضي من النفقة سوى ثلثي مايقتضيه المتر الذي يحفر بالآلات » .

فالظاهر مما تقدم ان الذي يحمل كبار شركة القنال على استخدام ذاك العدد العظيم كان حبها للاقتصاد لا الضرورة العظيمة والحاجة الماسة ؟ وذلك يخالف كل المخالفة بما وعد به دليسبس حين اخذ الامتياز فانه قال وقتئذ ان اربعة اوخمسة آلاف فاعل يكفون ابان العمل واهم اوقاته فرضي نوبار ان الحكومة المصرية تقبل استخدام ستة آلاف بدلاً من خمسة فلذلك شق على نوبار وعلى كل محب لمصر أن يرى عدد الفعلة يزداد ازدياداً عظيماً وتفقد الالوف الكثيرة من المصريين حريتهم وحياتهم في بعض الاحيان وتضيع على التجارة والزراعة والصناعة ايديها العاملة لاكساب شركة قنال السويس مبلغاً من المال .

فبناء على ماتقدم ان نوبار اعترض على تشغيل الفلاحين لاسباب جوهرية اهمها انه كان يميل الى مصر التي قضى معظم العمر فيها فلم يمكن في وسعه أن يرى الالوف تشتغل وتشقى حتى تجلب عليها الذل فان الشغل في العالم انما يكون لاراحة الانسان لا لزيادة شقائه ومنها انه لم يكن ليحتمل ان يرى اناساً من الاوربيين الذين يحسبون بلادهم مهد التمدن يأتون اعمالا تشبه أعمال الذين شادوا الاهرام وجبلوا ترابه بدم الرعية. انه كان اميناً في خدمة مولاه فلم يرض ان ينقض أرباب العمل الوعود التي وعدوا بها حاكم مصر فذاك كله مايحدو بنوبار الى المعارضة لارغبته في مساعدة انكلترا التي كانت تنوي أن تقيم المصاعب والعقبات في سبيل الشركة . ولقد كان نوبار صادقاً ايضاً في خدمة جلالة السلطان نفسه . قال علي باشا ناظر الخارجية العثمانية في ذاك الحين : « ان جلالة السلطان يحافظ على حقوقه وأهل البصيرة في فرنسا لايدعون أنفسهم تخدع بالأقوال العارية عن الصواب فان التهمة المضحكة التي مازال يذيعها عنا رئيس شركة قنال السويس فيما يتعلق بخدمتنا لانكلترا لايمكن ان توضع موضع الجدّ فنحن ننفيها نفياً ونرفضها رفضاً ولنا من الادراك مايكفينا لتميز مصالحنا الخصوصية . فاذا كانت اعتباراتنا مطابقة من بعض الوجوه لاعتبارات احدى الدول فذلك لايدل على اننا اناس عديمو الادارة لانتصرف الا بناء على وحي تلك الدولة . فلترض الشركة بما نعرض عدلا على يد نوبار باشا تر حينئذ هل لنا ارادة وهل نحن كارهون للمشروع » .

فكل ما تقدم يدلنا على حقيقة الشكوى التي كان رئيس شركة القنال يلقيها على الحكومة العثمانية والحكومة المصرية ولا سيما على نوبار مندوب الثانية وقد قال أحد كبار الكتاب الفرنساويين ان تهمة نوبار بالانحياز الى انكلترا ليست غير عادلة فقط بل هي نكران للجميل . وقال نوبار في مذكرة عرض بها شروطاً اراد بها التوفيق بين الفريقين ان مايعرضه هو موافق لمصلحة مصر ومصلحة الشركة معاً. وما قال غير الحق بشهادة كبار الكتاب في فرنسا . واذا كان قد ذهب الى الاستانة فانما ذهابه كان لأمرين اولهما ان يستلم من يد الباب العالي عملا خشي على مصر من مغبته والثاني ان تستلم مصر بيدها هذا العمل حتى لايفضي الامر الى احباط المشروع العظيم. ولما عاد الى مصر لم يلبث فيها الا ريثما يضع خطة عمله ويتفق مع حاكم مصر عليه ثم يذهب الى باريس حيث كانت تسوى مسائل العالم وخصوصاً مسائل وادي النيل .

واذا أردنا ان نورد كل ما دار عليه الجدال بين نوبار وديليسبس طال بنا المجال . فحسبنا ان نقول في هذا المقام ان نوبار باشا أظهر من الاقدام في خدمة مصر مايخلده له المؤرخ العادل . كما انه ساعد من جهة أخرى في انجاح المشروع في كل أمر لايمس المصلحة المصرية وكل من وقف على سر أعماله في أسفاره من أجل الخلاف المذكور وعلى الطريقة التي حصل بها على الموافقة من الباب العالي يعلم ان له معروفاً جميلا على الشركة .

ومع ذلك كله فقد كان نوبار ينظر ببصيرته النقادة الى ان

فتح قنال السويس يؤدي الى نتيجة لاتروق عين مصر وعين فرنسا بل تجلب الضرر السياسي عليهما معاً . قال يوماً لاحد القضاة الفرنسويين في معرض كلامه عن القنال :

« انظروا الى مصالحكم دون سواها ألا ترون انكم بفتح القنال تجذبون انكلترا الى جهة من البحر المتوسط ليس لها شأن فيها فقد انسحبت من بعض الجزر في هذا البحر وكان من المنتظر ان تنسحب بعد ذلك من مالطا ومن يعلم اذا كانت لاتترك يوماً جبل طارق . غير ان رياح الجنون كانت تقذف بكم وانتم لاتشعرون ولما مدت الخطوط الحديدية في السويس والاسكندرية هتف باروش المحامي الفرنسوي الكبير قائلا : « ان هذه الخطوط لسيوف نارية في احشاء فرنسا » لان هذا الداهية كان يعلم ان جميع محطات هذه الخطوط ستكون مستعمرات انكليزية مهمة . وسيقول لكم التاريخ أي الضرر يلحقه بالأمة شخص واحد لايسأل الا عن مصالحه الخصوصية » .

قالت جريدة صوت باريس : « فلنشجع بما ارتكبناه من الهفوات لأنا نحن الذين جذبنا انكلترا الى وادي النيل . فانها لما رأت فتح قنال السويس أصبح من البين الواضح ان جهدها بات منصرفاً الى رفع علمها فوق أرض الفراعنة . فقد كنا أصحاب النفوذ الاول قبل ان ذهب الموسيو ديليسبس وقام بمشروعه الذي اعترضت عليه انكلترا ما استطاعت الى الاعتراض سبيلا . ثم دعوناها بعد ذلك الى المداخلة معنا فسارت وأخذت تطردنا رويداً رويداً . ومانحن الا الجانون على أنفسنا الداعون لخصمنا الى تأييد نفوذه في محل نفوذنا وسلطته في مكان سلطتنا » .

اسماعيل ونوبار

لطالما كان نوبار باشا (وقد أنعم عليه جلالة السلطان المعظم بهذه الرتبة حينما زار جلالته مصر في شهر ابريل سنة ١٨٦٣) يعرض نفسه لغضب المغفور له اسماعيل باشا الخديوي الاسبق بما كان يظهره له من حرية الضمير رجاء أن يصرفه عن طريق التطرف والاسراف اللذين اديا بمالية البلاد الى قبضة الاجانب وافضيا بصاحبهما الى النفي والموت بعيداً عن هذا الوطن الذي احبه . واذا جرينا مجرى المؤرخ المحقق والمنصف العادل فلابدلنا من القول ان المرحوم اسماعيل باشا كان يأخذ باعراض التمدن ويترك جواهره في كثير من الاحيان رفيقاً في الظاهر وقاسياً عاتياً في الباطن فلم يكن يهتم بتخفيف احمال الفلاح الذي كان ينصب جبينه عرقاً ودماً بل كان يبخل عليه بشراء بعض الآلات الحديثة لابطال السخرة وتنظيف الترع والاقنية مع انه كان يعقد القرض أثر القرض في أوربا ولبث سائراً على خطته حتى أثقل عاتق البلاد بالديون . وكان يحب ذاته حباً مفرطاً ويميل أشد الميل الى التأنق فكثيراً ما كان يترك النافع الضروري ليشتغل بالكماليات والمحسنات .

ولقد صرف معظم همته الى قلب هيئة القاهرة والاسكندرية والى

جعلهما شبيهتين بباريس من حيث التنسيق والترتيب وانشاء الشوارع النظيفة والقصور الباذخة . ثم الى جعل شبرا والجزيرة جزءاً من الشان اليزيه والبوادي بولون (في باريس) تسير بين خمائلها واشجارها الباسقة المركبات الفخيمة بالسيدات الحسان الخفيفات الحجاب . وكان يجتهد في اجتذاب المغنيات والممثلات والاوربيات الجميلات الى مدينتي القاهرة والاسكندرية . ولقد صدق من سماه سليمان عصره من هذا الوجه . واني اذكر هنا عبارة قالها لي احد الفضلاء العارفين وهي « ان المرحوم اسماعيل باشا اسعد البلاد وافقر العباد » بمعنى انه قلب وجه هذا الوطن الى أحسن ما كان عليه ولكن اثقل عاتق ذويه بالديون والضرائب . ولا شك ان هذا القول على جانب من الصواب فاذا كان فيما ذكرنا مايوجب الانتقاد فان كثيراً من الاعمال التي تمت في عهد اسماعيل باشا عادت بالجمال والبهاء ولنا أن نقول أيضاً ان بعضها عاد بالنفع كانشاء السكك الحديدية وزيادة المواصلات وتحريك دولاب الصناعة وزيادة السفن التجارية في البحر المتوسط والبحر الاحمر الى غير ذلك من الفوائد التي نشأت عن حب اسماعيل باشا للفخر ومظاهر التقدم .

ولقد دهشت الامبراطورة اوجيني مما رأته من مجالي البهرجة والبذخ ايام زارت مصر لحضور الاحتفال بافتتاح قنال السويس وقد بلغ حب الفخر من المرحوم اسماعيل باشا انه بنى قصراً خاصاً ليستقبل به تلك الامبراطورة الجميلة ويعجبها بمظاهره ومفاخره الشرقية — .

وماشبعت نفس اسماعيل من كل ماتقدم بل أراد أن يظهر للعالم في مظهر الفاتح والمستطلع المفيد والمحب للانسانية فاستخدم غوردون باشا

الذي قتل بعد سنوات في الخرطوم ولقد تمكن اسماعيل من الاستيلاء على دارفور وارسل حملة الى الحبشة وكانت تحدثه نفسه بالاستيلاء على السودان حتى منابع النيل . اما الاستطلاع والاستكشاف فقد استخدم لهما الرحالة صاموئيل باكر وقد تمكن اسماعيل من الوقوف بواسطة من ارسلهم على كثير من أحوال أفريقيا فاستحق ثناء الجمعيات الجغرافية وعد من المسهلين لسبيل الوصول الى اواسط أفريقيا بجهات البحيرات التي اكتشفها بورتون وليفنجتون وسبيك . اما اعماله التي اراد بها الظهور في مظهر الانسانية فاخصها انه فوض الى الانكليز ان يقاوموا النخاسة في جهات النيل الابيض ثم الغى اسواق النخاسة في المدن المصرية واعلن ان الارقاء كلهم اصبحوا عتقاء . ولكن هذا كله لم يكن كافياً لمنع النخاسة لان القاهرة نفسها كانت مملوءة من الاولاد والبنات والخصيان المعروضين للبيع ولم يكن البوليس يتداخل في شأن واحد منهم .

وقد أراد فوق ذلك ان يحذو حذو الحاكم الميال الى السياسة الحرة الراغب في أخذ آراء رعيته والوقوف من مندوبيها على حاجاتها وكماليا تها كما يجري في البلدان الدستورية الاوربية فألف مجلساً نيابياً وجعل حق انتخاب الرئيس للحكومة وأمر الرئيس ان يقسم النواب الى قسمين لليمين والشمال قسم يؤيد أعمال الحكومة وقسم يعترض اعتراضاً سطحياً وجعل موعد اجتماعه مرة في كل عامين ولكن هذا المجلس كان في رأي العارفين شبه عدم لان اعضاءه كانوا ينتخبون في الظاهر بالانتخاب ولكنهم كانوا في الحقيقة لاينتخبون الا برضى

الحكومة وموافقتها . ثم لان الذين كانوا يعترضون من اعضائه لم يكن اعتراضهم فعالا اوجدياً بل كانوا كلما تهبط عليهم اشارة من سماء الاريكة الخديوية اتبعوها طائعين وزد على ذلك ان آراءه كلها كانت شورية وللحكومة ان تتبعها او تنبذها. ومما يدل على قلة اهميته ان الحكومة غفلت عن جمعه سنة ١٨٨٥ فلم يشعر أحد بهذا الاهمال ولم تهتم به الامة ولا عجب ولا غرابة اذا كانت لا تهتم بمجلس تكون مناقشاته وفوائد آرائه على تلك الحال .

وفي سنة ٨٦٤ كلف اسماعيل باشا نوبار ان يقضي له مهمة لم تكن اقل شأناً من مهمة قنال السويس بالنظر الى الاسرة الخديوية وفي اثناء اشتغاله بها قابل جلالة السلطان للمرة الاولى فأعجب جلالته بما رأى من حذاقته وبراعته . وموضوع تلك المهمة هو تغيير طريقة الارث للاريكة المصرية الذي حصل عليه نوبار بعد سنة من الزمان . وخلاصة ذلك ان الخط الشريف الذي صدر في سنة ١٨٤١ يقضي بان تكون طريقة ارث الاريكة المصرية بناء على قانون السلطنة الاسلامية بمعنى ان زمام الاحكام ينتقل من الارشد الاكبر الى الارشد الاكبر في جميع السلالة العلوية كما كان يجري قبل عهد اسماعيل باشا. وهذه الطريقة لها حسنة واحدة وهي اجتناب الوكالة ولكن يقابل هذه الحسنة معايب كثيرة منها توليد التحاسد والتنافس بين أعضاء الاسرة الخديوية ومنها تغيير المنهج كلما انتقلت الاحكام من يد فرع الى آخر وغير ذلك مما تدل عليه الحوادث التي جرت بين أعضاء الاسرة الخديوية وخصوصاً مع اسماعيل باشا حين طمحت نفسه الى السدة المصرية .

أما الآن فانها اصبحت بحذاقة نوبار محصورة في دائرة البنوية أي ان الابن الاكبر يرث عن أبيه كما ورث توفيق باشا وسمو الخديوي المعظم عباس الثاني. واذا لم يكن للخديوي ولد جعلت ولاية العهد لاخيه حتى يرزقه الله ولداً ذكراً وهذا ماجرى في المدة الاخيرة فان دولة البرنس محمد علي باشا بقي ولي العهد حتى رزق الله مولانا الخديوي دولة البرنس عبد المنعم فانتقلت ولاية العهد اليه .

غير ان اسماعيل باشا لم يكتف بما ناله من الحضرة السلطانية في شأن الارث بل طمحت نفسه الى الاستقلال التام كما فعل ابوه ابراهيم باشا وجده محمد علي باشا . فانه لما شبَّت نيران الثورة في كريت سنة ١٨٦٦ بدسيسة من الحكومة الروسية عرض على جلالة السلطان الاعظم ان يقدم له فصيلة من الجنود المصرية لتساعد الدولة على اخماد نار الفتنة وتأييد السلطة العثمانية ودفع ايدي اعداء الدولة من الاوربيين . ثم اغتنم اسماعيل باشا تلك الفرصة للحصول على امتيازات من الحضرة السلطانية فقبل جلالة السلطان خدمة الجنود المصرية . ولكنه لما اطلع بعد ذلك على مطالب اسماعيل باشا التي ارسلها على يد المعتمد المصري في الاستانة غضب غضباً شديداً ولا شك في انها كانت مطالباً باهظة لا يمكن الحكومة العثمانية ان ترضى بها اذ انها كانت بمثابة طلب الاستقلال السياسي التام مع الاستقلال الاداري الداخلي . أما تلك المطالب فهي : اولاً ان يعطى خديوي مصر السلطة في تأليف جيش بدون أن يعين الباب العالي عدده . ثانياً ان يكون لمصر بحرية قوية غير مقيدة بارادة الباب العالي وخارجة عن دائرة أذنه واختصاصه .

ثالثاً ان يكون للخديوي حق في صنع النياشين ومنحها اي ان تكون النياشين العثمانية مستقلة كل الاستقلال عن النياشين المصرية . رابعاً ان تضرب الحكومة المصرية نقوداً مخصوصه بها . خامساً أن يكون للخديوية معتمدون لدى الدول الاجنبية . سادساً ان يكون لها الحق في عقد المعاهدات . سابعاً ان تسنّ الشرائع والقوانين .

فلما اطلع جلالة السلطان على ذلك كله ارسلها وهو متميز غيظاً الى الصدر الاعظم . فاخبر فخامة الصدر اسماعيل باشا بالتأثير الذي حدث لها ومنعه ان ينبس مرة اخرى ببنت شفة في هذا الشأن . فحار اسماعيل باشا في امره بعد تلك المشكلة الذي وقعت بينه وبين متبوعه الاعظم . لا سيما وانه لم يكن مدركاً كل اهميتها . وفي تلك الاثناء كتب لنوبار الى باريس يأمره بالقدوم الى مصر فقدم واخبره اسماعيل باشا بكل ماجرى فافصح له نوبار ان ذلك كان عبارة عن طلب الاستقلال السياسي التام الذي لايجوز طلبه صريحاً انما يمكن الحصول عليه. وقال له ان استقلال مصر لم يكن محصوراً في هذا الامتياز او ذاك فقط من الحكومة العثمانية بل في زيادة قوة مصر بتحسين ادارتها وهذا التحسين لايتم مادام في جانب الحكومة المصرية سبع عشرة قنصلية ينتمي اليها مئة وخمسون ألف اوربي وتتمتع كل واحدة منها بسلطة تضاهي سلطة حاكم مصر ادبياً ومادياً وتحول دونها في كثير من الشؤون. وحينئذ اغتنم نوبار الفرصة لعرض مشروع المحاكم المختلطة فقال لاسماعيل باشا ان خير دواء لذلك الداء ان تجمع المحاكم العديدة والسلطات القضائية الكثيرة في محل واحد يخضع له الجميع على السواء بلا تمييز ولا استثناء.

وفي تلك المدة عين اسماعيل باشا نوبار ناظراً للخارجية فأصبح اقدر مما كان عليه واقوى على اخراج مشروعه العظيم إلى حيز العمل . ولبث يستميل افكار المغفور له اسماعيل باشا الى مشروعه حتى وافقه عليه . وفي اوائل سنة ١٨٦٧ سافر نوبار الى الاستانة وكانت مهمته أن يحصل من جلالة السلطان على فرمان جديد يمنح حاكم مصر لقب خديوي ويخوله السلطة والحق في ان يدخل ما يلزم مصر من التنظيم والاصلاح الداخلي وان يعقد مع معتمدي الدول الاتفاقات المتعلقة بالجمرك والبوليس والبوستة ورسوم النقل . فتمكن نوبار بدهائه وبراعته من النجاح في هذه المهمة الكبرى وحينئذ حصلت مصر على كل الاستقلال الداخلي الصحيح الذي يمكن ان يعود بالنفع على البلاد اذا كانت أزمتها في قبضة قوم يحبون خيرها ويهتمون بسعادتها . وهكذا كان توحيد حكومة مصر وادارتها بفضل هذا الرجل الكبير . وذلك ما كان يحتاج اليه نوبار لاتمام مشروعه الذي يهم البلاد .

على ان الذين كانوا يرون من مصلحتهم ان لا يتم الاصلاح القضائي ارادوا ان يحولوا فكر اسماعيل باشا عنه ولكنهم لم يكونوا يستطيعون من جهة اخرى ان يخفوا او ينكروا قلة النظام ومزيد الارتباك الناشئين عن وجود سبع عشرة سلطة قنصلية في جانب السلطة الخديوية فرأوا ان افضل الطرق الموافقة لمصالحهم ان يقنعوا حاكم مصر بوجوب انشاء بلدية في الاسكندرية مؤلفة من الوطنيين والاجانب فقالوا له ان انشاء مثل هذه البلدية يريح الحكومة المصرية من الاشقياء والاوربيين لانهم يصبحون حينئذ في نطاق سلطة البلدية

بمعنى انها تجد سهولة لدى القنصليات الاجنبية في حبس المضار الذي ينجم عن اولئك الاوربيين . فوقع هذا الكلام موقعاً حسناً في ذهن اسماعيل باشا وفي الحال صدر امر عال بتوقيع شريف باشا ومشروع بتوقيع كولوتشي لانشاء البلدية ثم أرسلا « اي الامر والمشروع » الى القنصليات لترى فيهما رأيها .

وفي تلك الاثناء أبلغ نوبار ما جري ـ وكان وقتئذ في باريس يفاوض حكومة فرنسا وغيرها في شأن المحاكم المختلطة ـ فاستاء نوبار من ذلك لان الفرصة لم تكن موافقة له وكتب يقول : اني تعجبت كل العجب من صدور هذا المشروع بينما كنت افاوض حكومات الدول بالنيابة عن سموه لاقناعها بأنه لا يمكن مصر ان تضع او تنفذ نظاماً للبوليس او البلدية ما دامت الامتيازات القنصلية تحول دون مرادها وتعرقل مساعيها فكانما سموه بطلبه انشاء البلدية الآن قد كذب نفسه بنفسه .

ولكن لحسن الحظ ما وردت كتابة نوبار في هذا المعنى حتى كانت القنصليات قد ردت الى الموسيو كولوتشي المشروع والى شريف باشا الامر العالي بدعوى ان انشاء البلدية بناء على مايطلبه مخالف للامتيازات التي يتمتع بها الاوربيون .

وفي أواخر سنة ١٨٧٠ عاد نوبار باشا الى مصر فعرف ان فخامة الصدر الاعظم وقتئذ أقنع اسماعيل باشا بان الاصلاح القضائي المروم يهدم سلطة الحكومة المصرية ويجعل زمام الاحكام في قبضة الاجانب فيصبحون رجالا للادارة في ازياء القضاة . وأصحاب الحل

والعقد تحت ظل قانونهم وبأن أفضل الوسائل للتخلص من الخطر الذي ينذر السلطة المصرية ان يستبدل الاقتراحات المتعلقة بالاصلاح القضائي باقتراحات أخرى منوطة بانشاء بلدية أُجنبية وطنية . فهي تريح مصر من الخال الذي يأتيه أشقياء الاوربيين وتؤدي الى تعزيز النظام بدون ان تمس سلطة الحاكم المصري . فاستأنف اسماعيل باشا العودة الى هذا المشروع وكلف في هذه المرة نوبار ان ينظر في تأليف البلدية ويكتب في شأنها الى قنصليات الدول . فاطاع نوبار ووضع المشروع وعرضه على الدول فقبلته خلافاً لما جرى لشريف باشا ولكن ايطاليا - لحسن حظ الاصلاح القضائي - اعترضت بين جميع الدول وذكرت انها ترضى بالتنازل عن امتيازات رعاياها الممنوحة لهم مقابل ما يتضمنه مشروع الاصلاح القضائي من الضمانات لمصالحها ومصالح رعاياها غير انها لاتستطيع ان ترضى بذاك التنازل مقابل مشروع البلدية . فلما ورد اعتراض ايطاليا اضطرت الحكومة المصرية الى التوقف والعدول موقتاً عن مشروع البلدية .

أما نوبار فقد قويت آماله باتمام مشروعه القضائي بعد ورود الاعتراض الايطالي على غير انتظار واغتنم الفرصة وأخذ يبذل الجهد لاقناع اسماعيل باشا بان انشاء البلدية في مدينة مثل الاسكندرية يكون حكومة صغيرة في نفس الحكومة المصرية فهو لايمكنه ان يوافق عليها الا بعد ان يتم الاصلاح القضائي وتصبح الحكومة في مأمن وضمان من سلطة البلدية .

واتفق في ذلك الحين ان الخلاف كان قائماً بين الحكومة والاوربيين على دفع الضرائب فافصح نوبار لاسماعيل باشا ان اتمام مشروع الاصلاح القضائي يفضي الى الغاء الامتيازات القنصلية وان الغاء هذه الامتيازات يضطر الاوربيين الى دفع الرسوم الغير المقررة التي تحول الامتيازات المتسعة النطاق دون أخذها من الاوربيين في الوقت الحاضر . فأجيب نوبار على هذا الاعتراض بان الجدير بالحكومة الآن ان تبتدئ بضرب الضرائب الغير المقررة على الوطنيين ريثما تنشأ المحاكم المختلطة ولكنه رفض ان يوافق على هذا التدبير المحصور في هذه لدائرة الضيقة لأنه رأى ان حمل الفلاح على دفع الضرائب واعفاء الاوربيين منها يؤديان الى زيادة الظلم على الفلاح وتوسيع سبيل التمييز بينه وبين الأوربي وهذا ما كان يريد نوبار ان يتلافاه ويزيله بسنّ قوانين ونظامات تضع الفريقين في منزلة واحدة على السواء (وكان المراد وقتئذ تعيين رسوم الدخوليات) .

وقد لبث الاوربيون غير ملزمين بدفع الرسوم الى سنة ١٨٧٣ على ان نوبار ألزمهم بدفعها بعد ذلك ليريهم ان الامتيازات القنصلية التي كانوا يرفضون الاصلاح القضائي صوناً لها وضنا بها لم تكن لتحميهم حماية حقيقية وان الحماية الصحيحة للاوربي متوقفة على العدالة القضائية فهي وان كانت تفرض عليه بعض الواجبات القانونية تحميه من كل ظلم وامر غير قانوني .

وقد حصل نوبار على موافقة الخديوي وموافقة ناظر المالية في مسألة تلك الضرائب . وبعد ان أخفق اسماعيل باشا على يد

شريف باشا في وضعها نجح فيها على يد نوبار . على ان نوبار لم يفعل ذلك عن طيب نفس لعلمه ان الحكومة لايمكنها ان تجري على طريقة موافقة في جمع تلك الضرائب وان الحمل على عاتقها يصبح أثقل مما كان عليه . وانما الذي حمله على هذا العمل انه كان يؤمل ان ينشئ بعد المحاكم المختلطة بلديتين كبيرتين الاولى في القاهرة والثانية في الاسكندرية وان يفوض اليهما ان يجمعا هذه الضرائب للحكومة على طريقة موافقة لولاة الامور .

والآن نعمد الى فحص جميع الضرائب التي كان يدفعها الاهالي وننظر ما اذا كان الاجانب يدفعون كالوطنيين : فالفلاح كان يدفع ضريبة عن الارض التي كان يفلحها والاجنبي كان يدفع تلك الضريبة القانونية نفسها عن أرضه التي كان يفلحها . الفلاح كان يدفع ضريبة على النخيل في حقله والاجنبي كان يدفعها أيضاً . وهذه الضرائب اعترف بها الاجانب منذ سنة ١٨٧٣ وكانوا قبل تلك السنة يعترفون مبدئياً بوجوب دفعها ولكنهم أصبحوا بعدها يدفعونها فعلا واذا وجد وقتئذ بعض أناس لايدفعون ماعليهم فان الذنب في ذلك كان على الحكومة غير ان الملاكين من الاوربيين كانوا قليلين والحكومة كانت تقيم الصعوبات في سبيل امتلاكهم للاملاك في القطر .

ثم ان الفلاح الذي يملك مركباً كان يدفع عنه ضريبة سنوية والاوربيون الذين كانوا يملكون مراكب (وكانوا قليلين) كانوا يدفعون الرسم نفسه . وكذلك أصحاب الذهبيات الاوربيون والوطنيون كانوا يدفعون عن ذهبياتهم رسوماً سنوياً متساوية ويدفعون رسوماً عن مرور مراكبهم



﴿ اسماعيل باشا ﴾

Khouri.

﴿ محمد توفيق باشا ﴾



مختار باشا الغازي

المعتمد العالي العثماني بمصر

أو ذهبيابهم تحت الجسور والكباري . وهاك مثلا للطريقة التي كانوا يفهمون بها المبدأ الاقتصادي : يوجد جسر للسكة الحديدية في كفر الزيات ويوجد جسر آخر في القاهرة للمارة فهؤلاء كانوا لا يدفعون شيئاً في القاهرة خلافاً للمراكب فانها كانت تدفع رسوماً كما تقدم فضلاً عن الوقت الذي تصرفه . اما الفرق بين مركب الاوربي ومركب الفلاح فهو ان مركب الفلاح الذي كان يرسو في احدى طرفي الجسر بكفر الزيات وينزل بضائعه على مسافة كيلو متر من الجسر كان يدفع الرسم كما لو جاز تحت الجسر بخلاف مركب الاوربي . ثم ان السمك والملح كانا محتكرين في مصر . فالاوربي والوطني اللذان يصرفان منهما كانا يحملان عبئاً واحداً وكلاهما كانا يدفعان رسم الدخولية منذ سنة ١٨٧٣ م فكانت قد اعترضت قناصل الدول في بدء الامر ولكنهم ما لبثوا ان اذعنوا . ثم ان الوطني والاوربي كانا يدفعان ايضاً رسم النقل عن حجارة البنيان والكلس وغيرهما مما ينقل في العربات . وكل من الوطني والاوربي يدفع رسما عن منزله على انه يجب هنا بعض الايضاح فاقول لم يكن الاوربي يدفع رسما عن منزله قبل سنة ١٨٧٣ الا ان الحكومة استصدرت امراً في السنة المذكورة بأخذ هذا الرسم منه فلم يعترض قنصل من القناصل لأن حق الحكومة كان شديد الوضوح والثبوت .

ولقد صرحت قنصلية المانيا الجنرالية ان الحكومة يحق لها ان تأخذ رسوماً على منازل الاوربيين وانه حقها ليس فيه مراء ولا جدال ولكن الحكومة اهملت هذا الحق من قديم فسقط بمرور الزمان واصبح عدم

دفع الرسوم عن المنازل الاوربية من جملة العادات المألوفة . ومع ذلك فقد قالت القنصلية الالمانية انها مستعدة لقبول ضرب الرسوم على المنازل المذكورة ولكنها تود ان يكون ذلك بالاتفاق العام حتى لايميز احد على الاخر من الاجانب ولاتخرق حرمة الانصاف في هذه المسألة .

فالذنب كان اذاً على الحكومة في عدم دفع الاوربيين للرسوم عن منازلهم . وماكان عليها الا ان تحملهم على الدفع فان هذا من حقوقها التي لاريب ولاجدال فيها . وكان الفلاح المصري ايضاً يذبح ماشيته في المجزر «اي السلخانة» ويدفع رسماً معيناً عن كل راس . والاوربي كان حتى سنة ١٨٧٠ يأبى ان يذبح مواشيه حيث كان يذبح الفلاح فاوضح نوبار كتابة ان المسألة متعلقة بالمحافظة على الصحة العمومية وان الواجب على الاوربيين ان يذبحوا مواشيهم في المجزر فأبوا وارادوا ان يقاوموا بالقوة . فجرد نوبار على المقاومين قوة من البوليس وحينئذ اعترف القناصل ان الواجب على رعاياهم ان يخضعوا لقانون البوليس في هذه المسألة . ومنذ ذاك الحين اخذ الاوربيون يذبحون حيواناتهم كالوطنيين ويدفعون الرسم مثلهم . وكما اراد نوبار ان يساوي بين الوطنيين والاجانب في ذبح المواشي كذلك اراد ان يساوي بينهم في مسألة رسوم الدخوليات . وكان رأيه مثل رأي الحكومة في الوقت الحاضر وهو ان الرسوم المذكورة يجب اجتنابها اوحصرها في دائرة محدودة ولكنه اجاز اخذها في مصر حتى يجعل للحكومة مورداً يمكنها من زيادة العناية في المدن الكبيرة مثل القاهرة والاسكندرية . ولما كان عازماً كل العزم على إنشاء بلديتين في القاهرة والاسكندرية

اراد ان يجعل جمع رسوم الدخوليات مختصاً بالبلديتين . وهذا ماجرى بعد انشاء بلدية الاسكندرية فانها لاتزال حتى الآن تستولي على رسوم الدخولية والمنتظر ان تلغيها الحكومة في اول يناير القادم مع دخوليات القاهرة كما الغتها في سائر مدن القطر المصري . غير ان الحكومة مضطرة الى اعطاء بلدية الاسكندرية مورداً جديداً تستفيد منه نحو خمسين الف جنيه في السنة بدلاً من رسوم الدخوليات التي تود الغاءها .

وليس ادل على التأثير الذي كان للامتيازات في ذلك الوقت مثل الرجوع الى الحوادث التي كانت تطرأ بين البوليس والاوربيين . فان كل قنصلية كانت تدعي الامتياز في كل مشكل لدى الحكومة كما كان كل اوربي يدعيه ازاء الوطنيين ولذلك كان من الصعوبة العظيمة على الحكومة المصرية ان تتوصل الى حقوقها في كل الاحيان . وكان من الواجب لها ان تجد رجلا ذا حزم وعزم وارادة وطيدة مثل نوبار لينيلها تلك الحقوق . فمن الحوادث التي اشتهرت ودونها تاريخ الامتيازات ان اسماعيل باشا اضطر في سنة ١٨٧٠ ان يطلب الغاء احدى الجرائد الفرنسوية التي كانت تطبع في القاهرة وتطعن على الحكومة المصرية والقنصلية الفرنسوية ايضاً . ولكن القنصل الفرنسوي ابى ان يجيب حاكم مصر الى طلبه وترك اقلام تلك الجريدة سارحة مارحة في مجال الطعن والاعتداء . فلما رأى نوبار اهمال القنصل اصدر امراً بايقاف الجريدة . على ان صاحبها لم يطع الامر بل لبث يصدرها ويوزعها للبيع في الشوارع وكان الامر قد صدر الى البوليس بالاستيلاء على كل عدد يباع منها . فاتفق ان احد رجال البوليس قبض على عدة

اعداد كانت مع رجل يريد بيعها . فاستنجد الرجل بفرنسوي اسمه ماروفي . فنهض الفرنسوي ممتشقاً حسام البوليس واراد الفتك بمن استولى على الاعداد . على ان الشرطي تمكن بمساعدة رفاقه من القبض على الفرنسوي وعلى بائع الاعداد وقادهما الى القنصلية الفرنسوية . فبدلا من ان يعاقبهما القنصل طلب تعويضاً لان البوليس اخذ اعداد الجريدة من احد الرعايا الفرنسويين . اما نوبار فكان جوابه طلب معاقبة الذي حمل الاعداد لانه خالف اوامر البوليس وطلب معاقبة الذي استل الحسام ليضرب به البوليس . فما كان جواب القنصل الفرنسوي على ذلك سوى انه وضع منشوراً على باب القنصلية دعا فيه جميع الفرنسويين الى حمل السلاح لمقاومة ضباط البوليس المصري . هكذا كان الاوربيون يفهمون الامتيازات في سنة ١٨٧٠

فلما اشتد الامر استاء اسماعيل باشا استياء عظيما وأراد ان يرسل مندوباً خصيصاً الى الاستانة ليخبر فيها أولياء الامور بما جرى غير ان نوبار لم يهتم كثيراً بالأمر . وفي تلك الاثناء برح اسماعيل باشا الاسكندرية الى مصر وكتب منها كتاباً غريباً الى نوبار ذهب فيه الى ان نوبار كان يراعي الاميال الشخصية في المسائل العمومية . فاجابه نوبار ان المسائل العمومية جرت عليه عداوة شخصية ولكنه في المسألة المشار اليها يود ان يؤيد السلطة المصرية مرة تقوم مقام كل مرة . ثم بذل جهده في الامر وطلب الى جميع القناصل الجنرالية ان يجتمعوا ويحكموا فيما اذا كانت قنصلية فرنسا مصيبة أو

مخطئة في عملها ، وكان نوبار قد هدد القنصلية بالقبض على كل فرنسوي يحمل سلاحاً ، وبعد ان تفاوض القناصل فيما بينهم حكموا بان قنصل فرنسا مخطئ في عمله . ولما علمت حكوماتهم بتداخلهم لامتهم لتحرشهم بمسألة لاتتعلق بهم بل تتعلق بقنصل دولة أجنبية . ثم ان القنصلية الفرنسوية لم تقنع بذاك الحكم بل عظم الخلاف بينها وبين نوبار أو بالاحرى بينها وبين الحكومة المصرية فاضطرت الحكومة الفرنسوية نفسها الى المداخلة مباشرة وتهددت مصر بمخاطبة الاستانة العلية . فكان ذلك مايرتاح اليه فؤاد نوبار . ولكن الامر لم يبلغ ذاك المبلغ بل طلبت الحكومة الفرنسوية ان يعين ثلاثة من قناصل الدول الكبرى محكمين في الخلاف بعد ان يستصدروا الاذن من حكوماتهم . وبناء على ذلك عين المستر ستانتون قنصل انكلترا والموسيو جسون قنصل المانيا والسنيور مارتينو قنصل ايطاليا محكمين للنظر في أمر واحد وهو هل كان من حقوق البوليس ان يستولي على جريدة ممنوعة تباع في الشوارع ؟ ولقد كان الحكم بالاجماع مؤيداً لرأي نوبار ومخطأ لعمل القنصل الفرنسوي . وحينئذ سر اسماعيل باشا وهنأ نفسه بما أظهره من الثبات والحزم .

وكان كل ما يشغل فكر نوبار ويملأ رأسه اذ ذاك الاصلاح القضائي والغاء الامتيازات الغير العادلة التي كانت للاوربيين واقامة المساواة بين الوطنيين والاجانب في تحمل الاعباء والمعاملة لدى القانون وابطال التحاسد . كل ذاك كان يرمي اليه من خلال أعماله وما هو بالهين السهل بل هو مما تتعب العقول الراجحة وينهك العزائم العالية اللهم اذا لم تكن مثل عزيمة نوبار .

حقيقة الامتيازات الاجنبية

ليست الامتيازات الاجنبية حديثة العهد في التاريخ ولا ترجع الى عهد السلطان سليمان الاكبر والملك فرنسيس الاول كما يذهب بعضهم بل يرى من يطالع التاريخ انه كان في القرن الثاني عشر والقرن الثالث عشر امتيازات تتعين بها العلائق التجارية بين البيزنطيين والسودان المصري . ويروى ان في مدينة ناربون « فرنسا » اوراقاً منذ القرن التاسع تدل على حقوق اعطيت لتلك المدينة بعد الاستيلاء على جنوبي فرنسا . وكان الفراعنة يعينون حقوقاً مخصوصة لسوريا والرومانيون لليهود قبل أن أخرب تيتوس القدس . وعلى الجملة فان تعيين الحقوق المخصوصة بالاجانب هو الطريقة التي جرى عليها الفاتحون المسلمون . فكانوا يطلبون الى المغلوب او الطائع احد امرين اما ان يدين بالاسلام واما ان يدفع الخراج وما يرسم على الاعناق . فاذا اختار الثاني أذن له في البقاء على دينه وعوائده وآدابه . وما زال الغير المسلمين حتى الزمن الاخير يدفعون هذا الرسم المسمى خراجا . ولقد كان الفاتحون المسلمون يتركون للنصارى

واليهود مقابل تلك الضريبة شرائعهم وقوانينهم بعد ان يتركوا لهم حرية المعتقد وهو امر طبيعي لان حرمانهم من هذه يقضي بحرمانهم من تلك وبالعكس . ومن البديهي ان الذي تترك له حرية دينه تترك له الحرية في تعيين رجال هذا الدين وتأويل شرائعه والجري بمقتضاها كما يشاء . فكان الحكام المسلمون من هذا الوجه معتزلين كل الاعتزال في شؤون من كانوا يتركون لهم اديانهم . ولا غرو فان الشريعة الاسلامية هي منبع القانون المدني والديني فمن مقتضاها انها اما ان تترك حرية الامرين معاً واما ان تستبد بهما معاً .

فبناء على ما تقدم كان لكل امة مغلوبة في بلاد الدولة العثمانية جمعية دينية ذات شرائع خاصة بها تنفذها رجال الدين والاعيان حين يكون الامر بين فردين من هذه الطائفة . اما اذا كان الخلاف على شأن واقعاً بين احد افرادها واحد افراد الامة الغالبة أي المسلمين فان قوانين تلك الجمعية لا يعمل بها بل يجرى على مقتضى الشريعة الاسلامية شريعة الغالب وصاحب الامر والنهي ويكون التنفيذ بناء على ما يراه قضاة المسلمين .

ثم ان كل جناية او مخالفة تتعلق بحالة البلاد العمومية تكون الكلمة النافذة والامر الاعلى فيهما لحاكم المسلمين الغالبين وليس لقوانين الاجانب شأن في ذلك . هكذا كانت الهيئة المدنية وما زالت هكذا في جانب كبير من المشرق .

وقد كانت التجارة في الجيل السادس محتكرة في الشرق بين ايدي الايطاليين على ان الدول الحربية مالبثت ان شعرت بوجوب الاتجار

وعرفت منافع التجارة للبلاد . وكانت فرنسا محتاجة حينئذ الى الاتراك لمحاربة شارلكان ففاتحت الباب العالي في شأن الامتيازات التجارية وجرت بينها وبينه مفاوضات افضت الى اغارة السلطان سليمان على المجر والى اعطاء الفرنساويين حقوق الاتجار في الشرق بشروط وقيود معلومة واذن للفرنساويين في ذاك الحين ان يقيموا في البلاد العثمانية ويشتغلوا بها على شروط معينة وعلى ذلك فقد عقدت المعاهدة الاولى التجارية بين أول دولة اوربية والسلطنة العثمانية وسميت الشروط المنصوصة فيها امتيازات اجنبية اوقنصلية كما تسمى الآن ؟ على ان الجمهوريات الايطالية كانت اسبق من سواها في مجال الاتجار والحصول على حقوقه ومزاياه كما المعنا .

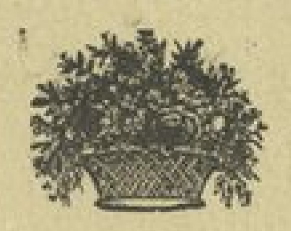
فاتضح مما سبق ان اخص الامتيازات الاجنبية كان منوطاً بالتجارة ومن ذاك الحين جاءت جميع الامتيازات التي اعطيت للاوربيين شبيهة بما ناله الملك فرنسيس الاول في المعاهدة الآنفة الذكر . وكان من اهم الشروط ان كل معاهدة تموت بموت السلطان الذي ابرمت على يده . ولذلك جرت مفاوضات غريبة في بابها كلما مات سلطان وارادت الدول الاجنبية ان تجدد امتيازاتها مع خليفته لتتمكن من البقاء متمتعة بحقوق الاتجار في بلاد الدولة العلية .

ولم تكن المعاهدات مقصورة على العلائق التجارية بل كانت تتناول علائق الاجانب المدنية مع الاهالي والحكومة العثمانية سواء كانت تلك العلائق قضائية أو تجارية او غير ذلك . ولما كان السلطان سليمان عارفاً بمزايا التجارة مدركاً ماينجم عن الحركة التجارية من المرافق والمنافع

للبلاد لم يترك التجار الاجانب معرضين للمظالم والمغارم بل منحهم اولا : ان تحقيق كل خلاف بين الوطني والاوربي ينظرفيه امام قاضي غلطه (وهي الجهة التي خصصها للاوربيين في الاستانة) او امام مدير عموم الجمارك في الاستانة . ثانياً : ان القاضي والمدير المذكورين لايمكنهما ان ينظرا في القضية الا بحضور ترجمان قنصلية الدولة التي يتبعها الاوربي صاحب القضية . ثالثاً : انه لايمكن تنفيذ حكم على اجنبي الا بحضور مندوب من القنصلية . ومن الواضح ان السلطان سليمان لم يمنح هذه الضمانات للاوربيين الذين كانوا يتجرون بثروتهم في بلاده الا ليصونهم من غرم واستبداد ويحفظهم من كل خيانة تنشأ عن جهلهم لغة بلاده بوجود ترجمان رسمي يبسط اسبابهم ويوضح حقوقهم .

اما الخراج فلم يكن الاوربيون مضطرين الى دفعه لان الأوربي لم يكن مغلوباً ولا طائعاً حتى يدفع البدل الذي كان يدفعه غيرهم من المغلوبين والطائعين ليتمكنوا من الاستمرار على دينهم والمحافظة على حرية اعتقادهم . ولذلك لم يكن الاوربيون مضطرين الى دفع الضرائب على العقار لسبب واحد هو انه لم يكن لهم حق في ان يكونوا اصحاب املاك «ان حق الملكية لم يعط للاوربيين الا في سنة ١٨٦٧ بناء على الاتفاقات التي عقدت بين الباب العالي والدول» وايضاً لم يكن الاوربيون ملزمين بدفع رسم على الصناعة لان الامتيازات المعطاة لهم لم تكن تخولهم الحق في تعاطي الصناعة . ولكن بعض الاديرة في ازمير على ما أظن كان حاصلا على حق صنع النبيذ ولكنه لم يكن حراً في بيعه بل كان يصنعه لحاجة الرهبان والكنائس .

هذا محصل الامتيازات التي كانت للاوربيين فاذا كانوا اليوم يتعاطون الصنائع والحرف ونرى بينهم الفرانين والصرافين وغيرهم فان هذا كله خارج عن حيز الامتيازات التي اعطيت لهم في سالف الزمن . واذا أجيز لهم الآن ان يفعلوا كل ما كان محفوظاً للوطنيين دون سواهم فيجب على الاقل ان تكون حقوق اصحاب البلاد مساوية لحقوقهم لا ان يكونوا مميزين عنهم مستبدين بهم سائرين على هوى النفس اغتراراً بما يعتقدونه من مميزاتهم : ذلك هو العدل لا ريب فيه .



الاصلاح القضائي

عرف نوبار باشا قبل سواه ان الامتيازات القنصلية المتبعة ليست قوانين عادلة بل هي بقية من النظامات التي نفذت في القرون المتوسطة ثم انتهت الينا مع تمادي الزمان وامتزجت بقوانيننا فتشبث بها قناصل الدول الاوربية لانهم رأوها موافقة لمصالحهم . ثم عرف أيضاً ان من حقوق مصر بل من حقوق العدالة ان يطالب أولي الشأن بالسعي وبذل المستطاع لألغاء تلك التقاليد القضائية التي أصبحت كقوانين شاذة في البلاد رغبة منه ـ رحمه الله ـ في تنظيم هيئة قضائية في مصر مشابهة لما نراه في البلدان الاوربية . فرفع في أول اكتوبر سنة ١٨٦٧ تقريراً الى حاكم مصر عما يجب ادخاله من النظام والترتيب اصلاحاً للعلائق القانونية بين الاجانب والوطنيين . ثم أرسل هذا التقرير الى سفراء الدول في الاستانة العلية وهذا معناه :

تقرير مرفوع الى سمو الجناب العالي

عن الاصلاح القضائي في مصر

ان القضاء الذي يتمشى بحسبه الاوربيون في مصر وتتعين به

علائقهم بالحكومة وباهالي الديار المصرية ليس مبنياً على الامتيازات الاجنبية الاصلية . فان هذه الامتيازات لم يبق منها غير الاسم . وانما هو مبني على تشريع استبدادي جرت عليه العادة وعلى ما تخلق به معتمد كل وكالة دولية . بل هو مبني على حوادث ماضية مختلفة في الجور والشذوذ عن القانون . ولكن الضغط من جهة ورغبة ولاة الامور المصريين السابقين في تسهيل سبيل الاقامة للاجانب . كل هذا أدخل التشريع المذكور أو على الاصح الامتيازات المعروفة الآن . وهذه الامتيازات تجعل الحكومة المصرية بلا قوة كما تجعل الاهالي بلا عدالة ولا قضاء نظامي في علائقهم بالاوربيين . ولا ريب في ان بقاء الحال على هذا المنوال لايفيد المصالح العمومية الدولية ولا ذوي الاستقامة سواء كانوا من الوطنيين أو الاجانب . وانما هو يضر بمصر وبحكومتها ولا ينفع سوى الذين يريدون ابتزاز خيرها بطريقة غير عادلة . فبناء عليه ان الحاجة الى الاصلاح القضائي قد أصبحت ماسة في الوقت الحاضر . ولما كان عدد النزلاء الاوربيين يزداد يوماً فيوماً فقد عرفت وكالات الدول الاجنبية نفسها اننا في حاجة الى ذاك الاصلاح وطلبت اجراءه . فأصبحت الحكومة المصرية وقنصليات الدول متفقات مبدئياً عليه ولا يبتدئ الخلاف بينها الا حين تعمد الى اختيار الوسائط التي تخرج مبدأها من حيز القوة الى حيز الفعل . فان القنصليات المذكورة لاتود ان تنظر نظرة صادقة الى الامتيازات القنصلية الصحيحة بل تود ان تجعل الشذوذات التي أدخلت على الامتيازات كقوانين ومبادئ لايمكن

الحياد عنها . وخلاصة القول في هـذا المعنى ان الفريقين متفقان على الغاية التي هي تأيد العدالة ومختلفان على الوسائل التي تؤدي الى هـذه الغاية . فنشأ عن ذلك ان مصر أصبحت في حالة لايستطيع الوطني - سواء كان مدعياً أو مدعى عليه - ان يحصل على العدالة بل يخسر ماله ويكون سعيداً اذا لم يترك منزله لمستأجره . ثم ان الحكومة ترى جملة قضايا مقامة عليها في حين ان القنصليات نفسها تعترف بان هذه القضايا لاتبلغ من الحق مبلغاً بل تحرك عواطف غير محبوبة فلذلك ترى الوطني يجتنب الاوربي ولا يثق به والحكومة تبقيه بعيداً عنها حتى لاتكون ضحية له مع انها ترى نجاحه وتقدمه في كل شيء .

واذا اردنا ان نورد الامثال على ذلك كله فانها كثيرة لايسعنا تعديدها . ويكفينا ان نعلم فقط ان الحكومة المصرية دفعت في مدة اربع سنوات اثنين وسبعين مليون قرش غرامات للاوربيين . وقد كان دفع هذا المبلغ الطائل بناء على ضغط قناصل الدول مع ان هؤلاء القناصل نفوسهم كانوا يقولون بعد الحصول على المطلوب : « ان ذلك كرم لانظير له من سموه » ولو كان الضرر محصوراً في ذلك لهان الامر . ولكن الحكومة المصرية تشعر من جهة ان النجاح لايمكن ان يأتيها الا من اوربا وتود ان تنفع العنصر الاوربي وتنتفع به وان تعهد اليه في اعمالها العظيمة واساس زراعتها وتجارتها وتود ان تدعو اليها اصحاب رؤوس المال منهم لتفوض اليهم مهمات نافعة ذات جدوى . ولكنها ترى نفسها غير قادرة من جهة اخرى على ذلك ومضطرة الى ترك البلاد لنفسها . وليس بين الاشغال كلها التي

عهد باتمامها الى الاوربيين الاعمل واحد بلغ التمام وهو محل تصليح السفن في السويس . ومابقي من الاعمال لايزال بعضه موقوفاً لم يتم والبعض الآخر لم يشرع به والحكومة بين هذا وذاك معرضة لدفع الغرامات للاوربيين الذين تعهدوا بالاعمال . فان الطريقة التي تنفذ بها العدالة تهدم الثقة في البلاد . ولما كان ابن العرب مضطراً الى الحكم على اوربا بناء على مايراه من الاوربي الذي يبتز خيره اصبح ينفر من النجاح الغربي الاوربي ويتهم امير البلاد بالضعف او بالخطأ .

مضى على الاوربي اربعون سنة وهو يتمتع بحق التملك في مصر ويشتري الاملاك بناء على قوانين البلاد ونظاماتها (كمايزعم) واذا حادثت القناصل اعترفوا لك مبدئياً ان تملكهم يكون بناء على قوانين هذه الديار بمعنى انهم خاضعون لها في هذه المسألة ولكنهم يتمسكون بالامتيازات القنصلية كما يريدونها ولايرضون ان يدفع الاوربي المالك الرسوم المرسومة فاذا كان صاحب مزرعة فلايدفع الضرائب واذا الحت الحكومة عليه في وجوب الدفع تداخل قنصله فيفضي الامر على الغالب الى فوزه بعدم الدفع . وقد رأيتم سموكم ان أفضل طريقة لاصلاح الحال وصيانة اموال الحكومة من دفع الغرامات هوانشاء نظام عدلي حسن يجعل لاوربا كل الضمانات التي يحق لها ان تطالب بها . ورأيتم سموكم ايضاً ان العنصر الاوربي يجب ادخاله في محاكمنا لان فيه خيراً لها وللبلاد . وهذا العنصر وان كان قليلا في القاهرة فهو يكاد يضارع العنصر الوطني في الاسكندرية . ثم ان كثيرين من

الاوربيين يقيمون في المديريات وكلهم من اصحاب المتاجر او الصنائع واشغالهم متواصلة مع الوطنيين في كل يوم بل في كل ساعة . فمن الواجب اذاً ان ينظر اليه في تأليف المحاكم الجديدة وان يعطى مبدئياً الضمانات الزائدة حتى تتولد في نفسه الثقة برجال مصر وحكومتهم . والمبدأ الذي يجب ان يبنى عليه تأليف المحاكم المذكورة هو فصل القضاء عن الادارة . فان العدل يجب ان يكون صادراً عن الحكومة غير منوط بها بل بالمحاكم الاصلاحية . وكذلك يجب ان لايكون منوطاً بالقنصليات الدولية . ولكي نبلغ هذه الغاية التي تعرضونها وتطلبونها سموكم يجب ان تكون الدول مقتنعة بهذا الامر وهو « ان العدل صادر عن الحكومة المصرية غير منوط بها نفسها » ولكي نحمل الدول على هذا الاقتناع يجب تأليف هيئة قضائية غير الهيئة الحاضرة ولا يكفي ان يكون القاضي ميالا بطبعه الى العدل المقرون بالاستقامة بل يجب ان يكون عارفاً مستطلعاً من القانون الذي لابد من الرسوخ في معرفته اذ ان هذا درس يجب دراسته وتعليم كامل يجب الحصول عليه لتتوفر الشروط اللازمة للذين يحكمون بالقطر بين الناس . نعم ان قضاتنا الحاليين عارفون بالقانون المدني والشريعة الدينية ولكن معرفتهم لاتكفي الا اذا كانوا يقيمون العدل بين جمهور متشابه في اخلاقه وعوائده وآدابه وحاجاته الخ . وليس الامر كذلك بل ان الضرورات الجديدة تقتضي قوانين جديدة فالاوربيون الذين قدموا ونزلوا في مصر اتونا بعوائد جديدة وبعلاقات جديدة فلا بد اذاً من ادخال نظام قضائي مختلط على قوانيننا وشرائعنا ومن جلب اناس اجداء لانفاذ هذا النظام

الجديد . ومن الواجب على مصر أن تفعل لقضائها وعدليتها ما أتته بوسيلة فعالة لجيشها وسككها الحديدية ومهندسيها المختصين بالطرق والكباري واصلاح الاراضي وادارتها الصحية . فانها أدخلت العنصر الاجنبي صاحب الاختصاص في ذلك كله فساعد على اصلاح العنصر الوطني وتدريبه فما فعلته الحكومة في الماديات يجب أن تفعله في الادبيات اعني في مسألة القضاء .

ومنذ عدة سنوات رأى سفراء الدول في الاستانة ضرورة النظام الآنف الذكر فالحوا في وجوب ادخاله في عاصمة الدولة . فتألفت فيها محكمة مختلطة تجارية تحكم في جميع القضايا التي تقام بين الوطنيين والاوربيين سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم فنحن في مصر نود أن نوسع نطاق هذا النظام فلا نجعله مقصوراً على التجارة بل يكون شاملا للقضايا المدنية والجنائية أيضاً .

أما المحكمة التجارية في الاسكندرية ومحكمة القاهرة فليستا محكمتين بحصر المعنى بل هما هيئة من المحلفين القضائيين ولكن الاجدر ابقاؤهما كأساس وتحسينهما بما تقتضيه الضرورة . ولا يخفى ان هاتين المحكمتين اللتين أنشئتا في الاصل لحل الخلاف التجاري بين الوطنيين والاوربيين سواء كانوا مدعين او مدعى عليهم اصبحتا الآن مهملتين لان القناصل يطلبون معرفة الاسباب التي تجعل ابناء رعيتهم مدعى عليهم . وهيئة كل محكمة من الاثنتين ترى نفسها مضطرة الى ترك نظر القضايا بحجة عدم الاختصاص ولست أريد الآن ان اناقش في ماترمى به المحكمتان المذكورتان لاني لا اراه مبنياً على أساس متين بل اكتفي بقول سموكم « فلنعط ضمانات للدول ولو كانت زائدة عن الحاجة » .

« وعليه اني اتشرف بان اعرض على سموكم ابقاء المحكمتين في الاسكندرية والقاهرة وانما اعرض ان توءلف المحكمة من اربعة اعضاء فقط اثنين ينتخبهما القناصل من اعيان التجار الاوربيين الحاصلين على افضل الشروط والضمانات الكافية . واثنين تنتخبهما الحكومة من الوطنيين الذين خالطوا الاوربيين ولهم علائق تقربهم من الاوربيين اكثر من سواهم . وذلك بدلا من تأليف المحكمة من ستة اعضاء ثلاثة ينتخبهم قناصل الدول وثلاثة تنتخبهم الحكومة من الوطنيين . ثم اعرض على سموكم ان تجعل الرئاسة لقاض مصري ونيابة الرئاسة لاوربي منتخب في اوربا . ولكي نحصل على الضمانات اللازمة في شأن صفاته يحسن ان تفاوض نظارة الحقانية في ذلك ويجعل هذا المنصب دائماً له ويكون جلوس القضاة في كراسي المحكمة بالتناوب . »

« ثم يجب ايضاً انشاء محكمتين للقضايا المدنية تؤلفان من قاضيين كفوءين من الاجانب ومن قاضيين مصريين وتجعل الرئاسة لرجل مصري ». ثم يكون من اختصاص محكمة الاستئناف المختلطة في الاسكندرية ان تعيد النظر في الاحكام التي تصدر من المحاكم المدنية . اما الاعتراضات التي تحدث في مسائل الاراضي والاملاك فقد كان الاوربيون فيها على الدوام خاضعين لمحاكمنا الوطنية وهذه المحاكم تقوم باعمالها على مايرام وقضاتها عارفون حق المعرفة تلك المسائل فلو ادخلنا العنصر الاوربي لما جاء بفائدة جديدة فيها . ولذلك اعرض على سموكم ابقاء هذه المحاكم على حالها.

« اما عدم قابلية القضاة للعزل في المحاكم المختلطة فقد استلفتت انظار سموكم

فرأيتم بحق وصواب ان جعل القاضي غير قابل للعزل في بدء الامر يمكن أن يعود بمعايب ومضار كبيرة ؟ وارتأيتم ان تعيين القاضي لمدة خمس سنوات هو كاف الآن ويخول المتقاضين كل الضمانات كما يمكن حكومة سموكم والدول من الوقت الكافي للنظر في مسألة النظام القضائي الجديد .

واما العقوبات الجنائية فليست سهلة كالمسائل المدنيـة والتجارية . غير انه يمكن حلها اذا رجعنا الى حرفية الامتيازات ومفهومها والى ما كان يجري في عهد المغفور له محمد علي باشا .

ماذا كان يجري في عهد هذا الحاكم الكبير انه اذا حدثت جناية او مخالفات على يد رجل اجنبي جاء محافظ القلعة في القاهرة وقام بالتحقيق واصدر الحكم وأرسل الحكم والمحكوم عليه الى قنصله لانفاذ العقوبة به . ولما كان عدد الاوربيين قليلا جداً في ذاك العهد كانت الجنايات والمخالفات نادرة جداً أيضاً وكانت مراقبة القناصل على ابناء وطنهم افعل واسهل مما هي عليه اليوم . ولست اتذكر ان القناصل في ذاك الوقت ابوا انفاذ عقوبة في المحكوم عليهم من الاجانب او تساهلوا بما أدى الى اعتراضات أو نشأ عنه مضار يستحق الذكر . بل ان المسائل كانت عائلية على نوع ما لأن الجميع كانوا يهتمون بحفظ النظام ولهم ارادة وسلطة للمحافظة عليه على انه يخلق بي ان الاحظ لسموكم بان الطريقة المتقدمة ليست مطابقة كل المطابقة للامتيازات . لان هـذه الامتيازات لا تحمي الاجانب من ان تنالهم يد القضاء في البلاد بل هي تكتفي بان تمنحهم في القضايا الجنائية امتيازاً واحداً هو ان يحاكموا بحضور تراجمتهم في المحكمة العليا . أما انفاذ العقوبة فلا مندوحة عنه ولا تجيز الامتيازات تركه .

ولقد كثر عدد الاوربيين منذ عهد محمد علي وازدادت المخالفات على قدر ازدياد عددهم . ولما رأت الحكومة ان القناصل يهملون الاحكام التي تقدمها رغبت في اصلاح الحال ومنع ماينشأ عن هذا الاهمال من المضار فاخذت تضم الى المحققين والذين يصدرون الحكم أحد رجال القنصلية التابع لها مرتكب الجرم وظنت انها وصلت الى الغاية التي ترومها وهي انفاذ الحكم . ولكن هذه الطريقة التي أدت الى نتائج حسنة في بدء الامر قد ذهب دورها وأصبحت غير موافقة اليوم .

وفي سنة ١٨٤٨ اصبح القناصل بلا حول من ضغط ابناء اوطانهم المحكمين بدلا من القانون واضطروا اي القناصل ان يزعموا لدى الحكومة ان من الواجب ان تجري التحقيقات في القنصليات بحضور موظف من البوليس الوطني وحجتهم في ذلك ان انفاذ الحكم يكون في بلادهم فالتحقيق لا يكون ذا قيمة الا اذا كان موافقاً لقوانينهم نفسها .

وهذه هي حالنا اليوم ليس في الجنايات فقط بل في قضايا المخالفات حتى البسيطة منها . ولذلك فان العدل متروك الان لاستبداد الافراد لا الى النظامات والقوانين . وقد اصبحت حالة الحكومة مما لا يطاق ولا سيما حين تفكر ان البوليس الوطني لا يمكنه ان يحول دون اقل مخالفة بل لا يستطيع أن ينفذ نظام الطرق او ما يتعلق بالمحلات المخصوصة بوقوف العربات العمومية .

فبناء على ما تقدم لمولاي أن الغاية التي تسعى اليها حكومة

سموكم الآن ليس مسيس الامتيازات الاجنبية بل العمل بمنصوصها ومفهومها والطلب من الحكومات الاوربية منع الاستبداد الشخصي وازالة ما ينشأ عنه من الشذوذ عن جادة العدالة . ألا ما هو مفهوم الامتيازات ؟ هو حماية الاجنبي لا عدم معاقبته على الجرائم . وما هو منصوص الامتيازات هو ان يحاكم امام محاكم البلاد بحضور ترجمان من قنصليته مع اعطائه ضمان المحكمة العليا اي ان يكون للمحكمة المذكورة اختصاص بنظر قضيته اذا استأنف اليها مدعياً انه مظلوم ويلاقي سموكم في ذلك ما يلقاه من الاعتراض في شأن المحاكم المدنية . وهذا الاعتراض مبني على عدم وجود قوانين وقضاة متوفري الشروط لاعطاء الضمانات اللازمة للاوربيين . على ان سموكم اراد ان يجري في الجنايات على الرأي الذي ارتآه في المدنيات اعني تنظيم محاكم جنائية مختلطة وذلك لرغبتكم في تنظيم العلائق بالدول وبوضعكم جانباً ما يمكنكم ان تطالبوا به كحق طبيعي ناشئ عن الامتيازات الاجنبية وهو حق كل حكومة في انفاذ نظامات البوليس والامن العام في جميع الذين يسكنون ارضها .

ولا شك في ان الامتيازات الاجنبية تحمي كل الحماية شخص الاجنبي ومنزله وليس في النية مسيس هذا المبدأ . بل ان سموكم تودون تقويته وتريدون أن تجعلوا للاجنبي المتهم بالجرم ضمانات اكثر مما تمنحه تلك الامتيازات . فبدلا من ترجمان القنصلية الذي يكون شاهداً صامتاً في اثناء مجرى القضية على الاجنبي تعينون للاوربيين قضاة من اوربا ومحلفين نصفهم من الوطنيين ونصفهم من الاوربيين

واذا طلبت الدول ضمانات اكثر من ذلك فان سموكم تقدمون ضمانات أخرى أيضاً لان غايتكم حماية المواطن المستقيم الذي تزيد المخاطر عليه بعدم معاقبة المجرمين . ثم اذا كان الذنب ما يسميه القانون الفرنسوي مخالفات فيعرض ايضاً على المحاكم المختلطة وعلى كل حال فان الاستئناف يكون في المحكمة العليا بالاسكندرية . ولا ريب في ان امكان الاستئناف اليها يؤدي كل الضمانات المرغوب فيها . اما تنفيذ العقوبات فيكون في مصر غير انه اذا حكم بالحبس على الاجنبي فيمكن حبسه في قنصليته اذا الحّ قنصله في ذلك .

ولايخفى انه بعد تنظيم المحاكم الجديدة يجب الاهتمام بالقانون الذي يلزمها ان تتبعه وتطبقه على الجرائم . فالقانون التجاري المتبع الآن في مصر هو نفس القانون المتبع في الاستانة والحاصل على موافقة الدول وليس هو سوى القانون الفرنسوي التجاري . وقد نويتم سموكم أن تدعوا جماعة من علماء القوانين الاجانب ليجتمعوا بالشارعين عندنا ليوفقوا بين قانون نابوليون وقانوننا فيجعلوا منهما قانوناً موافقاً لمقتضى الحال . وهذا التوفيق قد تم نصفه الآن وعليه فان العمل في تطبيق النصف الآخر لايكون صعباً ولا طويل الاجل . وستهتم تلك اللجنة القضائية المؤلفة من الاوربيين والوطنيين بالتوفيق بين قانون عقوباتنا وقانون العقوبات الفرنسوي . فاذا فعلت الحكومة ذلك كان فعلها مجرد عود الى ماتمنحه الامتيازات لا بل هي تعطي الاوربيين ضمانات أعظم من ضمانات تلك الامتيازات . لانها أي الامتيازات لاتمنح الاوربي سوى حضور ترجمان قنصليته كشاهد بلا صوت في قضيته

التي تقام امام المحاكم الاهلية . فعوضاً عن هذا الترجمان ستقدمون سموكم للاوربي محكمة مختلطة فيها قضاة أوربيون تحكم بناء على قانون أعيد النظر فيه مطابق للقوانين الاوربية في الجنايات والمدنيات . اذاً ان هذا النظام القضائي الموضوع على منوال قانون الجزائر يتضمن كل الضمانات اللازمة على ما أرى ولا يسع الدول الاوربية ان ترفضها كما يلوح لي . لان الدول اعتقدت حتى الآن انها اغتنمت كل فرصة لمساعدة مصر أدبياً ومادياً في سبيل النجاح . اما الآن وقد وقفت على حقيقة الحال فاذا رفضت أمن الضمانات المدنية المطلوبة جعلت نجاح مصر لا بل وجودها في حيز العدم .

التوقيع

نوبار

هذه هي صورة التقرير الذي رفعه نوبار الى مولى مصر ثم أرسلت نسخ منه الى الباب العالي وسفراء الدول في الاستانة العلية . أما الباب العالي فلم يوافق حينئذ على ما تضمنه هذا التقرير بل استاء منه وحسب ما تطلبه مصر بالطريقة المذكورة مجحفاً بحقوقه وكتب الى الخديوي كتاباً قال فيه ما معناه :

« ان سموكم تعلمون أكثر من كل انسان ان مصر تحت السيادة السلطانية لاتختلف عن سائر الولايات العثمانية الا في بعض امتيازات ممنوحة لها . وتعلمون ان ادارتها الداخلية لا يمكنها ان ترتبط مباشرة بعلائق رسمية مع الدول الاجنبية . فبناء عليه ان المفاوضات التي تحاولون اجراءها بقصد ان تحصلوا على تعديل المعاهدات انما هي

تمس حقوق الباب العالي » ﴾

فلما رأى اسماعيل باشا جواب الباب المشار اليه واصراره على رفض مايطلبه لمصر رأى ان الافضل والاجدر به أن يرسل الى الاستانة وعواصم الدول العظمى رجلا سياسياً قويّ الحجة ناصع البرهان فلم ير لديه أفضل من نوبار لهذه المهمة .

فحينئذ أصدر أمره اليه بالسفر فسافر وملءُ صدره الآمال والأماني . ولما وصل الى الاستانة أبى الصدر الاعظم ان يعرفه بل أبى مقابلته . لأن الدولة العلية كانت حانقة على الخديوي نفسه وظانة انه متعاهد سراً مع اليونان وانه يدفع نقوداً لليونانيين ليخدموه في سبيل غايته وانه يضمر ان يضرم نيران الثورة ويخرج عن طاعة جلالة السلطان . ولقد زادت شكوك رجال الحكومة العثمانية حين بسطت عليهم المطالب الخديوية بما فيها من تأليف قضاء مستقل وطلب الحق في مفاوضة الدول وغير ذلك .

أما سفراء الدول فقد كان استقبالهم لنوبار بارداً لايشجع ولا يحيي أملا ميتاً . ولكن حزم نوبار لم يضعف ولم يهن فترك كل ما كلفه اياه مولاه وقصر مطاليبه على ما يأتي :

أولا ان يسن لمصر قوانين خاصة ممتازة على قوانين السلطنة العثمانية «لان فرمان المغفور له محمد علي باشا يقول ان القوانين التي يجرى بمقتضاها في مصر هي نفس قوانين الباب العالي» .

ثانياً ان يحصل لمصر على الاستقلال التام ادارياً ومالياً .

ثالثاً ان يطلب لمصر الحق في مفاوضة الدول مباشرة لعقد اتفاقات جمركية

والاتفاق على كل مايتعلق بالشعب المصري وبحكومتـه من الامتيازات الاجنبية على انه لايطاب الحق في المفاوضة لعقد معاهدات تجارية وسياسية .
ولابد ان يعجب القارئ بعد معرفته كيفية استقباله في الاستانة من ان الرجل اتم مهمته بعد عشرين يوماً فقط . ولم يحصل على مطالبه الا بعد ان اظهر ان هذه المطالب كلها ترمي الى غاية واحدة وهي الحصول على الوسائط الآتية :

أولاً انشاء واجراء هيئة عدلية مؤلفة من اناس ذوي كفاءة بمعنى ان يدخل اليها العنصر الاجنبي .

ثانياً الاذن في مفاوضة الدول الاوربية في انشاء تلك الهيئة التي تضع حداً لمداخلة الاوربيين في مسائل البلاد الداخلية بما تقضي به من تغيير علائق اولئك الاوربيين بالوطنيين .

ثالثاً تنظيم مصر بعد ذلك بما يؤدي بها الى ضبط امورها واصلاح شؤونها .

فلما سمع اللورد ليونس سفير انكلترا هذه المطالب على وجوهها المذكورة ادرك ان الهيئة العدلية التي يطلبها نوبار تكون ضابطاً للسلطة المطلقة التي كان الخديوي يستعملها ويوقع بها الاضطراب بقدرماكان تداخل القنصليات الاستبدادي يوقع الخلل في البلاد ويهضم حقوق المصريين . فقال ماتعريبه بالتدقيق :

« لقد غيرت مطالب والي مصر التي كان يريد بها الحصول على الاستقلال التام عن السلطة العثمانية واستبدلتها بمسألة تنظيم مصر تنظيماً حسناً تكون له نتائج اصلاحية وربما تمتد حسناته الى سائر اجزاء السلطنة العثمانية » .

ولا يخفى ان كلام سفير انكلترا لا يقصد به شأن العدل بذاته فقط بل هو يتناول قيمة التنظيم القضائي الذي يطلبه نوبار . وما يدل عليه من كون تنظيم العدلية في البلاد الشرقية هي افضل الوسائل لكف ايدي الاوربيين عن مسائلنا وأمثل الوسائط التي تؤدي الى دوام الاستقلال واسعاد الحال .

ولما رفع نوبار مذكرته الاصلاحية الى نابوليون الثالث دعاه اليه ليبسط له حالة مصر وما يرتأيه من الاراء في شأنها فامتثل نوبار . فقال له نابوليون انك اذاً تريد ان تقوم بثورة ادبية . قال نعم مولاي . فقال نابوليون وما رأي خديوي مصر قال ان سموه يرى أن لابد له من الاعتماد على قوم او امر منظم واذا حل - لاسمح الله - خطب من الخطوب في الشرق فلا اكليروس يعتمد عليهم ولا هيئة أشراف تشد الأزر ولا أهالي يحفظون السدة المصرية فكل ما هناك سلطة قادرة في قبضة الحاكم وأناس لا يمكن ان يسموا أمة بالمعنى الحقيقي . قال نابوليون وأي الامور اذاً يركن اليها . قال لا يوجد شيء سوى العدلية المنظمة فهي التي تكون نظاماً متيناً وعضداً منيعاً . قال نابوليون اني أهنئ حاكم مصر بارائه ولكني أعيد لك ما قلته وهو انك تقوم بثورة ادبية يمكنها أن تكون مبدأ لحل المسألة الشرقية . هذا ما قاله امبراطور الفرنسويين وقتئذ وذاك ما قاله سفير انكلترا .

اما الحكومة الانكليزية فانها وان كانت وقتئذ في مقدمة المدافعين عن حقوق الحضرة السلطانية لغاية في النفس . فانها كانت اولى الحكومات التي وافقت مبدئياً على ما عرضه نوبار وهذا ما ساعده

اكبر مساعد على نجاحه الاخير في مهمته .

وأما فرنسا فقد كانت مهتمة على وجه خاص بالاصلاح المطلوب نظراً الى كثرة رعاياها الذين كانوا مقيمين في مصر والعلائق الكثيرة الواسعة بين ثغر مرسيليا وثغري الاسكندرية وبور سعيد . وزد على ذلك انها كانت تود أن تؤدي الواجب عليها في مسألة تأييد العدل لحماية الكاثوليك المنوطة بها من قديم الزمان . فقدرغبت ان تضمن لهم الحماية مع البقاء على ودادونام في معاملة حاكم مصر كما تقضي عليها تقاليدها السياسية . وقد تألفت لجنة في باريس برئاسة الموسيو ديفرجيه بناء على طلب نوبار للنظر في مسألة الاصلاح المطلوب فكان اختيار الحكومة الفرنسوية قبل سواها لذلك بمثابة وضع المشروع تحت حمايتها على نوع ما . بل كان بمثابة التصريح برغبة أولياء الامر المصريين في اعطاء الضمانات اللازمة للمصالح الفرنسوية بانفاذ مشروع عدلي تقضي به المدنية ومنزلة القطر المصري .

على ان اعضاء اللجنة لم يقفوا في موقف المصلحين بل نظروا في المهمة كعلماء متشرعين وأفصحوا عن قيمة النظامات المطلوبة وكفاءتها معرضين عن المصاعب والعقبات التي تقوم في سبيل تنفيذها من جهة القنصليات الاجنبية وطرق عدالتها التي تمشي عليها . وقد رأى القارئ ان نوبار قال في آخر التقرير الذي رفعه الى حاكم مصر سنة ١٨٦٧ « ان الدول اعتقدت حتى الآن انها اغتنمت كل فرصة لمساعدة مصر ادبياً ومادياً في سبيل النجاح . اما الآن وقد وقفت على حقيقة الحال فاذا رفضت أتمن الضمانات المدنيه المطلوبة جعلت نجاح مصر

لا بل وجودها في حيز العدم » .

فهل كان نوبار وزير اسماعيل مسترسلا الى الوهم في شأن المخاطر التي كانت تحيط بمصر وهل كان مغالياً في كلامه على اهمية نتائجها السيئة، وهو هو الرجل الذي طالما عرف بحرية ضميره الذي لم يأل جهداً منذ ارتقائه الى منصبه ولم يقصر حيناً في صرف وقته وتخصيص ذكائه بجلب النفع لمصر . فكل مطلع يعرف الآن كيف تولدت تلك المخاطر العظيمة التي هالت عقباها المستقبلة نوبار الى حد انه لم يقطع الامل من بلوغ مصر درجة الامم المتمدنة فقط بل تطير من سقوطها نهائياً اذا لم يتم الاصلاح ومن ذهاب امة تاريخها عظيم وحقيق بها ان تكون من أفضل الامم .

ان تنظيم القضاء كان حجر العثرة في سبيل نوبار والعقبة التي كان يشير الى وجودها ويهدي الى طريقة ازالتها حتى تتمكن مصر من الصعود الى بروج السعود . على ان قوماً ينظرون الى الظواهر ويحكمون في المسائل الدقيقة السياسية وهم جالسون على مقاعدهم في في زوايا غرفهم . زعموا بناء على التقارير الطائشة ان نوبار كان يعظم المخاطر عمداً وان الامر الذي كان يطلب له اصلاحاً كبيراً جوهرياً يكفيه بعض تدابير ثانوية حتى تستقيم الحال وتسير على أحسن منوال ويتلافى الشر الداهم . غير انه كان يكفي المعارض أن يزور مصر ويسأل التجار الوطنيين والاجانب على اختلاف مللهم ونحلهم عن حقيقة الحال . بل كان يكفيه أن يراقب صغار الموظفين في انفاذ مأمورياتهم ويرى الاجانب يهينون ويضربون البوليس الوطني ويعاملونه

اسوأ معاملة فلا ينالهم اقل عقاب بما كانوا يتمتعون به من حماية قناصلهم سواء كان الحق لهم أو عليهم . لا بل كان يكفيه ان يعرف كيف كان الاوربي يحتقر نظامات الطرق والاسواق ويأبى الاعتراف بالمحاكم الوطنيـة والقوانين العدلية وكيف كان يعيش كظالم مستبد على ارض مصر التي كانت تسقيه وتطعمه وتغنيه .

فاذا نظر المرء الى ذلك كله بعين الانصاف عرف حق المعرفة ان نوبار كان يقول الصدق وينطق بالحق . وادرك ان الدول تقضي على مصر المسكينـة قضاء مبرماً اذا عارضت في ما كانت تقتضيـه حالها من الاصلاح والتنظيم . واذا أراد الكاتب أن يذكر جميع المظالم والمغارم والاعمال الجائرة التي كان الوطني يلاقيها من احكام القنصليات لوجب لها مؤلف ضخم . فقد كان يحق اذاً لنوبار ان يتكلم عن الحالة السيئة التي وقعت فيها الحكومة المصرية في ذاك العهد وان يعتقد اعتقاداً يقيناً أن حياة مصر كانت مهددة اذا لم يتم الاصلاح الاساسي ولم تنظم الهيئة العدلية نظاماً موافقاً لحالة البلاد . ثم لايخفى ان ديانة الوطني وآدابه وعاداته وتقاليده الماضية كل ذلك لايقرب بينه وبين الاوربي . فكم يكون نفور الوطني عظيماً من الاوربي اذا كان هذا يعامله بالقساوة الوحشية ويهضم حقوقه ويسومه ضروب الذل والهوان فعمل نوبار لم يكن القصد به حفظ كل حق لصاحبه فقط بل كان يرمي فيه الى زيادة الالفة التي تزداد بها اسباب النجاح والسعادة .

ولقد رأينا ان نوبار طلب في التقرير الذي رفعه الى اسماعيل باشا ان لاتكون الحماية التي يليق بمصر ان تحمي بها الاجنبي مدعاة الى

هضم حق الوطني وطلب ايضاً ان تكف الايدي المستبدة عن التأثير في الهيئة الدداية المصرية. فاذا اراد احد ان يبقي مصر على عوائدها واحوالها الماضية فانه يريد امراً غير ممكن بل يريد ان يضع حاجزاً عايقاً بين مصر والتمدن في حين ان الواجب يقضي بتسهيل السبيل لها حتى تتمكن من السير في سبيل الفلاح.

فلذلك كله كان استقبال اللجنة «التي تألفت في باريس سنة ١٨٦٧» لما عرضه نوبار امراً داعياً الى العجب والدهشة. فقد زعمت تلك اللجنة ان القوة الادارية والقوة القضائية أمران متلازمان لايمكن الفصل بينهما وان التمييز بين تينك القوتين ولوكان في صورة قوانين يعد ضرباً من المحال ولايمكن اخراجه من حيز القوة الى حيز الفعل ثم ذهبت الى ان تصرف القنصليات هو سبب الضرر لان القناصل لايجرون حسب الامتيازات الاجنبية الحقيقية. ولانهم استولوا على زمام القضاء المدني والجنائي منذ سنة ١٨٤٨ وبناء على ماتقدم زعمت اللجنة انه لايمكن ان تنظم القوة الادارية تنظيماً وفياً بالمرام قبل ان تتمتع بدستور سياسي مؤسس على الحكمة ويتم الترتيب في جميع فروع المصالح العمومية

غير ان اللبيب الذي يفكر في جواب اللجنة المذكورة يراها شاردة عن محجة الصواب هاوية الى مهواة الخطأ. لانها جعلت النتائج موضع الاسباب ولو طلب اليها ان تنظم الادارة قبل القضاء لارتبكت ولا شك في أمرها. فالامر الواجب المعقول هو ان يقام نظام ثابت صحيح للعدالة فتكون نتيجة هذا النظام حسن الادارة

وترتيبها على قواعد موافقة . قالت اللجنة في أخص اعتراضاتها : ان حاكم مصر يريد ان يؤيد وينظم العدالة في بلاده فلماذا يريد ان يخضع الاوربيون للقانون الذي يريده منذ البداية . فرد نوبار على هذا الاعتراض بقوله : ان حاكم مصر يريد ان يؤيد العدالة على أيدي قضاة مستقلين في أفكارهم ويصعب عليه في الوقت الحاضر ان يجد المطلوب في غير أوربا ثم انه يصعب عليه ان لم أقل يستحيل ان يعين في المحاكم قضاة مسيحيين أوربيين ويقدمهم للشعب الوطني المسلم كرجال عادلين جديرين بالثقة اذا كان الاوربيون من جهة أخرى لايخضعون لهؤلاء القضاة الذين هم من مواطنيهم وأبناء دينهم فهل يمكن الوطني وقتئذ أن يثق بهم اذا كان الاوربي نفسه لاينيط به ثقتهم .

وقالت اللجنة أيضاً في جملة اعتراضاتها ان حاكم مصر له سلطة غير محدودة وانه ليس في مصر نظام ولا قواعد غير ارادته وانه يمكن هذه الأرادة العالية ان تضغط على ضمائر القضاة في اصدار الاحكام . فاجاب نوبار بأنه ليس هنا محل لتوجيه هذا التعنيف الى حاكم مصر لأنه كان يساعد نهضة فكرية هي شقيقة النهضة السياسية مع علمه ان القوانين التي يراد وضعها للمحاكم المختلطة تؤدي الى انقاص سلطته ولم يكن أحد يضطره الى هذا التساهل سوى رغبته في اصلاح الحال تلافياً لسوء المآل على بلاده . وقد كان يعلم نوبار ان حاكم مصر لم يكن في وسعه ان يقبض على زمام السياسة وزمام القضاء في وقت واحد بدون ان يحدث

خلل وفساد في البلاد . فلجأ الى اخلاص فرنسا وأنوارها العلميـة فخيبت أمله في مشروعه ورأى من لجنتها اعتراضاً غير عادل وجهلاً بان مصالح مصر ومصالح فرنسا كانت تقضي معاً بتأيـد العدالة وازالة الخلل القضائي في وادي النيل .

ثم اعـترضت اللجنـة فوق ذلك كله بقولها : « ان حاكم مصر هو مليك يتداخل في جميع المسائل الزراعية وجميع أنواع التجارات وبناء عليه يمكن ان يكون ذا مصلحة خصوصية في القضايا والدعاوي فلا يجب اذاً ان تكون العـدالة منوطة به » قال نوبار : ان هـذا الاعتراض خداع أكثر مما هو متين فان تنفيذ العـدالة يكون بعد الاصلاح منوطاً بالحكومة ثم ان اصدار الاحكام العادلة يكون من هيئة قضائية يؤلف قسم منها من قضاة أوربيين . فكل من يعتقد ان تلك الهيئة العدلية تتأثر بضغط ما ولو كان من حاكم مصر يسيء ظنه بها على غير موجب ولا برهان يدعو الى ذلك . وزد على ذلك ان نشر الاحكام المدنية مع كل ما تقرره المحكمة المختلطة العليا يكون ضامناً كافياً ودليلا واضحاً على عدالة تلك الاحكام أو عدمها . ثم لايخفى ان رشوة شخص واحد أهون كثيراً من رشوة عشرة القضاة الذين يعينون في محاكم الأصلاح .

أما اعتراض اللجنة بان حاكم مصر له اليد العليا في المصانع الكبيرة . فقد اجاب، عليه نوبار بان المجالس التجارية في فرنسا نفسها يوجد بين رؤسائها وأعضائها أناس من أكابر التجار وأصحاب المصانع في المدينة التي يؤدون فيها وظيفتهم . فاذا كان هذا عيباً في المجلس

المصري فان العيب يكون في المجالس الفرنسوية . فليس للجنة أن تندد بامر يوجد في بلادها ولا يشكي من اضراره بها . فحاكم مصر يكون راضياً لاحكام المحاكم المطلوبة صناعياً وتجارياً وخاضعاً برضى اوربا كلها للقانون الذي سنه لبلاده عن رضى وطيب نفس . وبذلك يكون الحاكم قدوة حسنة لرعاياه في الخضوع لكل ماتقرره العدالة . فيقتدي بسموه كبار البلاد الذين لهم مصانع ومتاجر ويعلو قدر القانون في عيون الشعب حين يرى الحاكم والكبراء يحنون الرؤوس له تجلة واحتراماً .

ثم اعترضت اللجنة ايضاً بان قبول الاصلاح القضائي يضر بمصالح الاوربيين المقيمين في مصر والذين يستخدمون فيها رؤوس مال اعتماداً على المعاهدات والتقاليد التي تقدم لهم ضمانات لايمكن حرمانهم منها بدون الاضرار بمصالحهم المالية . اما نوبار فلم ير شيئاً من الصواب على هذا الاعتراض ورد رداً مفحماً قال فيه : ان مصر تريد ان تدخل قانون نابوليون الاول في محاكمها الاصلاحية بعد ان تطبقه على مقتضى الحال في مصر وتريد ان تفوض اصدار الاحكام بموجب هذا القانون الى حكم مؤلف معظمهم من الاوربيين اصحاب الذمم العامرة . فاذا كانت اللجنة تندد به ولاتراه ضامناً لمصالح الاوربيين في مصر فهي اذاً تندد بقانون فرنسا نفسها فكيف ترضاه في بلادها ولاترضاه في مصر وكيف يكون صالحاً مستقيماً في فرنسا ولايكون صالحاً مستقيماً في القطر المصري وزد على ذاك كله انه لايمكن ولايجوز ان تبقى بلاد بلا قوانين اوبالاحرى

بلا عدالة اكراماً لسواد عيون جماعة من التجار والماليين والاولى باللجنة ان تفهم ان المصلحة العمومية يجب ان تقدم على المصلحة الخصوصية . ثم اذا سألنا الاوربيين المقيمين في مصر عن ارائهم فانهم يستحسنون ولاشك الاصلاحات المطلوبة لانهم يرون فيها ضامناً ونظاما مكيناً

واذا فكر المنصف فيما كان يقصده نوبار يجده لايريد ان يحرم الاوربي من حماية مصالحه ولا من ضمان مرافقه ولا يرغب ان ينزله منزلة الوطني بل يود ان يرفع الوطني الى منزلته تأييداً لمبداء العدالة والمساواة فان القنصليات كانت تحمي الاوربيين دون سواهم وتكون احكامها غالباً هضامة لحقوق الوطنيين اذا كان لهم علاقة بها . ثم كان يؤمل ايضاً ان اقامة المساواة بين الوطنيين والاجانب تزيل البغضاء من الصدور وتؤلف بين القلوب وتبيد الحزازة التي توجد عادة عند الفئة التي تعيش مع فئة اخرى مميزة عليها هاضمة لحقوقها .

ولو كان المجاهد في سبيل المشروع رجلا غير نوبار لوهن عزمه بما رآه من اعتراض اللجنة الفرنسوية وغيرها . ولكن نوبار كان ذا حزم وطيد وعزم أكيد لايهن ولايمل . فلبث بعد تقرير اللجنة الفرنسوية يجاهد وينشر المذكرات والرسائل ويرسلها الى حكومات الدول الاجنبية ولاسيما الى الحكومة الفرنسوية حتى حمل الدول على تأليف لجنة دولية مختلطة فقدمت مصر وكان نوبار يرأس بنفسه جلساتها في نفس القاهرة . وكانت جلستها الاولى في ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٦٩ وقد اجتمعت تسع مرات آخرها في ١٧ يناير سنة ١٨٧٠ وكانت نتيجة اجتماعاتها موافقة للمشروع . واليك عبارة كتبها اللورد استانلي في

تلغراف بعث به الى الكولونل ستانتون في مصر : « ان الامتيازات لم ترم على الاطلاق الى حرمان الحكومة المحلية من معاملة الاوربيين بموجب القانون سواء كان في القضايا المدنية اوالجنائية التي لها علاقة بقوانين صاحب البلاد . غير ان تلك الامتيازات تحفظ للاجانب حق اشتراك قنصلياتهم ومراقبتها للاحكام صوناً لهم من استبداد المحاكم المحلية بهم فيكون ذلك كضابط ومانع لوقوع الحيف عليهم . ولكن هذا الضابط نفسه اصبح على تمادي الزمان حيفاً وشذوذاً قانونياً وسلبت سلطة المحاكم الاهلية اونبذت جانباً باعتداء قضاء شاذ عن قانون البلاد : هذه هي الحالة التي وقعت فيها مصر واخذت تسعى لمداوتها . ولا يمكن الحكومة المصرية ان تكون مستعدة لاتمام هذا المشروع اكثر من استعداد حكومة جلالة الملكة لمساعدتها فيه» . ثم ذكر ان الحكومة الانكليزية لاتعترض اقل اعتراض على الاصلاح المطلوب بل تسر بنجاح مصر في سبيل العدالة.

وبعد ان تفاوض نوبار مراراً وتكراراً مع مندوبي الدول وأوضح جميع الامور وازال قناع الابهام عن وجوه جميع المسائل تم الاتفاق بالاجماع على ضرورة تأليف محكمة مختلطة يقتصر نظرها على القضايا المدنية والتجارية التي تحدث بين الوطنيين والاجانب وبين الاجانب المختلفي التبعات . وما تسنى لنوبار هذا الاجماع الا بعد مفاوضات طويلة كما ذكر ولاسيما مع المندوبين الفرنسويين المسيو تريكو قنصل فرنسا الجنرال في الاسكندرية والمسيو بيتري . وليس بخاف ان نوبار طلب ان يشمل اختصاص المحاكم الاصلاحية الجنح

والجنايات وان يكون تنفيذ الاحكام مختصاً بالمحاكم المذكورة لابالمحاكم أوالادارة الاهلية ولابالقنصليات الاجنبية . اما اللجنة فوافقت على انفاذ الاحكام كما طلب نوبار . ولكنها طلبت أن يبقى اختصاص المحاكم الاصلاحية مقصوراً على القضايا المدنية والتجارية ثم أن تجري المفاوضة بين الدول حتى يناط بتلك المحاكم النظر في الجنح والجنايات . وقالت انه يجوز ان يجري ذاك كله بعد مرور عام من الزمان ومما يجدر بالاثبات في هذا المقام ان مندوبي فرنسا كانا يطالبان اكثر من سواهم بزيادة الضمانات للاوربيين فكان نوبار لايضن بشيء يمكنه ان يريح الاوربي ولا يهضم حق الوطني كما كان مندوبو الدول الاخرى يوافقون الفرنسويين على مطالبهم تلافياً لكل مايمكنه ان يقوم عقبة في سبيل مواطنيهم .

على ان اللجنة الدولية المشار اليها لم تؤلف الا للدرس والتحقيق فلم يكن في وسعها ان تقر على ما اجمعت عليه اقراراً باتاً الا بعد مشاورة حكوماتها واخذ آرائها الفاصلة . ومما يقال في هذا الموضوع رسالة برقية ارسلها ناظر الخارجية الفرنسوية في ذاك العهد (١٧ اغسطس سنة ١٨٦٩) الى سفير فرنسا في لندرا واليك معناها : « ان المراد من تأليف اللجنة اجراء تحقيق فقط لاتقييد حرية الدول في عمل من اعمالها وليس في عزم الدول ان تمس اقل مساس مصالح جلالة السلطان وحقوق السلطنة العثمانية في هذه المسألة » .

غير انه مهما يكن من سلطة اللجنة فان اجماعها على ماتقدم كان له اهمية عظيمة لان الدول لم تنتدب اعضاءها لدرس الاصلاح المروم

الا لثقتها بهم . ولما كان نوبار قد حصل على اذن الباب العالي في مفاوضة الدول لم يأل جهداً للوصول الى حل نهائي . اما الحكومة الفرنسوية التي كانت اصعب مراساً من سواها فانها ألفت لجنة أخرى من السياسيين وعلماء القانون بعد ارفضاض اللجنة الدولية التي عقدت في القاهرة . فاجتمعت هذه اللجنة الجديدة في اوائل سنة ١٨٧٠ ونظرت في جميع المواد المهمة التي درستها لجنة القاهرة ووافقت على اكثرها وعدّلت بعضها ولكنها رفضت رفضاً مطلقاً ان يشمل الاصلاح القضايا الجنائية زاعمة انه ليس من الحكمة ولا من اصالة الرأي ان يكون الحكم في قضايا تهم حرية الفرنسويين وشرفهم منوطاً بمحكمة جديدة لم تختبر ولم تعرف كيفية احكامها حتى الآن . ثم أبلغت الحكومة الفرنسوية ماقرت عليه لجنتها الى حكومات سائر الدول فرأوا رأيها ووافقوها على رفضها فاضطر نوبار ان يعدل عن القسم الجنائي من مشروعه القضائي واتفق مع فرنسا وسائر الدول على تحرير مشروع يؤيد النظام القضائي في الوجوه الاخرى على طريقة موافقة معقولة ضامنة للحقوق الاوربية والوطنية

وفي تلك الاثناء دارت رحى حرب السبعين بين فرنسا والمانيا واصاب فرنسا ماصابها . فظن نوبار ان شواغل الحكومة الفرنسوية تحول دون معارضته في ترك المشروع الفرنسوي الاخير للرجوع الى ماقررته اللجنة الدولية في القاهرة فأخذ يسعى في الاستانة للبلوغ الى غايته وفاوض الحكومات الاخرى واستمرت المفاوضات تمتد حتى سنة ١٨٧٢ فحينئذ تمكنت الحكومة الفرنسوية بالرغم من مهامها

وشواغلها من المداخلة والاعتراض في الوقت الموافق . فمنعت نوبار عن البلوغ الى غايته أي ادخال القسم الجنائي في اختصاص المحاكم المختلطة بعد ان رفضته اللجنة الفرنسوية (سنة ١٨٧٠) ووافقت على رفضها الحكومات الاخرى». ولما رأى نوبار مارأى من المصاعب رضي بأن يؤجل ادخال المواد القانونية المتعلقة بالجنح والجنايات العادية الى مابعد مرور عام . ولكنه طلب النظر حالا في شأن الجنايات والجنح التي تلحق بالقضاة ورجال العدالة في اثناء تأدية وظيفتهم ثم ان يجتمع سفراء الدول الاوربية في الاستانة للنظر في هذا الشأن وقد مل نوبار ان ينجح في مسلكه الجديد بمساعدة الحكومة العثمانية والح بحزم ونشاط في وجوب الاعتراف بان النظر في القضايا الجنائية حق من حقوق مصر ومبدأ من مبادئ الاصلاح المطلوب

واذا اراد القارئ ان يعرف كم كان الحاح نوبار شديداً فليقرأ ما كتبه الكونت دي فوجيه سفير فرنسا في الاستانة قال : «ان رأي الخديوي صريح في هذا الشأن حتى انه يفضل ترك المشروع كله على التساهل فيه » . أما بقية سفراء الدول فقد مال قسم منهم الى التسليم لنوبار لما رأوه من تساهله وقوة حجته . غير انه بقي جانب آخر مصراً على المعارضة وموافقاً فرنسا على رفض ادخال قسم الجنح والجنايات في مشروع الاصلاح وبعد مفاوضات طويلة اتفقت حكومات انكلترا والنمسا وروسيا وفرنسا على رفض ادخال القسم الجنائي والجنحي نهائياً ولكنها رضيت بان تستثني الحالة التي تجري فيها الجنح والجنايات وغيرها من المخالفات حين تأدية القضاة لوظيفتهم

اوحين تنفيذ احكامهم ؟ ثم تألفت لجنة من مندوبي اثنتي عشرة دولة لتعيين انواع الجنح والجنايات والمخالفات والاشارات الى درجات وسن العقوبات عليها في الوجه المذكور فقط . وبعد ان عقدت اللجنة المذكورة سبع جلسات طويلة ذكرت قراراتها في تقرير وضع في ١٥ فبراير سنة ١٨٧٣ وكان الظاهر انه فصل الخطاب لتلك المفاوضات الطويلة . وفي ٢٤ من الشهر المذكور ارسل نوبار الى كل من سفراء لدول في الاستانة نص النظام المنوط بالاصلاح وظن ان المشروع الذي أخذيسعى لهبجدوثبات منذ ثماني سنوات لذاك العهد اوشك ان ينتهي .؟ ولكن الحكومة الفرنسوية خيبت ظنه فانها لما تلقت صورة النظام عادت الى المناقشة في بعض المسائل وطلبت الايضاح واعادة النظر في بعضها . وكان من جملة ماطلبته ان تبقى مسائل الافلاس وبعض المسائل الشخصية الاخرى في دائرة اختصاص محاكم القنصليات ولم يبق سوى الحكومة الفرنسوية آخذة باسباب هذه الاعتراضات والمناقشات التي كانت من أعظم الصعوبات في سبيل مصر فان انكلترا والمانيا وايطاليا والنمسا والولايات المتحدة صادقت كلها على ماقرره مؤتمر الاستانة بعكس فرنسا فأثر عملها تأثيراً سيئاً وكاد يعد عمداً منها لاحباط المشرع وخيف ان يعتمد نوبار على اكثرية الدول وينبذ اعتراض الحكومة الفرنسوية بعد استشارة الخديوي فتقوم هناك مشكلة جسيمة بين فرنسا ومصر

ولكن شاء الله ان يكون الدوق دي كارز المندوب الفرنسوي من جملة الذين يساعدون في المشروع بمعاونة المركيز دي كارزو متولي

اعمال فرنسا في مصر فتمكنا من اقناع حكومتها بوجوب التساهل والرضى بما رضيت به الدول الاخرى فصدر الامر الى المركيز بان يوقع على العهد المتعلق بالمشروع فوقع عليه مع المرحوم شريف باشا الذي كان ناظراً للعدلية في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٤ ثم وقع على المحضر الذي يتضمن الشروط الجديدة وقضي الامر

ولقد اجمع الكل ان السياسة الفرنسوية لم تتصرف تصرفاً حسناً في هذا المشروع الخطير ولم تنظر الى اوجه الصواب . فقد اعترف مشاهير كتابها نفوسهم كما اعترف عدد غير قليل من ساستها بان ابقاء قضاء القنصليات على نمطه كان ضرباً من المحال لعظيم اضراره بمصر والمصريين والاوربيين نفوسهم . فكان الأولى بفرنسا أن تكون في طليعة المنظمين للقضاء في مصر كما كانت في طليعة الذين حصلوا على الامتيازات الاجنبية في سالف الزمان . فلو فعلت لكان مسعاها فخراً لسياستها الشرقية وخصوصاً لانها لم تكن تستطيع ان تمنع تلك النهضة الفكرية التي كان في وسعها ان تغتنم فرصتها لتنتفع بها لزيادة نفوذها . وهناك بواعث اخرى كان يجب أن تحمل فرنسا على المساعدة في استبدال المحاكم القنصلية وقوانينها العديدة بهيئة قضائية موحدة . فمن تلك البواعث ان المحاكم الجديدة تنوي أن تجعل القوانين الفرنسوية قوانينها الاساسية واللغة الفرنسوية لغتها التي يرافع بها والطرق القضائية الفرنسوية طرقها التي تجري عليها وتتبع منهاجها في احكامها . فكم كانت فرنسا تستطيع ان تكتسب من القوة الادبية في مصر لو تمكنت من القبض أدبياً على زمام القضاء بقبولها له ومساعدتها فيه منذ البداية .

ألا ماذا افادتها المقاومة العنيفة ؟ ان النتيجة لم تكن سوى انها قبلت المشروع في آخر الامر بدون ان تربح شيئاً بل خسرت ادارة المحاكم الجديدة التي استلمها الالمانيون والنمساويون في بدء الامر . ولما كانت الحكومة المصرية قد تعبت من انتظار مصادقة فرنسا أخذت تنظم محاكمها الجديدة فتعين الرؤساء ونوابهم والمحضرين وسائر الموظفين ولم يكن بين الذين عينوا اولا فرنسوي واحد لان فرنسا كانت غائبة عن ذاك المشهد . وفي ٢٨ يونيو سنة ١٨٧٥ افتتح الخديوي المحاكم بحفلة باهرة حضرها الكبراء والعظماء وقناصل الدول ماعدا قنصل فرنسا وحده . وفي ١٥ فبراير كان كل قاض في منصبه وجرى العدل في مجراه قبل أن يحضر القضاة الفرنسويون لاستلام وظائفهم . ولما وصلوا الى الاسكندرية والقاهرة وجلس كل واحد منهم على كرسيه وجدوا صعوبة عظيمة ولم يكونوا يستطيعون أن يؤثروا اقل تأثير لان زملاءهم قضاة الدول الاخرى سبقوهم وقبضوا على الازمة قبلهم واذا كان القضاة الفرنسويون تمكنوا بعد ذلك من الوصول الى المقام الذي يريدون ان يكونوا فيه فانما الفضل في تقدمهم راجع الى كفاءتهم وصفاتهم الباهرة ومعارفهم القانونية وحسن تصرفهم لا الى سياسة حكومتهم الشاذة .

ولسنا نريد التحامل على فرنسا في هذا الكلام فان الحقيقة ظهرت ظهور النور واشهر كتابها اصبحوا يعترفون بها وفي مقدمتهم الموسيودي فوجيه الشهير . فقد كتب رسالة ذكر فيها اعتراض فرنسا على مشروع نوبار واشار الى براعة الرجل ودهائه في المفاوضات والى شك فرنسا اولا

في الاصلاح والى حالة المرحوم اسماعيل باشا والبلاد في عهده الى ان قال : « ونعترف بحرية الآن بان نوبار صدق في اعتقاده واعتراضه على حذرنا فقد برهنت الحوادث على أن قضاة المحاكم الجديدة مستقلون في افكارهم بعيدون عن التحزب مطاعون في الاحكام . فان الخديوي نفسه احنى الرأس خضوعاً لاحكام صدرت منها عليه شخصياً . ونوبار باشا اكتشف المراقبة الوحيدة الفعالة والواسطة الفردة لوضع حد لاستبداد الحكومة في الشرق فستبقى ذكراه ملازمة لرأي قوي عظيم ابرزه الى حيز الفعل وهو انهاض الشرق بنعمة لم يعرفها نعني بها عدالة تؤمن الذين ارهقهم الظلم منذ سالف الزمان » ثم ختم بقوله ان المصريين القدماء شادوا الاهرام ولكنهم لم يشيدوا مثل البناء الذي قام بهمة نوبار

ولقد كان نوبار ميالا بطبعه الى تأييد العدالة باعتراف الاكفاء الذين عرفوه فامتاز بتلك الحاسة الشريفة على كثيرين من اعاظم الرجال الذين وجدوا في عصره ومنهم بسمرك وكان يصرف اليها كل همه وعنايته وافكاره وربما كان هذا السبب في مالقيه من المطاعن الشديدة والسعايات والوشايات والبغضاء بين بعض القوم المرتشين الفاسدي الاخلاق . ولو كانت عواطف الاخاء والوئام سائدة في الامم على الحسد الطائش والشحناء لمابقي نوبار يفاوض في مسألة متعلقة كل التعلق بتأييد العدالة نحواً من عشر سنوات بنشاط عجيب لايقنط من معارضة ولا يضعف لدى صعوبة مهما عظمت ولا يمل من الايضاح والافصاح عشرين بل مئة مرة في مسألة واحدة فلم يكن كانغ في

جهاده من أجل الكاثوليك ولا بسمرك في جده لتأليف الوحدة الالمانية باعظم منه صبراً وجلداً ولا اقوى منه حزماً وعزماً ولا اعلى همة وادراكا في النضال السياسي الذي كابده من اجل الاصلاح القضائي في مصر. واذا فكر المرء ان نوبار وجد في بلاد ليس فيها رأي عام أو ان الرأي العام هاجع فيها علم ان نوبار لاق في مشروعه مصائب لم يلاقها احد من زملائه ومعاصريه الاوربيين وغيرهم في مشروع عظيم من مشاريعهم.

ولكن عمل نوبار لم يتم كله لسوء الحظ بل بقي قسم الجنح والجنايات أي القسم المهم الذي كان يجب على الدول ان تنظر اليه بعين الاهتمام ولاسيما بعد ماظهرت عدالة المحاكم الاصلاحية. وليس يخاف ان الجنايات والجنح كانت كثيرة في مصر بل كانت اجزل عدداً منها في كل بلاد. وكثيراً ماجرت على ايدي الاجانب ثم تذهب بدون ان يعاقبوا عليها. ثم اذا جنى أجنبي جناية قتل مثلا أرسل الى بلاد بعيدة ليحاكم فيها وهناك لايتسنى لمحكمته ان تحصل على جميع الشروط اللازمة لتأييد العدالة كما جرى في حوادث جمة في الاسكندرية والقاهرة وغيرها. فلذلك لاترى الرهبة واقعة في قلوب الاشقياء الاجانب من هيبة القضاء ولو أرسلوا الى بلادهم ولاغرو فانه قلما حكم على أجنبي في بلاده وكان عقابه على قدر جريمته واذا برئت ساحته - وهذا يحدث كثيراً - فلا يكتفي بالتبرئة بل يعود عادة الى مصر ليخطر ويتبختر تبختر الفائز المنصور أمام الشهود او امام المجني عليهم.

نعم ان الجنايات قلت بعد احتلال انكلترا الوادي النيل غير انه يحدث أيضاً كثيراً

من مثل ماتقدم فترى الجاني يرسل الى بلاده فتنظر محكمته في قضيته فتبرئه أوتصدر عليه حكماً ضعيفاً . ولانريد بكلامنا هذا ان المحاكم الاجنبية خربة الذمة عارية من نور العدل بل نعتقد ان السبب في ذلك هو بعدها عن محل الجناية وعدم تأثرها بالاحوال والشهود الحاضرين وهلم جرا . ولقد حدثت حوادث كثيرة وارتكبت جنايات عديدة في خلال السنوات الاخيرة وكان لسوء حظ المجنى عليهم ان الجاني اجنبي فضاعت حقوقهم كلها أو بعضها . وهذا هو الظلم الذي يئن منه الوطنيون على وجه خاص في هذه الايام وهذا هو الاجحاف الذي ملأت الجرائد الوطنية اعمدتها من انتقاده والاستهجان له والتنديد به وأخص مانذكره من أقوالها ماجرى في الحادثة التي سمتها الصحف على الاجمال حادثه الهماميل وهي التي قتل فيها احد الايطاليين جاويشاً حاول ان يكف العداء عن بعض الاهالي . فنحن الآن في حاجة الى الاصلاح الذي اشار به نوبار منذ عهد اسماعيل نعني ان الواجب لمصلحة البلاد وتأييداً للعدالة والانصاف أن لايعاقب الجاني الاجنبي في بلاده بل يحاكم في المحاكم المصرية المختلطة حيث يمكن ان يتوفر من الادلة والقرائن مالايمكن جمعه في البلاد الاجنبية .

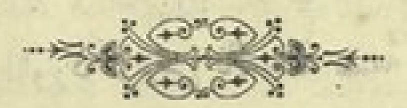
غير انه اذا كانت الحاجة الى ذلك الاصلاح لاتزال واجبة كما كانت في عهد نوبار فان المصاعب اليوم اصبحت أعظم مما كانت عليه لاسباب اهمها وأعظمها معارضة انكلترا . فان هذه الدوله التي لم تقم من الصعوبات والعقبات بعض ما اقامته فرنسا حين عمد نوبار الى انجاز مشروعه اصبحت اليوم من الد اعداء المحاكم المختلطة كما انها أصبحت من

اعدى عداة مجلس صندوق الدين . وهذا طبيعي لامراء فيه وسببه ظاهر معروف وهو ان انكلترا لما كانت توافق على المطالب الاصلاحية في القضاء المصري لم تكن تنظر الا الى مصالح رعاياها قبل الاحتلال بل كانت ترغب في ذاك الاصلاح لعلمها انه عدل وموافق لمصلحة الوطنيين والاجانب . أما الآن فانها بعد احتلالها هذا القطر لم تعد تنظر الى الشؤون المصرية بتلك العين بل هي تود ان تجعل كل شيء في قبضتها وتستأثر بكل أمر لتفعل به ماتشاء وما يوافق حكومتها ورعيتها ويوطد قدمها في وادي النيل . واذا نظرنا الى جميع المصالح والدواوين المصرية رأينا اليد الانكليزية فيها أعلى وأقوى من كل يد ما خلا المحاكم المختلطة وصندوق الدين فان الانكليز ليس لهم فيها نفوذ أكثر من نفوذ سواهم . وما نسي المصريون معارضة صندوق الدين في اعطاء المال للحملة السودانية وما كان من حكم تلك المحاكم المؤيد لرأيه المناقض لرغبة الانكليز . ومن القواعد التي لاريب فيها هو أن كل مايمنع اليد القوية عن التصرف والاستئثار التام يكون أصون للاستقلال وكلما انطلقت وتمادت اليد القوية في بلاد أصبح هذا الاستقلال معرضاً للخطر منها . وبناء عليه فان الواجب على كل مصري ان يسر ببقاء المحاكم المختلطة التي هي من صنائع نوبار لانها تؤيد من جهة العدالة ولا تؤثر فيها مؤثرات أصحاب السلطة الاولى ثم تكون من جهة أخرى ضامناً لما بقي لمصر من الاستقلال . وما يقال عن المحاكم المختلطة يقال بالاولى عن صندوق الدين فانه مع المحاكم المذكورة يجعل

للدول اهتماماً عظيما بمصر يدوم ما دامت مصالحها التي تمثل في تلك المحاكم وذاك الصندوق ·

واذا أراد القارئ ان يعلم مقدار استياء الانكليز الآن من نظام الصندوق المشار اليه (على انهم كانو في مقدمة الذين صادقوا عليه) فليطالع تقارير جنات اللورد كرومر فانه منذ بضعة اعوام يقول في تقاريره أن نظام صندوق الدين لايوافقنا وأن الاحوال الماضية التي اقتضت وضعه قد مضت وانقضت فيجب الآن تغييره · ومعلوم أن جنابه يريد بتغييره ان تكون الاموال الموجودة فيه تحت تصرف الاحتلال ونحن وان كنا لاننكر فوائد هذا الاحتلال لمصر فلا يمكننا ان نتجاهل ان الانكليز يسعون الى مصلحتهم وتأييد سلطتهم للقبض على البلاد كلها قبضاً محكماً · فلذلك نحترم جناب اللورد كرومر لمقاومته صندوق الدين والمحاكم المختلطة لانه يخدم بذلك دولته خدمة صادقة ولكننا نسأل الله من جهة أخرى ان يبقى الصندوق والمحاكم المختلطة لانها بصفتها الدولية تمنع انكلترا عن التمادي في الاستئثار والتصرف المطلق ببلاد احتلتها موقتاً لتأييد الأمن واجراء الاصلاح ولكنها بدلا من ان تقيم مضارب تطوى عند الرحيل بنت مباني راسخة القواعد تشير الى عزمها الاكيد الوطيد على البقاء في أرض الفراعنة · ولو كانت تفكر ان المحاكم المختلطة ومصلحة صندوق الدين ستكون عقبة في سبيل غايتها بعد الاحتلال لما رأينا منها ما رأيناه من بعض التساهل في غابر الايام ولو كانت تعلم فرنسا في الماضي ما كان يضمره الزمان وان المحاكم المشار اليها ستكون أكبر

ضامن لمصالح رعاياها ورعايا سائر الدول الاجنبية لما أظهرت تلك المعارضة . ولكن الزمان كثيراً ما يلد أموراً لاتكون في حسبان الانسان .



تنظيم المحاكم

المحاكم المختلطة - ان نظام هذه المحاكم الاصلاحية اصبح معروفاً مشهوراً حتى لم تبق بنا حاجة لزيادة شرحه فنكتفي هنا بالاجمال عن التفصيل :

فالمحاكم الابتدائية المختلطة انشئت ثلاثاً في القاهرة والاسكندرية والمنصورة ثم انشئت محكمة جزئية في بور سعيد . أما الاستئناف المختلط فهو في الاسكندرية ورئيسه الشرف وطني ورئيسه الحقيقي اجنبي يلقب بوكيل الرئيس وينتخبه زملاؤه بالاكثرية المطلقة . وتنقسم المحاكم الابتدائية الى قسمين مدني وتجاري وتؤلف الواحدة من خمسة قضاة ثلاثة اجانب واثنين وطنيين ثم اذا أرادت النظر في مسائل تجارية انضم اليها تاجران أحدهما وطني والآخر اجنبي ولكن الواجب ان يكونا من المحلفين الذين وقع عليهم الانتخاب . وفي المحكمة الابتدائية التي تنظر في امور قليلة الاهمية وما يتعلق بالتملك يرأس الجلسة أحد القضاة بصفة قاضي صلح ويقوم أحد القضاة ايضاً بانفاذ احكام العقوبات الخفيفة

اما محكمة الاستئناف فتؤلف من ثلاثة عشر قاضياً ثمانية أجانب وخمسة وطنيين وتصدر احكامها على ايدي ثمانية قضاة خمسة اجانب وثلاثة وطنيين ويختص تعيين القضاة بالحكومة المصرية غير انه تم الاتفاق بينها وبين الدول على ان تستشير بصفة شبيهة بالرسمية وزير نظارة الحقانية في البلاد الاجنبية التي تريد ان تختار القاضي منها ولا تقبل احداً من القضاة لتعيينه الا اذا كان حاصلا على موافقة حكومته وذلك رغبة منها في الحصول على الضمانات الكافية في تعيين قضاة المحاكم المختلطة .

والقضاة غير قابلين العزل في المحاكم المذكورة والجلسات عمومية واللغات المستعملة في المرافعات وكتابة الاحكام والنتائج هي العربية والفرنسوية والايطالية . وقد طلبت اللجنة الدولية سنة ١٨٩٠ ان تضاف اللغة الانكليزية الى هذه اللغات

ولكي يتم نظام هذه المحاكم أنشئت نيابة فيها وجعل لها مدع عمومي وعين له تحت ادارته عدد من الوكلاء . وقد تألفت جمعية من المحامين وأعترفت بها المحاكم المختلطة ولدى هذه المحاكم كثيرون من الكتاب والمحضرين والمترجمين ومحكمة الاستئناف هي التي تضع النظام القضائي اللازم لداخليتها وداخلية سائر المحاكم المختلطة وبناء على هذا النظام تمشى القضاة والمحامون وغيرهم .

وعلى الجملة فان انفاذ الاحكام التي تصدرها المحاكم المختلطة يكون بناء على امرها ولا تأثير للحكومة المصرية ولا للقصنليات فيها «وذلك بناء على المادة ١٨ من قانون النظام القضائي» وهذه العقوبات تنفذ بواسطة محضرين وبحضور أولياء الامور المحليين اذا اقتضت الحال . غير انه يجب

على المحضر اذا أراد ان ينفذ حكماً في اجنبي ان يبلغ قنصليته قبل ذلك باربع وعشرين ساعة والا كان الحكم ملغى وحكم على المحضر بدفع عطل وضرر اما اذا لم يحضر أحد من القنصلية بعد ابلاغها فيمكن تنفيذ الحكم بدون حضوره ومما ينظر ويقضى به امام المحاكم المختلطة قضايا الحكومة والمصالح ودوائر الخديوي وسائر اعضاء الاسرة الخديوية ولا يستثنى من ذلك كله الا قضايا مصلحة الاوقاف .

ولا يخفى ان الحكومة المصرية اخذت قانون نابوليون وعدلته تعديلا موافقاً لحالة المحاكم الجديدة التي انشأتها وما زالت حتى الآن تصدر احكامها بمقتضاه في جميع القضايا المختلفة التي تدخل في دائرة اختصاصها . غير ان الذي يستحق الذكر في هذا الباب هو ادخال بند قانوني يخول الاجنبي ان يقيم قضية على الحكومة حين يرى حقه مهضوماً ثم اذا حكمت المحاكم لمصلحته كان الواجب على الحكومة نفسها ان تنفذ الحكم وتعطيه حقه وهو بند لا يوجد في قوانين بلاد من البلدان المتمدنة . فان الاجنبي أو المولود في البلاد الانكليزية مثلا لا يمكنه ان يقيم قضية على الحكومة الانكليزية ويطلب انفاذ الحكم فيها على أيدي مستخدمي الحكومة نفسها . ولقد تم ادخال هذا البند بدون ان يشعر به الخديوي اسماعيل مع انه قد كان اقوى قيد يمنعه من الاستبداد المطلق في عقد الديون والتطوح في اخذ اموال الاجانب بقصد ان يوفيها من مال الامة . ولقد ذهب كثيرون من الواقفين على دخائل ماجرى بين نوبار واسماعيل باشا الى ان نوبار هو الذي اشار بادخال ذلك البند رغبة في صيانة مصلحة البلاد وحفظ اموالها من العبث والتبذير . ومنذ ذلك الحين صار الخديوي يحاذر



﴿ محمد احمد المتمهدي ﴾

عبد الله التعايشي



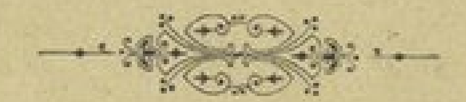
﴿ رياض باشا ﴾

ويتبصر كل التبصر كلما اراد معاملة الاجانب كما اصبحت الحكومة تحاشى الوقوع معهم في المشاكل والمعضلات

ولماقدم المستر جون هوراس لويد في بعض المهام الى الاسكندرية « وكان من الراسخين في القوانين » كلفه اسماعيل أن ينظر في القانون المعدل للمحاكم المختلطة ويبدي له رأياً في مفعوله . فبعد ان نظر ودقق فيه كشف له قوة البند المذكور واخبره ان الاجنبي يستطيع أن يقيم قضية على الحكومة وعلى هو الخديوي نفسه بمقتضى هذا البند فادرك اسماعيل باشا حينئذ ان المراد به كف يده عن الاسراف وقال للمستر جون : « لو كنت اعرف عند التوقيع على هذا القانون قوة هذا البند لكنت افضل قطع يدي اليمنى على ذاك التوقيع » .

وليس في هذا البند ما يضر المصريين بل هو على العكس يكون ضماناً وافياً لاموال بلادهم ويوجب الشكر لنوبار اذا كان هو المدخل له . واذا نظرنا الى قانون المحاكم المختلطة رأينا للوطني ضمانات كافية من القانون حين تقام احدى القضايا بينه وبين الاوربي فاذا كان هناك موجب لصيانة حقوقه وزيادة الضمانات له فانما يكون ذلك في المحاكم الاهلية لانه مهما قيل ومهما كان تقدمها في سبيل النجاح فهي لا تزال محتاجة الى الاصلاح . وكل من ينظر الى ما اقترحه نوبار في الزمان الماضي كادخال بعض القضاة الاوربيين وغير ذلك يرى ان الحكومة الحالية كلما زاد اختبارها اضطرت الى عمل شيء مما كان يشير اليه نوبار . نعم ان القضاة الذين ادخلوا في المحاكم الاهلية كلهم انكليز لم يدخلهم كبار الاحتلال الا رغبة في المصلحة الانكليزية مع ان نوبار لم يكن يشير

بجعل القضاة الاجانب في المحاكم الاهلية من شعب واحد . الان هؤلاء القضاة الانكليز وان كانوا يخدمون بلادهم قبل سواها في كل ما يتعلق بمصلحتها فان مراقبتهم القضائية ذات فائدة لاتنكر وبها يرى الوطني وسيلة للتخلص من مساعي أرباب النفوذ والغايات فوجود القضاة الانكليز اذاً نافع وان يكن فيه بعض العيوب . ولا يصلح امر امة بتشدق بعض افرادها وتطبيق الافاق من الصراخ على الاجانب اومن يسمونهم الدخلاء بل بتشرب افرادها روح العدالة والاستقامة وروح الوطنية الصحيحة التي تحترم كل مخلص للبلاد ولوكان من اقاصي الهند وتنبذ المنافق ولوكان من قلب القاهرة .



الازمة المالية

ونتائجها

لما اشتدت الازمة المالية على اسماعيل باشا وأظهر الدائنون قلة الثقة أخذ يسعى للحصول على أموال لوفاء بعض ديونه ان لم يكن كلها . وفي شهر نوفمبر سنة ١٨٧٥ ابتاعت انكلترا عدداً عظيماً من أسهم قنال السويس غير انه اتضح بعد ذلك ان الاربعة الملايين التي أخذها الخديوي في ذاك الحين لم تكف لوفاء بعض ديونه وانه اذا لم يحصل على نقود أخرى اضطر الى تأخير الدفع وازداد خوف الدائنين على أموالهم وكان الجمهور يظن ان الخديوي يمكنه ان يعتمد على فرنسا . وفي ذاك الوقت كان الفرنسويون والبنك العقاري المصري وغيره من البنوك الكبيرة في مصر يملكون عدداً كبيراً من الاوراق المصرية المضمونة . الا ان الحكومة الفرنسوية لم تكن تريد ان تأخذ على نفسها مسؤولية ماينشأ من خوف الماليين على أثر توقف الخديوي عن الدفع وكانت تجتنب كل تأثير يعود باغضاب الأمة الفرنسوية مخافة ان تهب لأسقاط الجمهورية الثالثة وتطلب اعادة الملكية . وكان المقدر ان الحكومة الفرنسوية اذا عمدت الى انقاذ مصر من الافلاس تصبح صاحبة

النفوذ الأول في السياسة المصرية اذ لا يخفى ان المالية والسياسة كانتا متلازمتين في ذلك الوقت بل كانتا شيئاً واحداً . ومعلوم ان انكلترا من عهد الوزير ديزرائيلي تبذل كل جهدها حتى تمنع اية دولة أخرى وخصوصاً فرنسا من الحصول على مقام فوق مقامها مخافة ان يسقط نفوذها وتضيع مصالحها . ولذلك اهتم بالامر الكولونل استانتون الذي كان قنصلا انكليزياً في ذاك الحين وأخبر نظارة الخارجية بكل ماجرى من المفاوضات بين القاهرة وباريس . وفي سنة ١٨٧٥ قدم البرنس دي غال الى مصر قبل ان اشترت انكلترا أسهم قنال السويس ببضعة أشهر وكان وقتئذ ذاهباً الى الهند فلما زار القاهرة أبلغه الخديوي بلسان السير برتل فرير انه يرغب في تعيين موظف انكليزي بصفة مستشار للخزينة المصرية .

وبعد ان سافر البرنس دي غال أرسل قنصل انكلترا الجنرال في القاهرة كتاباً الى نظارة الخارجية الانكليزية أخبرها فيه بما جرى بين الخديوي والبرنس . وما انقضت بضعة أشهر حتى أرسلت الحكومة البريطانية المستر كاف للنظر في احوال المالية المصرية لا للاستخدام فيها كما طلب اسماعيل باشا فكان مجيئه مناقضاً لرغبة الخديوي لأن سموه كان يخشى في ذاك الحين وقوف انكلترا أو فرنسا على كل اسرار المالية وكان المستر كاف يظهر مع ذلك انه قدم مصر للنظر في ماليتها ثم لتعيين موظف انكليزي في المالية وكان نوبار في ذاك الحين معارضاً لرأي التداخل الاجنبي راغباً في اصلاح الحال على يد مصر نفسها لأنه كان يدرك ما وراء التداخل

من الخطر على استقلال البلاد ولذلك قال للمستر كاف بعبارة خشنة حين قابله وعرف حقيقة مهمته : « لقد كان الأولى بك ان لاتأتي في مثل الظروف الحاضرة » ولقد أصاب رأي نوبار الغرض لان المستر كاف لم يكن آتياً بقصد ان يفتش تفتيشاً ظاهرياً بل كان يود ان يجعل مصر تحت حماية انكلترا مقابل ضمانات مالية تقدمها الحكومة الانكليزية لخديوي مصر حتى يتمكن من وفاء ديونه . غير ان المستر كاف كان بالغاً من الدهاء مبلغاً عظيماً فتظاهر بجهله كل أمر في المالية وطلب ان يوقفه اسماعيل باشا المفتش على كل ما يتعلق بها من الشؤون . ولم يعلم أحد حتى الآن بحقيقة المهمة المذكورة الا بعض الخواص الذين كانوا عارفين بدخائل الامور في ذاك الوقت وما زال الناس حتى اليوم يجهلون تفاصيل الاوامر التي أتى بها المستر كاف

ولما وصل الى القاهرة استقبله اسماعيل باشا في قصر شبرا وبالغ في اكرامه كما يجب ان يكرم مندوب دولة كبيرة وصديقة لمصر مثل انكلترا . فكان حينئذ الرأي الغالب ان المستر كاف قدم للمفاوضات في شأن ديون الخديوي لتتحمل انكلترا مسؤولية هذه الديون باسم مصر . ولكن لما اجتمع المستر كاف والخديوي في سراي عابدين لم يتكلما الا عن حالة مالية البلاد فقط ويظهر ان المستر كاف نفسه لم يكن حاصلا على السلطة الكافية والوسائل الوافية لاتمام مهمته الخطيرة الصعبة التي أشرنا اليها آنفاً . وبعد ان أقام في القاهرة بضعة أسابيع ارتأى ان يضع تقريراً مبنياً على المعلومات

والاخبار التي يتنسمها ويقف عليها من الخديوي واسماعيل المفتش وموظفي نظارة المالية . وقد كان يظن ان اسماعليل باشا لم يكن قادراً على اخفاء المصاعب المالية التي تقوم بوجهه فوضع تقريره الابتدائي على نية ان يلحقه بتقرير ضافي الاذيال اذا رأت الحكومة الانكليزية حاجة الى ذلك . ثم سافر بعد هذا التقرير وترك غاية مهمته الحقيقية سراً مكتوماً ومطوياً على ما أظن بين أوراق اللورد بيكونسفلد ولكن كل القرائن تحمل على الظن ان غاية انكلترا كانت وقتئذ بسط حمايتها على الديار المصرية . وكان حينئذ جميع السياسيين الانكليز معارضين في ضم مصر الى الاملاك البريطانية ما خلا بيكونسفلد فانه كان ميالا الى الاستيلاء على مصر . فلما رأى ديزرائيلي معارضة زملائه وسائر السياسيين في هذا الشأن اضطر الى العدول عن هضم الحقوق المصرية ومس استقلال الخديوية . اما الخديوي فانه لما عرف بنفاد التقرير الذي أرسله المستر كاف وتأكد ان انكلترا لاتداخل وحدها لانقاذه من العسر والافلاس استعد لما لابد من وقوعه . ففي ٢٣ مارث سنة ١٨٧٦ ظهر تقرير كاف وفي ٨ ابريل أوقف الخديوي دفع فائدة سندات المالية عملا برأي نظارة المالية أو بالاحرى اسماعيل باشا المفتش الذي كان مستلما زمامها في ذاك الوقت .

فلما علم نوبار بالاحجام عن الدفع أسرع الى سراي الخديوي ولبث يحادثه منذ الساعة التاسعة صباحاً الى منتصف الليل ثم بقي يومين آخرين يفاوضه شخصياً حتى يقنعه بضرورة العدول عن رأيه في مسألة الدفع . وكان ينصح له ان يتفق مباشرة مع أرباب

الاموال الاجانب وان لايفعل برأي اسماعيل باشا المفتش الذي كان يشير بتأخير الدفع بناء على أمر عال . وقد أفهمه ان ايقاف الدفع قوة واقتداراً بدون مفاوضة الماليين يؤدي الى أمر يمس كرامة الخديوي الا وهو انشاء مراقبة أجنبية تقبض على زمام المالية .

وبعد الجهد الطويل رأى نوبار ان الخديوي لاينزل عن رأيه ولا يعدل عن اصراره فتركه يفعل مايشاء وليس بنا حاجة الى القول ان نبوءة نوبار قد تمت في شأن المالية كما سنوضح ذلك .

قلت ان اسماعيل باشا لما قطع الامل من تداخل بريطانيا لانقاذه من العسر المالي أوقف دفع فوائد السندات المالية وظهر من أقوال العارفين انه لم يكن قلق الخاطر كثيراً من هذا الوجه بل كان يؤمل ان يتوصل الى حل بالرغم من تأخره عن الدفع . وقد كانت القاهرة في عهد مهمة كاف غاصة بالاجانب وبينهم كثيرون من الذين كانوا ينوبون عن الماليين الاوربيين أو يدعون انهم ينوبون عنهم . وكانوا كلهم يعرضون ان يتوسطوا لاجراء المالية المصرية في مجرى موافق وتنظيم ما اختل من امورها وفسد من شؤونها وكانت أهم المشروعات التي لقيت اعتراضاً شديداً ما اقترحوه وقتئذ من انشاء بنك كبير تودع فيه نقود البلاد ويدفع ما عليها من الديون للأجانب وأهم الاسباب التي أوجبت الاعتراض على هذا المشروع ان الدول اذا عينت موظفي هذا البنك من قبلها ضعف الاعتماد على المالية المصرية واصبح الخديوي عاجزاً عن جلب مايريد من الاموال الاجنبية . فترك هذا المشروع ولا سيما بعد ان أظهرت

انكلترا رغبتها في اجتناب كل مسؤولية مالية نقدية في مصر .

واتفق ان نوبار ترك خدمة مصر في ذلك الحين نظراً لما وقع بينه وبين الخديوي من سوء التفاهم وسافر الى اوربا بحجة ان صحته لم تكن على ما يرام والحقيقة ان نوبار رأى من الخديوي اصراراً شديداً على رأيه حتى انه كان يظن السوء بكل من خالفه وقدم له النصيحة الخالصة من شوائب الغرض . وكان الخديوي يخشى كثيراً من ان يبوح نوبار ببعض امور كان يود اخفاءها مخافة ان يتضح المستور في اظهر مجاليه كما كان نوبار يخشى ان يرى الخديوي نابذاً ديونه وواقعاً في أشد المشاكل التي تعود بالخطر عليه وعلى البلاد . وما مضى حين من الزمن حتى اصدر اسماعيل باشا أمراً عالياً ذكر فيه ان ديونه تبلغ واحداً وتسعين مليون جنيه وان هذه الديون ستحول الى دين قونصليد عمومي بفائدة سبعة في المئة . ولكنه فقد لسوء حظه الثقة المالية اذ ان تعيين ديونه وتعيين فائدتها بنفسه لم يكونا من الامور التي تقوي الثقة به لان الماليين كانوا يعتقدون ان الذي اصدر هذا الامر يمكنه ان يصدر امراً اخراً يعين به فائدة الديون كما يشاء فيقعون في المشاكل وتصبح اموالهم محفوفة بالأخطار . واخذ كل فريق من الماليين الاوربيين يسعى لدى حكومته حتى تقيم مراقبة مالية على مصر تضمن لهم مصالحهم من الضياع . ثم اصدر الخديوي امراً يقضي بتوحيد الدين فتلقته الحكومة الفرنسوية بالقبول خلافاً للحكومة الانكليزية فانها رأت فيه منفعة للفرنسويين اكثر من منفعة الانكليز ولذلك ابت الوزارة الانكليزية في لندرا

ان تعضد الماليين الانكليز في هذا المشروع . وفي ذلك الحين اقترح الخديوي انشاء صندوق للدين العمومي يكون تعيين اعضائه بناء على اختيار الدول التي تهمها المالية المصرية ثم أرسل خطاباً في هذا الشأن الى حكومات فرنسا والنمسا وايطاليا وانكلترا فقبلت الحكومة الفرنسوية المشروع ولكن اللورد دربي الذي كان وقتئذ ناظراً لخارجية انكلترا رفض ان يعين عضواً انكليزياً في صندوق الدين المذكور اما النمسا وايطاليا فقد قبلتا بعد حين فلم يبق سوى انكلترا ولكنها مالبثت ان قبلت بتعيين الماجور اقلين بارنج «اللورد كرومر» عضواً انكليزياً في صندوق الدين . وقد كان الخديوي اسماعيل مستعداً لقبول المراقبة المالية من دولة أجنبية بشرط ان يبقى مستقلا استقلالا تاماً في اشغاله الخصوصية ويبقى صاحب الكلمة النافذة واليد المطلقة في معاملة رعاياه وما كان يدور في خلده سوى ان الدولة الاجنبية التي تعمد الى المراقبة تصرف الجهد الى صيانة مصالحها الخصوصية طاوية كشحاً عن سائر الامور الاخرى فيبقى للخديوي من السلطة والحول ما كان له قبل المراقبة المالية وبناء على هذه الاراء رضي بتأليف صندوق الدين آملا ان يحسبه الجمهور في أوربا كمراقبة دولية في حين انه لايشتغل الابالارقام ولايتعرض لسلطة السدة الخديوية . وكان الخديوي يعتقد ان فرنسا وايطاليا والنمسا وانكلترا تبذل جهدها حتى تضمن دفع الحصص لحملة الاوراق المالية من رعاياها . الا انه مالبث ان شعر بان الامر أعظم أهمية وأكبر شأناً مما كان يظن لان صندوق الدين سد في وجه الخديوي أبواب الاقتراض والاستدانة وطلب فصل املاكه عن

املاك الحكومة فبات اسماعيل باشا مغلول اليدين من الوجهة المالية لا يمكنه أن يفعل بعض ما كان يفعله قبلا . ولذلك أخذ يقيم المصاعب الكثيرة سراً وجهاراً لما شعر بحقيقة الامر فازداد ارتياب الماليين الاجانب من هذه المقاومة وبذلت الحكومة الانكليزية والحكومة الفرنسوية كل الجهد حتى تجريا تحقيقاً دقيقاً . فعين المسيو جوبر مندوباً للفرنسويين والمستر غوشن مندوباً للانكليز الا ان الحكومة البريطانية وان تكن قد وافقت على ذلك فانها لم تصادق عليه رسمياً في بدء الأمر .

ولا يخفى ان آراء المندوب الانكليزي وآراء المندوب الفرنسوي كانت مختلفة متباينة ولكن شدة رغبتهما في صيانة أملاك الماليين في بلادهما قربت ما تباعد من الآراء وتم الاتفاق بينهما على ان دين القونصليد يكون تسعة وخمسين مليون جنيه وان فائدة هذا الدين يجب ان تكون من سبعة الى ستة في المئة . وكان المراد اذا قبل حملة الاوراق المالية ان يتبع هذا التدبير بجعل مصلحة السكك الحديدية تحت ادارة عضوين اجنبيين فرنسوي وانكليزي يساعدهما عضو وطني وتقرر فوق ذلك انه اذا أبت انكلترا ان تعين مراقباً مالياً لها وعضواً في مجلس صندوق الدين فيقع الاختيار حينئذ على أحد كبار الموظفين الانكليز في مصر . وبعد حين عينت فرنسا البارون مالاريه مراقباً وبقي اللورد دربي مصراً على عدم تحمل المسؤولية . ثم ارتأى المستر غوشن ان يعين الجنرال مريوت عضواً بريطانياً في السكك الحديدية فوافقت نظارة الخارجية الانكليزية على ذلك ولم تجد له من حائل . وقد حدث

في تلك الاثناء حادث تباينت فيه الاحاديث وكثرت الروايات وهو موت اسماعيل باشا المفتش . وخلاصة الرواية الاكثر شيوعاً وانتشاراً في سبب موته انه بينما كان المندوبون الاجانب يفحصون ويدققون في حسابات الحكومة عثروا على بونات مالية مضاعفة فسئل الخديوي عن سبب وجودها فأجاب ان اسماعيل باشا المفتش هو الذي يوضح السر في ذلك وانه سيزور المستر غوشن لايقافه على حقيقة الامر وفي اليوم ذاته دعا الخديوي اسماعيل باشا المفتش وذهبا في اليوم التالي الى سراي الجزيرة ومنها نقل المفتش الى ظهر سفينة ثم شاع انه سافر الى دنقله وتوفي فيها وهذا هو السبب في تضارب الاقوال وكثرة التخمينات في سبب موته . ونحن لانريد ان نثبت أقوالا لم يقم عليها برهان رسمي ولا تجدي سوى جرح عواطف يجب احترامها .

ولما ذهب المستر غوشن الى لندرا دعا حملة الاوراق المالية من ابناء وطنه فقام فيهم خطيباً وحمل حملة شديدة على اسماعيل باشا المفتش اتهمه فيها بخراب الذمة وبيع المحصول مرتين للحصول على ثمنين وبتزوير اوراق مالية وباصدار أوراق أخرى تبلغ قيمتها خمسة ملايين جينه وبتلاعبه في أوراق قنال السويس الى غير ذلك من المطاعن التي اوجبت الشك والارتياب في أسباب هذه الحملة الشديدة . فقال بعضهم ان المستر غوشن راح مطيب الخاطر ثقيل الجيب ولكن الامر لم يثبت حتى الآن .

ولما رأى أصحاب الديون القابلة لعوامل التأثر من حيث الزيادة

والنقصان أقاموا قضية على الخديوي اسماعيل باشا لدى المحكمة المختلطة فحكمت لهم على الخديوي . وكان هذا الحكم من باكورة الاصلاح القضائي الذي تمّ على يد نوبار في عهد اسماعيل باشا نفسه . ثم ان الارقام التي أدتها النظارة المالية لغوشن وجوبرجين ارادا الاطلاع على حالة الخزينة المصرية كان معظمها ملفقاً مكذوباً وزد على ماتقدم ان الدائنين تعاظم شكهم منذ قابلوا بين الأرقام التي اثبتها المستر كاف في تقريره وبين الأرقام المثبتة في دفاترهم . ولو كان الضيق المالي الذي وقع فيه اسماعيل باشا يقف عند هذا الحد لهان عليه الامر ولكن الاخبار التي وردت عن حملته في ذاك الحين انبأته باندحارها وتغلب الاحباش عليها فاضطر الى التفتيش عن مبلغ جديد من المال ليقوم بنفقاتها . فذاك كله زاد الموقف حرجاً كما زاد الدائنين ارتياباً وشكاً وأول الامور التي اقلقت خواطر أصحاب الاموال مانشرته الجرائد الاوربية في سنة ١٨٧٧ عن حالة المالية المصرية وشدة الارتباك الذي وقعت فيه . فهبوا يطلبون الى حكوماتهم ان تسعى في اجراء تحقيق مستقل يظهر لهم الحقيقة الوضاحة ليعرفوا أي الطرق تؤدي الى صيانة مصالحهم من العبث والضياع . فبعد البحث والمناقشة رضيت فرنسا وانكلترا بتأليف لجنة جديدة للتحقيق . فخضع الخديوي لأدارة الدولتين وفي سنة ١٨٧٨ أصدر أمراً بتأليف لجنة التحقيق المطلوبة . وكانت الغاية لهذه اللجنة ان تضع في قبضتها المصاريف والايرادات العمومية بدون ان تتعرض لأملاك الخديوي نفسه . ثم الحق

الخديوي الأمر الأول بأمر آخر في السنة نفسها قال فيه : « ان التحقيق يشمل حالة المالية بجميع الفروع التي يحق للحكومة ان تشرف وتتسلط عليها » . وبناء عليه تألفت اللجنة وعين المسيو دیلیسبس رئيساً لها والمستر ولسن ورياض باشا وكيلي رئيس والسنيور بافارالي والمستر بارنج « اللورد كرومر » والمسيو دي بلنيير والمسيو هرفون كريمر أعضاء .

ولم يكن اسماعيل ليود ان تؤلف لجنة التحقيق كما تقدم بل كان يريد ان تؤلف من اثنين وهما المسيو ديليسبس . والجنرال غوردن على ان المسيو ديليسبس لم يكن لينظر في اعماله الى غير المصالح الفرنسوية وغوردن كان من جهة اخرى يكره الماليين كرها شديداً وذلك ما جعل الخديوي يفضل تعيينه وتعيين المسيو ديليسبس في اللجنة .

وقد بقيت جلسات اللجنة الجديدة منذ ١٣ افريل سنة ١٨٧٨ الى ١٩ منه وكان اسماعيل باشا يؤمل ان اعمال هذه اللجنة تقتصر على النظر والتحقيق في ديون مصر العمومية . وكان مناط آماله المسيو ديليسبس رئيس اللجنة ورياض باشا مندوب الحكومة المصرية الا ان ديليسبس ما لبث ان ترك الرئاسة . وفي تلك الاثناء طلب اعضاء الانكليز في لجنة التحقيق ان لا يقتصر عملهم على ديون الحكومة فقط بل يتناول أملاك الخديوي لانهم كانوا يرون ان الخديوي والحكومة متلازمان لا يفترق احدهما عن الآخر . وقد اراد أولا المسيو دي بلينيير ان يعارض في هذا الشأن غير ان الامر انتهى

به اخيراً الى الموافقة لانه وان يكن مندوب الحكومة الفرنسوية فقد تم اختياره على ايدي السنديكا المالية الفرنسوية المؤلفة في باريس من مديري البنك العقاري والكريدي ليونه وبنك باريس وبنوك هولاندا وغيرها من المصارف التي تملك عدداً كبيراً من الاوراق المالية المصرية . اما المندوب الايطالي السنيور بافارالي فقد حاول ان يقاوم كل عنف وشدة في معاملة اسماعيل باشا وربما كان لخطته علاقة تاريخية لان اسماعيل باشا أقرض في ايام عزه مبلغاً من المال للملك فكتور عمانوئيل واما المندوب النمسوي هرفون كريمر فانه لم يتبع في المناقشات خطة مخصوصة بل كان مع الغالبية .

وقد جاء في المادة الثالثة من الامر العالي الصادر بتأليف لجنة التحقيق المالية ان جميع الموظفين قد صدرت اليهم الاوامر بابلاغ اعضاء اللجنة كل ما يطلبونه من المعلومات ولكن شريف باشا ابى الا ان يجيب اللجنة بالكتابة فلما انتهى جوابه الى اللجنة عرضته على الخديوي غير ان شريف باشا مالبث ان قدم استقالته من نظارة الخارجية لفرط ما قام في وجهه من المصاعب والمتاعب . وبعد ذلك طلب مدير الاملاك الخديوية (أي الدائرة السنية) الى امام لجنة التحقيق فابى الحضور قبل ان يصدر اليه أمر صريح من مولاه فطلبت اللجنة الى اسماعيل باشا ان يصدر هذا الامر فاجاب انه مريض فلا يمكنه ان يهتم بهذه الاشغال . وقس على ذلك مصاعب جمة ظهرت في سبيل اللجنة المذكورة حين ارادت ان تنظر في شأن الاملاك الخصوصية التي امتلكها اسماعيل باشا

من افراد الامة .

وفي تلك الاثناء كان اسماعيل باشا يفاوض نوبار ليحمله على الرجوع الى منصبه فرضي نوبار بأن يعود اليه آملا ان يقنع الخديوي بضرورة تسليم الاملاك الخصوصية للحكومة في وقت قريب فاذا تم له هذا الامر عمد الى السعي في تخفيف شدة الاتفاق الدولي الذي لا بد ان يكون نتيجة اعمال لجنة التحقيق .

ومما يذكر هنا ان اللورد وادنجتون أوصى نوبار قبل سفره الى مصر ان يذهب تواً ويسعى في حمل اسماعيل باشا على ارجاع جانب من الاملاك الخصوصية . وكان اللورد سالسبري يرى حينئذ ان ارجاع جميع هذه الاملاك ضرب من المحال وان نوبار يفعل امراً كبيراً اذا تمكن من اقناع الخديوي بوجوب توزيع مبلغ من المال على الدائنين . وقد وصل نوبار الى مصر في شهر أغسطس سنة ١٨٧٨ فاستقبله الخديوي احسن استقبال وسأله عن رأيه في الحالة الحاضرة فقال انه يجب تسليم الاملاك الخصوصية الى الحكومة ولكن اسماعيل باشا لم يكن قد عدل وقتئذ عن عناده واصراره فأجاب نوبار : « ان هذا لايكون أبداً » . الا ان مصاعب الحالة أخذت تتعاظم وتتفاقم ففي ١٠ يونيو استحق المال الذي تدفعه مصر للدولة العلية ووقعت أمور أخرى تدل على قرب الفشل المالي . وأخذ اعضاء اللجنة من جهة أخرى يلحون في دفع الدين بأية واسطة كانت ماخلا الواسطة التي عرضها الخديوي وهي رهن أملاكه .

فلما ضاقت الحيل بين يدي اسماعيل باشا وشق عليه ان يجد مناصاً من الضغط وعرف حق المعرفة ان الدول لابد وان تقوم بعمل عاجل اذا رجع مندوبوها بخفي حنين رضي حينئذ بأن يوقع على الأمر القاضي عليه بوضع جميع الاملاك الخصوصية التي أخذها من الأمة بين أيدي الحكومة .

ولما كانت المراقبة التي قام بها غوشن وجوبر غير كافية لضمانة مصالح الماليين تقرر تأليف وزارة مصرية فرنسوية انكليزية وتعهد اسماعيل باشا ان لايتداخل في شأنها بسلطته حتى لايؤثر في شيء من أعمالها . ٩٠

وفي ٢٨ اغسطس أرسل الخديوي كتاباً الى نوبار عرض عليه فيه ان يعينه رئيساً لهذه الوزارة المسؤولة ثم أبلغ معنى الكتاب الى حكومات الدول الاوربية وانتهى خبر الى المستر ولسن بأن الخديوي يريد أن يعرض عليه منصب ناظر المالية تحت رئاسة نوبار . فسافر المستر ولسن من مصر الى انكلترا ليستطلع رأي حكومته ويعلم ما اذا كان يجب عليه أن يقبل هذا المنصب أو يرفضه . ثم طلبت فرنسا ان يعين موظف فرنسوي كبير فى وزارة نوبار فساعدتها انكلترا في هذا الطلب رغبة منها في أن تكون المداخلة البريطانية أقل ظهوراً مما كانت في الشؤون المصرية . ومن الامور المهمة التي حدثت في ذاك الحين أن الحكومة المصرية كلفت المستر ولسن قبل سفره الى أوربا ان يعقد لها قرضاً قدره ثمانية ملايين جنيه مضموناً بأملاك « الدومين » وبناء على ذلك

أخذ في مفاوضة محل روتشيلد وتم الاتفاق على شرطين : اولهما ان تجعل املاك الدومين تحت مراقبة لجنة دولية . وثانياً ان يعين مندوب فرنسوي في مصلحة الدومين رغبة في ارضاء الحكومة الفرنسوية . فكتب المستر ولسن الى الخديوي وابلغه هذين الشرطين فقبل اسماعيل باشا ونوبار بهما ثم صدر بعدئذ الامر بتعيين المسيو دي بلينير ناظراً للاشغال المصرية بعد ان عين نوبار رئيساً للوزارة .

وليس من العبث هنا ان نذكر أمراً يدل بعض الدلالة على الخطة التي اتبعها نوبار في ذاك الحين وهو ان نوبار زار البرنس بسمرك في كيسنجن قبل قدومه الى مصر وفاوضه في شأن الحالة المصرية ورأى منه استعداداً الى المساعدة على اصلاح الحال وانتشال هذه البلاد من وهدة الضيق والعسر .

ولنعد الآن الى ما كان من أمر املاك المغفور له اسماعيل باشا فانه وان يكن رضي ووعد بارجاع الاملاك التي أخذها وبوضعها بين أيدي الحكومة المصرية فلم يكن يرغب في التوقيع على الاتفاق الذي ترجع بمقتضاه هذه الاملاك الى الحكومة بل اخذ يؤخر التوقيع من حين الى حين ثم جعل في مقدمة شروط التوقيع ان تدفع له الحكومة بعد ارجاع الاملاك مبلغ خمسمائة الف جنيه في السنة فابت وزارة نوبار ان تقبل هذا الشرط واتفق في تلك الاثناء ان محل روتشيلد أبى ان يقبل اقراض الحكومة الخديوية المبلغ الذي طلبه المستر ولسن كما تقدم الا اذا ارجع اسماعيل باشا اموال الدومين كلها بلا قيد ولا شرط فحينئذ اضطر الخديوي الى التوقيع على الاتفاق الذي يجعل الاملاك تحت سلطة الحكومة .

أما استلام المستر ريفرس ولسن والمستر دي بلينير لوظيفتهما

(نظارة المالية ونظارة الاشغال) فقد كان في أواخر شهر نوفمبر سنة ١٨٧٩ وفي خلال تلك المدة كان جماعة من الدائنين قد اقاموا القضايا على الحكومة لان ديونهم لم تكن مقررة مع ديون الآخرين فربحوها . ثم أبى محل روتشيلد من جهة أخرى ان يدفع بقية القرض قبل ان يتم الاتفاق بين الحكومة المصرية ودائنيها .

ولما رأى اسماعيل باشا ان الوزارة الجديدة عازمة عزماً اكيداً على مواصلة العمل طبقاً لما اقتضاه التحقيق الذي اجري في المالية المصرية أخذ يبذل الجهد ويصرف الهمة لاسقاط نوبار والوزيرين الاجنبيين وقد وجد من الحوادث التي جرت حينئذ وسيلة الى تحقيق أمله من بعض الوجوه . وذلك انه صدر الامر بعد تلك الازمة المالية بعزل عدد من الضباط المصريين رغبة في تقليل نفقات الحكومة واضطرت نظارة المالية ان تؤجل ما كان يجب دفعه لهم عند عزلهم لان الخزينة لم يكن فيها مال كاف . ففي ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ اجتمع في نظارة المالية اكثر من اربعمائة ضابط يطالبون بدفع المتأخر لهم من رواتبهم في أقرب الاوقات . وكل من يعرف مجرى الاحوال في تلك الايام ويعلم ما كان يخالج صدر المغفور له اسماعيل باشا يدرك ان اولئك الضباط لم يجسروا على فعل مافعلوه بتلك المظاهرة الا لاحد امرين اما ان الخديوي نفسه اوعز اليهم ان يتظاهروا حتى يبلغ مايريده من الوزارة واما انه اظهر رضاه على الاقل بما فعلوه

ثم ورد ضباط آخرون واستمر ورودهم ثلاثة ايام وكلهم كانوا يقومون بالمظاهرة نفسها . وبينما كان نوبار ذاهباً في احد الايام الى نظارته اوقفوه

قبل وصوله واتفق عندئذ أيضاً مرور المستر ولسن فترك مركبته وقفز الى مركبة الرئيس . وحينئذ هتف الضباط : « فليمت النصارى » على ان الوزيرين تمكنا من الوصول الى مكتبيهما وبعد ساعتين وصل اسماعيل باشا نفسه فطيب خواطر الضباط ووعدهم خيراً . وفي اليوم ذاته كتب الى قناصل الدول الجنرالية يطلب عزل نوبار عن رئاسة الوزارة فكتب القناصل الى دولهم فأبت فرنسا وانكلترا ان تقبلا اجبار نوبار على الاستقالة وقد ساعد المستر ولسن والمسيو دي بلينير نوبار وعضداه لدى حكومتيهما . وبعد ايام قليلة أرسلت كل من فرنسا وانكلترا بوارج حربية الى مياه الاسكندرية لتأييد ارادتهما فبقي نوبار ولكن بقاءه كان موقتاً بصفة ناظر للخارجية ومنذ اعتزاله عن الرئاسة انقضى فعلا أمر الوزارة المسؤولة التي ألفت لاجراء الاصلاح الوافي وكان المغفور له توفيق باشا ولي عهد الخديوية رئيس الوزارة . ولما كانت مدة الوزارة « الانكليزية الفرنسوية المصرية » قصيرة كانت فائدتها قليلة بحكم الضرورة

. . . .

ولننظر الآن في أمر قومسيون التحقيق فانه عقد جلسته الاخيرة في سنة ١٨٧٨ ثم صرح انه يعود الى عقد جلساته قبل آخر السنة لينظر في الاسباب التي أدت في عهد اسماعيل باشا الى افلاس الخزينة المصرية. على ان بعض اعضائه ولا سيما الماجور بارنج « اللورد كرومر » حاولوا أن يؤخروا الجلسات الى أجل غير معين ولكن المستر ولسن والمسيو دي بلينير كانا على رأي مناقض لرأيهم والسبب في ذلك انهما كانا يريان اتمام التحقيق من الامور الجوهرية لنجاح سياستهما في الوزارة .

ثم انهما طلبا بعض اصلاحات مالية موافقة لمصلحة مصر وأصحاب الديون معاً فلم يكن في الوسع ان يظهر حسن هذه الخطة الا بعد ان تبان جلياً المبالغ المالية الطائلة التي ترزح مصر تحت اعبائها سواء كان بسبب الاموال التي أنفقها اسماعيل باشا او بسبب مغالاته في استعمال سلطته المطلقة . وليس لذلك وسيلة مثل اتمام أعمال قومسيون التحقيق المالي .

وبناء عليه اجتمع القومسيون في ١٤ دسمبر سنة ١٨٧٨ وأصدر الخديوي أمراً بسن القوانين اللازمة لاجراء أعماله . وكان من جملة الامور التي حملت الخديوي على ذلك رغبته في قرب التخلص من الوزارة المختلطة . وفي ٧ افريل سنة ١٨٧٩ ذهب النظار الى الدواوين فوجد الناظر الفرنسوي والناظر الانكليزي في محليهما ناظرين وطنيين . فحينئذ كتب المسيو دي بلينير والمستر ولسن الى باريس ولندرا يخبران حكومتيهما بحقيقة هذا الامر ويستطلعان آراءهما فيه . وفي ٢٥ من الشهر المذكور أرسلت حكومتا فرنسا وانكلترا تطلبان الى الخديوي ارجاعهما الى منصبيهما فأجاب اسماعيل باشا ان ذلك ضرب من المحال فلم ترد الحكومتان على هذا الاعتراض . وفي ٢٠ افريل من السنة نفسها اجتمع قومسيون التحقيق للمرة الاخيرة وكانت الاحوال جارية في الظاهر على ما تمنى اسماعيل من اسقاط الوزارة وتقييد القومسيون . وزد على ذلك ان فرنسا وانكلترا لم تكونا راغبتين في استعمال القوة لاجبار الخديوي على عمل ما ترومان ولكنهما كانتا متحققتين ان عدم استعمال القوة والحول يبقي الحالة على ما هي عليه .

وقد وقعت الضربة على اسماعيل باشا من حيث لم يكن ينتظر .

وذلك ان المانيا اظهرت عزمها على العمل والتشديد اذا لم تنفذ الاحكام التي صدرت للدائنين الالمانيين . فدهشت فرنسا وانكلترا من خطة المانيا التي لم تكن تظهر قبل ذلك اهتماماً عظيماً بالامور المصرية ورضيت حكومتا باريس ولندرا ان تنضما اليها لطلب خلع اسماعيل باشا وتولية نجله الكريم المغفور له توفيق باشا . وبعد مفاوضة مستمرة رضي الباب العالى بخلع اسماعيل باشا وفي ٢٥ يونيو سنة ١٨٧٩ وردت التلغرافات على قنصليتي فرنسا وانكلترا تنبئ بذلك الخلع . فابلغ القناصل حالا الخديوي مضمون التلغرافات وذهب المرحوم شريف باشا وكان حينئذ رئيساً لمجلس النظار فحث سموه على التنازل لابنه اجتناباً للخلع الرسمي فأبى اسماعيل باشا ان ينزل عن السدة الخديوية قبل ان ترد عليه الاوامر من الاستانة العلية . غير انه قبل ان تغيب شمس ذلك النهار ورد تلغراف من الاستانة هذا عنوانه : « الى اسماعيل باشا الخديوي السابق » ومضمونه العزل وتولية توفيق باشا وهذا تعريب صورة التلغراف المؤذن بتولية سمو المغفور له توفيق باشا :

« بناء على ان الخطة المصرية هي من الاجزاء المتممة لجسم ممالك السلطنة السنية وان غاية حضرة صاحب الشوكة والاقتدار انما هي تأمين أسباب الترقي وحفظ الامن والعمارة في الممالك وبناء على ان الامتيازات والشرائط المخصوصة الممنوحة للخديوية المصرية مبنية على ما للحضرة الشاهانية من المقاصد المذكورة الخيرية وبناء على تزايد أهمية ما حصل في القطر المصري ناشئاً عما وقع فيه من المشكلات الداخلية والخارجية الفائقة العادة وجب تنازل والد

جنابكم العالي اسماعيل باشا . ثم انه بناء على ما اتصفت به ذاتكم السامية الآصفية من الرشد وحسن الروية وعلى ما ثبت لدى ملجأ الخلافة الاسمى من أن جنابكم الداوري ستوفقون الى استحصال أسباب الامنية والرفاهية لصنوف الاهالي والى ادارة أمور المملكة على وفاق ارادة الحضرة الشاهانية الملوكانية توجهت الارادة العلية بتوجيه الخديوية الجليلة الى عهد استئهال آصفانيتكم وبناء على الفرمان العلي الشأن الذي سيصدر حسب العادة على مقتضى الارادة السنية السلطانيـة التي صار شرف صدورها وبناء على ما كتب في التلغراف الى حضرة المشار اليه اسماعيل باشا من تخليه عن النظر في أمور الحكومة وتفرغه منها بصورة وقوع انفصاله قد تحرر تلغراف هـذا العاجز لكي يبان حال وصوله للعلماء والامراء والاعيان وأهل المملكة جميعاً وتباشر من بعده أمور الحكومة وهذا من التوجيهات الوجيهة الى أثر استحقاق آصفانيتكم لتجري التنظيمات والترقيات مبدأ ومقدمة ويصير تكرير الدعاء بتوفيق الذات الجليلة الفخيمة السلطانية ولذلك صارت المبادرة الى ايفاء لوازم التهنئة لحضرتكم أيها الخديوي المعظم والامر والفرمان على كل حال لمن له الامر افندم.»

الامضاء

خير الدين

فقبل اسماعيل باشا ما قضى به الحظ واظهر من علو النفس وسمو الخلق في ذلك الحادث ما يجدر برجل كبير مثله . وبعد خلعه باسبوع واحد برح هذا القطر على يخت المحروسة قاصداً مدينة نابولي حيث نزل في قصر فافوريتا . ويقال انه خاطب ابنه توفيق باشا عند سفره قائلا :

« لقد اقتضت ارادة سلطاننا المعظم ان تكون يا اعز البنين خديوي مصر فاوصيك باخوتك وسائر الآل براً واعلم اني مسافر وبودي لو استطعت قبل ذلك ان ازيل بعض المصاعب التي اخاف ان توجب لك الارتباك على اني واثق بحزمك وعزمك فاتبع رأي ذوي شوراك وكن أسعد حالا من أبيك » .

ثم أخذ يسيح متنقلا من مدينة الى أخرى حتى دعاه جلالة السلطان الى الاستانة العلية حيث فاضت روحه الكريمة بداء السرطان في الساعة الثامنة من صباح اليوم الثاني من شهر مارس سنة ١٨٩٥ وهو في الخامسة والستين من عمره بعد اعتلال طويل انهك قواه وحنين الى الوطن فارقه ثم لم تكتحل عينه بمرآه

هكذا كانت آخرة رجل ملأ ذكره الشرق والغرب ونال من العز والرفعة ما لم ينله تابع يعنو لسلطة متبوع .

قال المقتطف : ولما بلغ نعيه الديار المصرية اجتمع اعضاء الاسرة الخديوية يعزون الجناب العالي ويعزي بعضهم بعضاً واقبل سراة القوم يعزونهم عن هذا المصاب الفادح وامرت السفينة الخديوية التي كانت حينئذ في مياه الاستانة العلية بحمل جثته الى هذه الديار فبلغت الاسكندرية في العاشر من الشهر . ومضى الجناب العالي الى الاسكندرية مع حضرات الامراء اعضاء الاسرة الخديوية ونظار الحكومة المصرية للاحتفال بتشييعها الى العاصمة فساروا بها في اليوم التالي بموكب عظيم من سراي رأس التين الى محطة سكة الحديد ومن ثم الى العاصمة بثلاثة قطر الاول يقل حرم الفقيد وحاشيته والثاني وهو القطار الخاص يقل سمو الخديوي المعظم

وحاشيته والثالث يقل حضرات الامراء اعضاء الاسرة الخديوية ونظار الحكومة المصرية ودولتلو راتب باشا السردار الاسبق وغيرهم من كبار رجال الحكومة ومعهم جثة الفقيد في مركبة خاصة . وبلغت الجثة العاصمة في المساء فتركت في غرفة من دار المحطة يحرسها الجلال والاعظام

وفي الثاني عشر منه احتفل بتشييع جنازة هذا الفقيد العظيم فازدحم الناس من محطة مصر الى شارع محمد علي ازدحاماً يذكر الناظر بازدحام العفاة على باب الفقيد لاستجداء نائله الجم وعطائه الجسيم . وقد اصطفت الجنود المصرية والانكليزية على طول الطريق التي تقرر ان تسير الجنازة فيها استيفاء لجلال المشهد وحسن انتظامه حتى اذ كانت الساعة التاسعة اطلقت المدافع ايذاناً بتشييع النعش . فسارت الجنازة من المحطة ومدافع الحزن تطلق كل دقيقة وقد وقف مشيعوها فرقاً فرقاً في مواضع متعددة من الطريق الى ساحة الاوبرة حيث وقفت كوكبة من فوارس البوليس وبجانبها الكفارة وهي عشرون جملا على كل منها صندوقان مملوءان طعاماً ووراء الجمال ست جاموسات كبار . وكلما وصل موكب الجنازة الى فرقة من المشيعين سارت في مقدمته حتى تصل الى الفرقة التي قبلها وهكذا الى ان سار الموكب كله في مشهد ما رأى أهل مصر أعظم منه وربما لم يروا مشهداً مثله في العظمة والابهة وتفاوت الرتب والطبقات وتعدد المناصب والمذاهب والازياء والهيئات وزاد عليه اكتساء الشوارع بالسواد وتدلي الرايات المنكسة وشارات الحداد وايقاد مصابيح الغاز على جانبي الطريق كلها وتجليلها بالسواد وارتفاع تمثال ابراهيم باشا أبي الفقيد وقد امتطى صهوة جواده وأشار بيده الى جهة نعش ولده كأنه يخطب على الجموع في

تأبينه ويقول انا اجتمعنا بعد طول البعاد

ولما تكامل الموكب واتصل سارت كوكبة من فوارس البوليس في المقدمة ثم سارت وراءها الكفارة فقسم من البوليس الراكب ووراءه الموسيقى الراكبة مستكملة العدد والآلات ولكنها صامتة كالصور لا تقرع طبلا ولا تنفخ في صور . ووراءها فرسان الجيش بيدهم الحراب ثم المدفعية على خيل تجر المدافع في عجلات ثم مدفعية آخرون قد حملوا مدافعهم على البغال كأنهم سائرون لقتال العدو على قمم الجبال . ووراءهم تلامذة المدرسة الحربية بملابسهم المدرسية السوداء وعلى ايديهم القفافيز البيضاء وبايمانهم البنادق افقية وهم يخطون خطوات منسوقة ووراءهم ضباط الجيش مشاة على الاقدام بملابسهم العسكرية ثم حرس السردار على متون الجياد بملابس زرقاء عليها صدر في زي الدروع بيضاء ووراءهم نخبة الجنود المصرية وهم أركان حرب السردارية يفوقون سائر من في الجيش بحسن الهيئة والملبس ووراءهم على قيد بضع عشرة خطوة منهم سردار الجيش المصري على متن جواده وتتلوه الاعلام والبيارق والرايات وامامها وبينها ووراءها الفقهاء ومشايخ الطرق والذاكرون وتلاوة البردة والاحزاب والاوراد يتلوهم الاشراف ومشايخ التكايا والدراويش ووراءهم طلبة العلم في الجامع الازهر وبينهم وبين تلامذة المدارس الاميرية تلامذة دار العلوم ويتلوهم التجار والاعيان الوطنيون فالاجانب وموظفو الحكومة ووكلاء النظارات ورؤساء المصالح والاعيان المتقاعدون ويتلوهم رجال المحاكم المختلطة والاهلية والمحامون ومديرو صندوق الدين وسائر المصالح المختلطة أفواجا أفواجاً حسب مصالحهم ووراءهم المستشار

القضائي ومستشار الداخلية

ثم الرؤساء الروحانيون حسب طوائفهم ووراءهم قائد جيش الاحتلال وكبار ضباطه على الاقدام بافخر الحلل العسكرية ووراءهم وكلاء الدول وقناصلها وكلهم بملابس دولهم الرسمية والنياشين ويليهم حضرات النظار وحضرة المستشار المالي

ثم تلا هـذا الجمع كله أعلاهم قدراً واسماهم شأناً المغفور له سمو الخديوي السابق ماشياً وأبصار الناس جميعاً متجهة اليه خصوصاً ومشي صاحب الدولة الغازي مختار باشا عن يساره . وقد كان سموه لابساً ملابس المشير ولوائح الحزن تلوح على وجهه فتزيده مهابة واجلالا

ومشى بعده أصحاب الدولة الامراء الفخام وتلاهم رجال المعية ورجال دولة الغازي وبعدهم العلماء الاعلام ووراءهم حملة القماقم والمباخر والمصاحف وبعد هؤلاء كلهم نعش الفقيد ملفوفاً بشال من الكشمير وعليه حلته الرسمية وسيفه ونيشانه المرصع وعلى أعلاه طربوشه . والنعش محمول على اكتاف الحرس الخديوي محفوف بهم من كل جهة ووراءه الموسيق العسكرية صامتة يتلوها عسكر من المشاة قد نكسوا بنادقهم وفي الختام كوكبة من البوليس كما في بدء المشهد

ولما وصل الجناب العالي الى ساحة الاوبرة انفصل عن المشهد وكانت مركبته تنتظره فركبها وعاد قاصداً سراي القبة العامرة وعاد وكلاء الدول وقناصلهم الى منازلهم

وما زال النعش يسير حتى جيء به الى مقره الدائم فصلي عليه في جامع السلطان حسن ودفن في مدفنه بالرفاعي .

ملاحظات

في

النظام القضائي المصري

لقد كنت أفكر على الدوام ان كل ترتيب في الادارة المصرية أو بالاحرى كل نجاح أدبي أو مادي لمصر يعد ضرباً من المحال اذا لم تنظم محاكم مستقلة تمام الاستقلال ضامنة لجميع المصالح بعيدة عن التشيع سائرة على نور العرفان . وتلك حقيقة اصلية راهنة في كل بلد ولكن اهميتها مضاعفة في الديار المصرية حيث يوجد سبع عشرة محكمة قنصلية في جانب مايسمونه محاكم اهلية.

وأول ما يخطر في خاطر من يرغب في انقاذ الوطنيين من « قانون الأميال والاهواء » وفي تخليص البلاد من الفوضى القضائية وفي توفير اسباب النجاح لها ادبياً ومادياً - هو أن يجمع كل تلك الهيئات المدلية في هيئة واحدة تجري على قانون موافق للاهالي والاجانب معاً وتستقل عنه الحكومة المصرية والقنصليات الاجنبية .

فقياماً بتلك الشروط وبلوغاً الى تلك الغاية انشئت محاكم الاصلاح « أي المحاكم المختلطة » ولكن العوامل السياسية في الاستانة ورغبة حاكم

مصر في عدم مس سلطته الاستبدادية على رعاياه المصريين وميله الى نبذ الاحترام اللازم لنفس قوانينه . كل ذلك كان السبب في جعل الاصلاح محدوداً فجعلت المحاكم المختلطة مقصورة على النظر في علاقات الحكومة المصرية بالاجانب وعلاقات هؤلاء بالوطنيين وعلاقات الوطنيين بهم ثم علاقات اصحاب التابعيات المختلفة بعضهم ببعض وذاك بدلا من أن تكون سلطتها عامة شاملة في كل الاحوال

على أن هذه المحاكم وان كان اختصاصها محصوراً كما تقدم فانها جاءت بنتيجة جزيلة الخير والفائدة وانقذت مصر من قيود ثقيلة ونفعت النزلاء الاجانب ادبياً وأول الدلائل على صحة هذا القول هو أن الحكومة المصرية كانت قبل انشاء المحاكم المختلطة في شغل شاغل وهم متواصل بالقضايا التي كانت تفضي الى مشاكل سياسية . وهاتيك المشاكل تؤدي الى الزامها بدفع الملايين من التعويضات . أما الآن فانها لا ترى لديها شيئاً من تلك المشاكل واذا حدثت صعوبات قليلة في شؤون الجمرك فانها لا تلبث أن تزول في القريب العاجل .

ولقد كانت الاشغال العمومية واشغال الحكومة نفسها تتم بالسخرة قبل المحاكم المختلطة ولم يكن في الوسع استبدال هذا المنوال المؤدي الى الخراب ادبياً ومادياً الا بوسائط العلوم والآلات الاوربية على ان استعمال ذلك كله قبل انشاء المحاكم لم يكن في الامكان لان عدم وجود الضمان وعدم تأمين الحكومة للاجانب كانا حائلين دون اجابة اصحاب رؤوس المال وجماعة المهندسين العارفين من الاوربيين لدعوة الحكومة لهم . اما الآن فان المحاكم المذكورة تضمن حقوق الاجانب الضمان اللازم . والسخرة

اخذت تزول على التوالي ازاء العلوم الميكانيكية ورؤوس المال الاوربية . وبناء على ما يراه الاجانب من التأمين على حقوقهم في معاملاتهم للوطنيين تمكنوا من انشاء البيوت المالية التي تعود بالنفع العظيم على الزراعة والصناعة المصريتين . ومجمل الكلام ان المحاكم المختلطة أدخلت مصر في طور جديد وادخلت على المجتمع الشرقي رأياً جديداً الا وهو انشاء هيئة عدلية منظمة مستقلة . نعم أن هذه الهيئة تجري على قانون تصدره وتصادق عليه الحكومة بيد أن الحكومة نفسها خاضعة لذلك القانون . وهي المرة الأولى التي رأى فيها الشرق تحت سمائه هيئة منظمة لا تنفذها الاحكام في الرعية حسب الاهواء والاغراض فاذا كان لهذه الحكومة حقوق فان عليها واجبات وفروضاً ازاء هذه الحقوق .

غير ان فائدة تلك المحاكم لم تكن عامة شاملة كما قلنا آنفاً لان دائرة عملها محدودة لسوء الحظ : فبينا القانون العادل في تلك المحاكم المختلطة يقضي بين الحكومة والاجانب وبين هؤلاء والوطنيين نرى « قانون الاميال والاهواء » يقضي بين الحكومة والموظفين والوطنيين .

ولقد كان حصر تلك السلطة موجباً للاسف لان البلاد لم تستطع ولا تستطيع ان تجح النجاح المادي الذي يمكن ان تناله من مواردها اذ ان البين الواضح ان ابن الوطن المصري لا يستثمر ما عنده من رأس المال ولا يجازف به في المشاريع وعلى الجملة لا يستخدمه ولا يتداوله لانه يرى تخبئته آمن له وأضمن . ثم ان الاوربي أيضاً لا يرى مصالحه ورأس ماله في أمان وضمان لان الوطني الذي يعامله لم يكن في مأمن مثله لدى الحكومة والموظفين

أما من الجهة الادبية فيمكنا ان نقول بلا حرج ان تنظيم الهيئة العدلية أفضى الى هبة افكار جديدة لم يكن لها اثر قبل المحاكم المختلطة : لان الوطني رأى لاول مرة في حياته قوة عدلية تستطيع المقاومة وتناهض استبداد الحاكم ورأى أيضاً ان ذاك الحاكم الذي كان ذا طول وحول في سالف الزمن مضطراً الى ارجاع الاملاك التي اغتصبها قوة واقتداراً «يريد المرحوم اسماعيل باشا»

لا بل رأى ذاك الحاكم معزولا والحكومة مضطرة ان تنفذ الاحكام التي أصدرتها المحاكم المختلطة وتدفع الى الذين صدرت لهم تلك الاحكام ما تقتضيه حقوقهم

وهناك أمر آخر رآه الوطني وهو وان يكن أقل تأثيراً مما تقدم فان حسن نتيجته جاءت أعجل من نتيجة غيره وذاك ان الاوربيين الذين كانوا منتشرين في القرى ورجال القنصليات على اختلافهم كانوا يظلمون الوطني ويستنزفون خيره دون ان يستطيع استعادة حقوقه لان ابواب العدل كانت موصدة في وجهه عند معاملتهم . أما بعد تنظيم المحاكم المختلطة فان استنزاف مال الوطني أصبح غير ممكن وليس ذلك فقط بل ان كثيرين من الوطنيين أخذوا تعويضات من رجال القنصليات وكبار التجار الاجانب ولا شك ان الوطنيين قالوا حينئذ في نفوسهم «ان القانون والمحاكم تحمينا من الذين كانوا يمتصون خيرنا فى سالف الزمن فلماذا لا يحمينا ذاك القانون وتلك المحاكم نفسها من حكومتنا ولا سيما من المظالم والمغارم التي نلاقيها من موظفي هذه الحكومة».

ولقد تحولت انظار لجنة التحقيق الى عدم تأمين الوطنيين والى

وجوب اعطائهم ذاك التأمين . ولا يخفى في أي ظروف عمدت الدول الى اجراء التحقيق سنة ١٨٧٨ فان أعضاء اللجنة ما أبطأوا ان شعروا بما استافت انظار المستر غوشن والمسيو جوبر وهو ان مسألة الخلاف بين الخديوي ودائنيه لم يكن في الوسع حلها بوضع نظام مالي محض بل كانت تلك المسألة منوطة بحسن الادارة أو بسوءها . وان كل ما كان يمكن فعله لتحسين المالية لم يكن له قوة او شأن الا بقدر ما تبلغ اليه الادارة من النظام والاستقامة وبقدر ما يعطى للوطنيين من التأمين على أموالهم وعقاراتهم اسوة بالاجانب المقيمين في وادي النيل . وعليه فان من الواجب حماية الوطنيين من مظالم الحكومة وموظفيها وأتباعهم وجعلهم في حرز لا تنالهم فيه يد الظلم

أما اللجنة فقد حصرت ما ترتأيه في الاقتراحين الآتيين .

أولا تأليف هيئة قانونية منظمة مستقلة يعرض عليها ما يتعلق بجمع الضرائب .

state within a state

ثانياً انشاء هيئة قضائية تحمي الوطنيين حماية فعالة من مظالم أصحاب السلطة .

ولقد صرحت لجنة التحقيق ان الشرط الاول لسعادة البلاد وتحسين حالة المالية هو تأليف هيئة مستقلة ترتب الضرائب باستقلال وعدالة وتشرف على تامين الاعمال

وقد حصلت بعد تأليف تلك اللجنة من الخديوي ليس فقط على ارجاع أملاكه الى الحكومة بل على تأليف وزارة مستقلة عنه بشروط معينة . وجعل استقلالها مبنياً على اتحاد أعضائها (٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨

على انه كان لابد من اتمام النظام المذكور في الامر الذي صدر بتأليف الوزارة على ذاك النمط . وطريقة ذاك الاتمام معينة في النتائج والتحقيق الذي جعلته بروجراما وابلغته الى القناصل . ولكي احقق الامنية رأيت أن أعرض على زملائي تأليف لجنه لوضع القوانين ورأيت من الواجب أن يعرض كل تدبير اداري أو مالي على تلك اللجنة القانونية فتفحصه ثم تقبله او تعدله بالاتفاق مع مجلس النظار قبل ان يعرض على حاكم مصر واذ ذاك لايوقع عليه والي مصر الا بعد الاتفاق والفحص المدقق من هيئة مستقلة حاصلة على كل الضمانات اللازمة لصيانة مصالح الذين يدفعون الضرائب . اما تلك اللجنة القانونية فكان يجب أن تؤلف من النظار القدماء والموظفين السابقين المنتخبين من أناس حاصلين على كل الاخلاق الشريفة لدى الامة ومن كبار فائزين بالاعتبار والاحترام يدفعون الضرائب الكبيرة ويهمهم أن تكون الادارة سائرة على محور العدالة والنظام

ولما كان من الواجب أن تكون تلك اللجنة القانونية المشار اليها حاصلة على روح الاستقلال بعيدة عن التشيع مما لا يتأتى لها اذا ألفت من المصريين وحدهم - أردت أن ادخل في سلكها اعضاء صندوق الدين العمومي وهم الذين عينتهم الحكومة بمشاركة أرباب الديون . ولا يخفى ان هذه الهيئة المكلفة بوضع القوانين وجدت منذ زمن قديم في الديار المصرية تحت اسماء مختلفة وفي المدة الاخيرة كانت تحت اسم المجلس الخصوصي . ولكنها كانت عديمة النفوذ لاتؤدي كل الواجب لان اعضاءها كانوا يأتمرون على غير هدى بالاوامر السرية الصادرة اليهم من الحاكم في مسائل الضرائب والاشغال العمومية .

« ملاحظة » « ان الهيئة القانونية التي تنظر في الضرائب والاشغال العمومية التي تهم البلاد موجودة الآن باسم مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية على ان اعضاء صندوق الدين غير منتظمين في سلكها كما اراد نوبار . ثم انها غير مستقلة الاستقلال التام الذي أراده هذا الفقيد العظيم لان الحكومة حفظت لنفسها الحق في قبول او رفض ما يطلبه المجلس كما ترى في احدى مواد قانون مجلس الشورى . ومعلوم ان الذين وضعوا القانون للمجلس المذكور قيدوه بتلك المادة رغبة في ابقاءه طوع بنانهم وظل جسمانهم وخوفاً من اعتراض اهل الضمائر الحرة من اعضاءه »

عود - فبحفظ تلك الهيئة القانونية وبتأليفها من أناس مشهورين في البلاد وبادخال اعضاء صندوق الدين الاوربيين المستقلين بالصفة والوظيفة يتسنى للهيئة المشار اليها ما يرام من الاستقلال ولقد كان في وسع الوزارة حينئذ ان تتخذ منها قوة عظيمة لان الضرائب التي يراد ضربها والتي يراد تعديلها والتدابير المتعلقة بالاعمال العمومية كل ذلك يصدر اذ ذاك مصادقاً عليه من أشخاص تتعلق مصالحهم الادبية والمادية بمصالح البلاد العمومية بدلا من أن تصدر مصدقاً عليها من ناظر او نظارة يشتبه فيها وتحتوي على أناس لهم علاقة بحكومات أجنبية

والخلاصة انه لو انشئت تلك الهيئة القانونية كما أشرت لكانت التدابير المهمة والضرائب والاعمال العمومية التي تهم البلاد هماً عظيما غير منوطة فقط بقرار او بارادة من مجلس النظار الذي تؤثر فيه السلطة الاستبدادية الشخصية لحاكم مصر تأثيراً كبيراً بل تجيء مصدقاً عليها من هيئة تمثل

مصالح الامة. ولا ريب في أن مسألة تأمين الوطنيين في شؤون الضرائب والادارة المنتظمة على المنوال المذكور هي مسألة العدل نفسه .

....

ولما كانت محاكم الاصلاح او المحاكم المختلطة قد أنشئت وبرهنت على كفاءتها سواء كان من جهة الاستقلال او عدم التحيز أصبح الجدير الامثل ان يشمل اختصاصها كل البلاد وجميع الاشخاص من اوربيين ووطنيين . فانها لو رتبت على هذا المنوال بناء على روح الرسالة التي قدمتها للجنة الدولية سنة ٧٠ - ١٨٦٩ وبينت فيها لها كيف يجب ان تكون المحاكم المصرية الحقيقية لكان ذلك معقولا وافيا بالمرام غير ان المفاوضات السياسية التي جرت بعد ذلك أفضت الى تنظيم المحاكم المختلطة على غير الرأي الاول الذي عرض عند الشروع بها . فان الدول تداخلت مداخلة فعلية شبيهة بالرسمية على أيدي رجالها في تعيين قضاة المحاكم وفي اختصاص كل منصب لكل قاض من القضاة فجعلت بذلك للمحاكم صفة ان لم نقل أجنبية فانها على الاقل صبغة دولية بينة . مع انه كان من الواجب انشاء محاكم مستقلة ومصرية محضة لانه كان من المراد انشاء هيئة عدلية تنظر في علائق الوطنيين بعضهم ببعض وتحميهم من مظالم رجال الحكومة . ولكي تكون تلك الهيئة العدلية المستقلة جديرة بتأدية المهمة التي تطلب منها وجب كل الوجوب ان تؤلف من قضاة وطنيين وأجانب كما ألفت محاكم الاصلاح . ولكي تجتنب المخاطئ القضائية ومشاكل الاختصاص بين هيئتين عدليتين وتنفذ كل واحدة منها احكامها على حدة في جانب الاخرى - كان من الضرورة ان تجري الهيئة الجديدة

بناء على القوانين النافذة في المحاكم المختلطة . فالواضح مما تقدم ان اناطة الهيئة العدلية الوطنية بالمحاكم المختلطة كان أمراً ضرورياً وكان من الواجب أن يفعل كل ذلك مع المحافظة على صفة العدلية الوطنية المحضة للمحاكم الاهلية . ولكي تحفظ تلك الصفة كان يكفينا ان نرفع ايدي الدول عن المداخلة في انتخاب القضاة الاجانب وفي تعيينهم .

أما الطريقة التي رأيت اتباعها حفظاً للعدالة الوطنية وجرياً على الشروط التي ذكرتها فهي : أن لا يغير شيء في المجالس القضائية الوطنية . وان يكتفى بتحسينها فيضم اليها عدد من القضاة الاجانب يخولونها الاستقلال والنزاهة وعدم التحيز والعلم مما كانت تحتاج اليه كل الاحتياج . وان يبقى المجلس الاستئنافي لهاتيك المحاكم الابتدائية التي تنظم على المنوال المذكور بعد ان يحول المجلس الاستئنافي الى محكمة خصوصية وفرع خاص مضاف الى محكمة الاستئناف المختلطة وحينئذ يجعل لمجلس الاستئناف الاهلي اختصاص محكمة الاستئناف المختلطة . ويجعل لها حق النظر في القضايا التي تنظر فيها المحاكم الوطنية الابتدائية بعد اصلاحها . ولا حاجة الى القول ان هذا المجلس يجب ان يكون مؤلفاً من قضاة وطنيين وأجانب . وان هذا المجلس الاستئنافي يجري كالمحاكم الابتدائية على القوانين المصرية التي اتخذتها المحاكم المختلطة قاعدة لاحكامها .

وكان من الواجب ان يعطى حق رئاسة محكمة الاستئناف الوطنية المخصوصة لرئيس محكمة الاستئناف المختلطة . واذا قضت الضرورة حق لاعضاء محكمة الاستئناف المختلطة ان يقضوا في محكمة الاستئناف الوطنية المخصوصة فبذلك يصبح نظام المحاكم الوطنية تحت مراقبة محكمة

الاستئناف المختلطة .

فتأليف الهيئة القضائية على ما تقدم يكون له مزيتان . الاولى : انشاء طريقة قضائية فريدة للهيئة العدلية الوطنية وللهيئة المختلطة . والثانية : اجتناب كل مشكلة متعلقة بالاختصاص والمحافظة على نظام المحاكم الاهلية بمعزل عن الحكومة ثم إلزام الحكومة باحترام أحكام المحاكم الوطنية كما تحترم أحكام المحاكم المختلطة . والخلاصة ان الهيئة الوطنية والهيئة المختلطة لا تؤلفان اذ ذاك الا هيئة واحدة جارية على قانون واحد وقضاء واحد فلا يكون بينهما خلاف الا في أمرين وهما طريقة الحكم في المحاكم الابتدائية وكيفية تعيين القضاة .

هذا وان الطرق القانونية التي يجب ان توضع في الشرق للعمل بمقتضاها في الامور العدلية هي النقطة الجوهرية التي يجب ان تحول اليها الانظار . فان الشرقي ميال الى مخالفة القانون أي الى الامر الذي لا يمكن ان يكون عدل حقيقي بدونه .

فان الطرق القانونية المتبعة في المحاكم المختلطة وان يكن المسيو مونوري قد وضعها سهلة بسيطة فانها لا تزال مبهمة بالنظر الى عقل الوطني وأخلاقه فيجب له طرق قانونية أخرى تكون على نوع ما بعكس تلك القواعد . ولذلك ان المسيو مونوري وضع مؤلفاً ثانيا بهذا المعنى في نظارة الحقانية في القاهرة . وبناء على هذه القواعد فان قاضي التحقيق يجري تحقيقات لدى المتقاضين ويرتب ما يجب عرضه على المحكمة التي تنظر في القضية . فبذلك جرى المسيو مونوري تماماً حسب ما يقتضيه خلق الوطني وأفكاره وعوائده .

قلنا ان الامر الثاني الذي تختلف به المحاكم الوطنية عن المحاكم المختلطة هو كيفية تعيين القضاة . فاما من جهة المحاكم المختلطة فان الحكومة التزمت في انتخاب القضاة ان تستشير نظار العدليات في البلاد الاجنبية التي تريد ان تنتخب منها القضاة وان لا تعين الا من حصل على اذن ناظر عدليته . ثم ان الدول حادت من جهة أخرى عن روح النظام المتفق عليه فأخذت تضغط ضغطاً شديد المفعول وان يكن شبيهاً بالرسمي وذلك في تخصيص المناصب القضائية بهذا او ذاك من القضاة واشترط ان يكون من هذه التابعية او تلك .

فلو نظمت المحاكم الوطنية على ما ذكرت كانت الحكومة غير ملزمة بكل ما تقدم نحو الدول الاجنبية فلا تجري الا بمقتضى ما أوجبته على نفسها في انتخاب قضاتها رغبة في تأييد ركن العدالة . فان في وسعها ان تنتخب القضاة من اوربا أو من المستعمرات حسب حاجاتها وحسب كفاءتهم من حيث اللغة والصفات . فلا ينالها من هذا الوجه نفوذ حكومة أجنبية وان يكن هؤلاء القضاة من رعايا مختلفة . وبمجرد تعيينهم في خدمة البلاد يصبحون في عيونها قضاة مصريين كالقضاة الوطنيين نفوسهم .

وبعد أن تؤدي تلك الهيئة القضائية الجديدة وظيفتها مدة من الزمن وتحصل باستقلالها وعدم تحيزها على احترام المتقاضين وثقتهم يمكن حينئذ الحكومة المصرية أن تعقد الامل بان تعفيها الدول الاوربية مما ألزمتها به رسمياً أو شبه رسمي في شأن انتخاب قضاة المحاكم المختلطة رغبة من تلك الدول في تأييد العدالة وحينئذ تصبح المحاكم المختلطة والمحاكم الاهلية

محكمة واحدة . وبذلك تستطيع الحكومة المصرية ان تستأثر وتستقل بقضاءها .

هذه هي الروح والتفاصيل العمومية للهيئتين القضائيتين اللتين كنت أرغب في انشاءهما رغبة في أن تكون كل واحدة منهما وان تكونا معاً وسيلة لتأمين الامة وزيادة موارد الخير في البلاد .

....

واني أرى من الواجب ان اكرر ما قلته في الختام بالاختصار والايجاز فأقول : ان تنظيم لجنة وضع القوانين ليست هيئة جديدة في البلاد مهما سميت به من الاسماء فان ما عرضته هو تحسين للهيئة التي وجدت قبل اليوم . أجل انها لم تقم بوظيفتها بترتيب ونظام ولم تجر على منهج الصواب ولكنها لم تخرج عن كونها وطنية لازمة ولزومها الآن أشد منه في كل آن . فاذا نظمت على القواعد التي أشرت اليها وأظهر الزمان والاختبار وتقدم الامة وجوب توسيع نطاقها الاختصاصي وأعطي لها الاختصاص الذي أشرت اليه بوجه عام اكتسبت منها الوزارة قوة عظيمة . لان المراقبة تصبح مقبولة من الامة بدلا من أن يكون للاجانب يد فيها ويرى الاهالي حينئذ نفوسهم في أمان وضمان ولا يقلقون من طريقة وضع الضرائب ولا من التدابير الادارية المتبعة لانهم يرون أناساً لهم مصالح عظيمة في البلاد يشتركون في المراقبة على مصالح الامة .

ثم ان تأليف هيئة عدلية مستقلة عن الحكومة تزيل عدم المساواة الذي نراه الآن بين الاجنبي الذي يحميه القانون والوطني الذى يعد

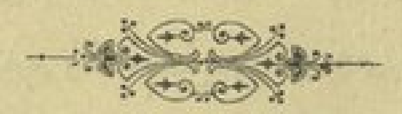
رهناً لارادة موظفي الحكومة . فيرتفع الوطني الى مرتبة الاوربي وهذا أخص الغايات من الاصلاح القضائي على ما أعلم ثم ينتفي بذلك كل شعور يمكن انقلابه الى حسد فيؤدي على وجه من الوجوه الى حوادث موجبة للاسف وهناك تجد الحكومة وأهل المراقبة قوة عظيمة لان المحاكم حينئذ تؤكد تنفيذ القوانين التي يجب على الحكومة أن تؤيدها .

وصفوة الكلام ان الحكومة ورجال المراقبة والامة يستفيدون من تأليف الهيئتين المشار اليهما . وحينئذ فان فرنسا وانكلترا الاثنتين تؤثران باعمالهما مباشرة في الادارة المصرية بواسطة مراقبيهما المعدودين جزءاً من الوزارة تستطيعان حين تجدان الفرصة موافقة ان تنظرا فيما اذا كان يوافقهما ان تبقيا على عملهما وتأثيرهما في الادارة المصرية أو ان تعدلاه أو ان تعدلا عنه وفيما اذا كانتا تستطيعان أن تفعلا ذلك كله دون أن تخافا من وقوع مصر بين مخالب الاضطراب والفوضى القضائية .

التوقيع

نوبار

باريس في أول مارس سنة ١٨٨١



توفيق باشا

وما جرى في عهده

ما برح اسماعيل باشا وادي النيل بعد انزاله عن السدة الخديوية حتى ورد الفرمان السلطاني على المغفور له توفيق باشا مؤذناً بتعيينه رسمياً خديوياً لمصر وذلك في ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ بين امور مختلفة واحوال مرتبكة بسبب المصاعب التي طرأت على احوال القطر المصري قبل توليته . ولم يكن توفيق باشا رحمه الله قد سافر الى اوربا ليعرف رجالها واحوالها ولم يتعلم في المدارس الاوربية بل تلقى ما عرفه على اساتذة من العرب والاتراك . ولم يكن المغفور له ابوه يحبه حباً خاصاً لاسباب اختلفت فيها الاقوال واهمها ان اسماعيل باشا لم يكن يثق به كل الثقة على ما يزعم بعضهم ولكن هذه كلها اقوال تناقلها جماعة من المقربين فلا يجب تصديقها قبل التدبر والتمحيص . وكانت فاتحة اعمال توفيق باشا بعد جلوسه على السدة الخديوية انه ارسل تلغرافاً الى نوبار الذي كان وقتئذ في اوربا يأمره فيه بالبقاء هناك الى صدور امر آخر . والراجح ان السبب في هذا التلغراف هو ان المغفور له الخديوي السابق علم ان نوبار كان في مقدمة

الذين سعوا في اسقاط ابيه انقاذاً للبلاد من ارتباكها المالي الشديد فأحب ان يبقيه بعيداً عن مصر حيث لا تؤثر معارضته في الامور المصرية بقدر ماتؤثر لو كان في وادي النيل. لكن نوبار قدم الى هذه الديار قبل اواخر هذه السنة نفسها ✤

وفي تلك الاثناء طلبت فرنسا وانكلترا تعيين مراقبين احدهما فرنسوي والآخر انكليزي وطلبتا ايضاً اعطاءهما من السلطة ما يضاهي السلطة التي أعطيت للناظرين الفرنسوي والانكليزي في الوزارة المسؤولة ثم انهما تقاضتا فوق ذلك كله ان لا يعزلا الا بعد استئذان حكومتيهما. ثم تم تأليف لجنة التصفية التي وكل اليها اتمام العمل الذي شرعت به لجنة التحقيق وكانت مؤلفة من السير ريفرس ولسن بصفة رئيس خلفاً للسير ديليسبس ومن الماجور بارنج « اللورد كرومر » والمستر اوكلاند والكونت بالين دي بوجلاس وعضو وطني بطرس بك غالي « بطرس باشا غالي » لينوب عن الحكومة المصرية . وقد ابتدأت هذه اللجنة في ١٠ افريل سنة ١٨٨١ ، وكانت تسمية اعضائها ظاهرياً بناء على الاوامر الخديوية ولكن المغفور له الخديوي لم يكن له في الحقيقة سلطة عليها لان حكومات فرنسا وانكلترا والمانيا والنمسا وايطاليا هي التي عينت اعضاءها . وقد شرعت اللجنة أولا بقبول المطالب القانونية الواضحة وتركت كل ما كانت تخامره الريبة وبعد ان اشتغلت شغلا شاقاً مدة ثلاثة اشهر تمكنت من التوفيق بين مصر ومدائنيها وحملة قراطيسها المالية . فجعلت اراضي الدائرة السنية تحت مراقبة الفرنسويين والانكليز ورتبت كل ما ذكر في قانون التصفية المشهور .

ومنه ما يأتي .

أولاً ان صافي ايرادات السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الاسكندرية يكون مخصصاً لتسديد فوائد واستهلاك الدين الممتاز دون غيره اما فائدته فتبقى خمسة بالماية عن القيمة الاسمية . والقيمة التي تدفع سنوياً لفائدة واستهلاك هذا الدين تكون ١١٥٧٧٦٨ جنيهاً سنوياً

ثانياً ان صافي ايرادات الكمارك وعوائد الدخان الوارد ومديريات الغربية والمنوفية والبحيرة واسيوط بما فيه جميع الرسوم المقررة الا ايراد الملح والدخان البلدي . جميع صافي هذه الايرادات تبقى مخصصة لتسديد الدين الموحد والفائدة باعتبار أربعة بالماية

ثالثاً ان املاك الدائرة السنية واملاك الدائرة الخاصة المذكورة في الكشوفات والرهونات العقارية المسجلة وغيرها تكون ملكا للحكومة وهي تكون مخصصة لضمانة دين الدائرة السنية العمومي .

رابعاً تسوية الدين السائر تكون من البواقي من سلفة الاملاك الاميرية ومن النقود الباقية لغاية سنة ١٨٧٩ في خزينة النظارات والمديريات والمصالح التي لم تخصص للدين المنتظم والزائد من دفعات المقابلة وموجود نقدية في صندوق الدين العمومي ومن المبالغ التي يمكن تحصيلها من المتأخرات لغاية ١٨٧٩ من العوائد والرسوم والاموال من اي نوع كانت ومن العقارات الجائز للحكومة التصرف بها ولم تكن مخصصة وما ينتج من تغيير البونات أو السندات ومن سندات الدين الممتاز التي توجد على مقتضى المدون في البند السادس من قانون التصفية ومن الجزء المخصص لاستهلاك الدين المنتظم حسب المدون في البند ١٥ من القانون ومن الزيادات التي تظهر في

الموازين كما هو مبين في البند السابع من قانون التصفية .

هذه شذرة صغيرة من قانون التصفية المؤلف من ٩٩ بنداً وبرفقته كشفان عن التسويات التي حصلت وغيرها .

واستمرت المراقبة الثانوية في تلك الاثناء آخذة باعمالها وكانت من جملة الاسباب التي تسوء الاهالي وتحرك روح الغضب على الاوربيين . وفي تلك الاثناء جاهر المهدي بالعصيان بعد ان استمر توفيق باشا نحو عشرين شهراً لم يجد حادثة كبيرة في وادي النيل ولا في البلاد السودانية

ولما امتلأت الصدور بنيران الغضب ابتدأت الثورة العرابية . والاسباب المعروفة لهذه الثورة هي أولا الاستياء العام من الحالة الحاضرة ثانياً ضعف سلطة الخديوي ثالثاً تداخل أيدي الاوربيين في الاعمال المصرية رابعاً اعتقاد كبار الجنود ان الحكومة ليس لها من سلطة ولا حول بدون الجيش وهـذا الفكر تولد منذ عهد اسماعيل باشا حين هيج الضباط لاسقاط الوزارة المختلطة كما تقدم الكلام على ذلك . ولا يخفى ايضاً أن من اعظم الاسباب لهذه الثورة هو الرغبة في خلع توفيق باشا واعادة اسماعيل باشا من منفاه الى السده المصرية .

على أن فريقاً من الامة كان يعتقد ان جلالة السلطان هو الذي اراد عزل اسماعيل باشا ولولا ارادته لما استطاعت فرنسا وانكلترا والمانيا أن تفعل شيئاً والمراقبة لم تكن شيئاً مذكوراً لولا رضى جلالته بها .

وفي عهد اسماعيل باشا كان عدد الجيش المصري ٢٦ الف جندي ولكن الباب العالي اغتنم فرصة عزله وارسال الفرمان الى المرحوم الخديوي السابق فطلب ان ينقص عدد الجيش المصري الى ١٨ الف جندي فقط

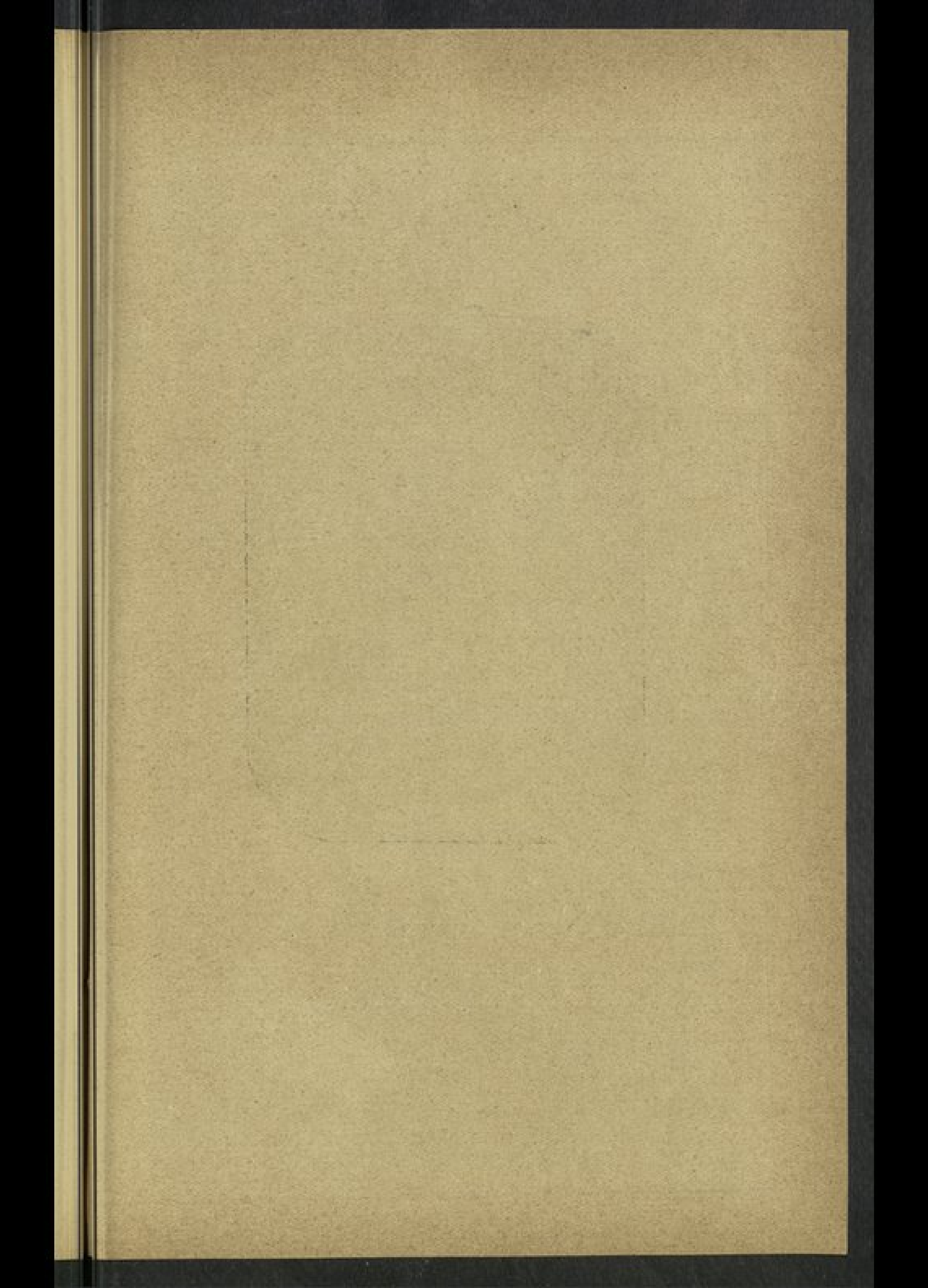
فنشأ عن ذلك الانقاص الكبير ان كثيرين من الضباط اصبحوا بلا وظائف ونزعوا الى تعضيد الراغبين في الثورة . وزد على ذلك ان الحسد كان شديداً بين الضباط المصريين وضباط الشراكسة لان اولئك كانوا يرون هؤلاء حاصلين على اكرام ونعمة في البلاط الخديوي بعكس ما كان يراه المصري في كثير من الاحيان . ثم اتفق في ذلك الوقت ان علي فهمي (علي باشا فهمي) الذي كان ضابطاً عربياً في حرس عابدين عزل من وظيفته وعين بدلا عنه أحد ضباط الشراكسة فازداد الاستياء وكان هذا الحسد في مقدمة البواعث على تعجيل الثورة فتألفت جمعية ثورية من الضباط المصريين بزعامة عبد العال (عبد العال باشا حلمي) واحمد عرابي (احمد عرابي باشا) وعلي فهمي (علي باشا فهمي)

وكان عرابي الذي نسبت الثورة اليه ابن فلاح ولد في قرية هرية رزنة بمديرية الشرقية على ميلين من شرقي الزقازيق . ولما ترعرع قليلا ذهب الى الاسكندرية واستخدم عند أحد التجار براتب زهيد . وبعد حين انتظم في سلك الجندية . وبقي غير مشهور بشيء الى عمر ثمانية وثلاثين عاماً ولم يذكر ان أمره ذكر جميلا في أحد التقارير العسكرية . ولما توفي سعيد باشا أتى بعض الامور المختلة في وظيفته وعلى أثر الحرب الحبشية عزل من العسكرية فبقي مدة من الزمن وهو في جملة المغضوب عليهم . وفي خلال تلك المدة أخذ يتردد الى الازهر فتلقى شيئاً قليلا من العلوم الاسلامية . ثم عاد الى الخدمة العسكرية في عهد المغفور له اسماعيل باشا وانتظم في سلك جمعية سرية وقيل انها كانت معادية كل المعاداة للاجانب فلما علم اسماعيل باشا بأمرها اراد ان يستميلها اليه ليستخدمها في مقاومة



عبد العال حلمي   احمد عرابي   علي فهمي

زعماء الثورة العرابية



الموظفين الاجانب في الحكومة المصرية . فدعا زعماء هذه الجمعية الى سراي عابدين وبدلا من ان يعاقبهم اتفق معهم اتفاقاً حبياً على بعض الشروط منها ان سبعين ضابطاً مصرياً - وكان عرابي في جملتهم - يرقون الى رتبة اميرالاي . ولقد حافظ هؤلاء الضباط على شروط اسماعيل ولبثوا يؤيدون اعماله الى حين انزاله من السدة الخديوية . وقيل ان عرابي أقسم انه يخاطر بحياته في سبيل المدافعة عن اسماعيل باشا ضد أية دولة أجنبية تريد خلعه ولكنه لما علم ان جلالة السلطان الاعظم كان يريد ذلك وان اسماعيل باشا كان مذعناً لارادة جلالته رأى انه يحق له الرجوع عن يمينه

وفي تلك الاثناء انضم محمود سامي (محمود باشا سامي) احد اعضاء الوزارة الرياضية الى جماعة المتآمرين وهو رجل تركي الاصل حاذق قدير على استمالة الناس فاصبح بهذه الصفات رأس القوم النازعين الى الثورة . وبناء على رأي محمود سامي هب الضباط الوطنيون للاعتراض على انقاص الجيش بعد تولية توفيق باشا والحوا كل الالحاح بان يكون ناظر الجهادية رجلا وطنياً . وحينئذ اجتمع مجلس الوزراء في سراي عابدين وقرر ان يدعو الزعماء الثلاثه أي عرابي وعلي فهمي وعبد العال حلمي الى الاجتماع وان يأمر بالقاء القبض عليهم اذا اقتضت الحال . على ان محمود سامي الذي حضر جلسة مجلس النظار طير الخبر الى محالفيه الضباط الآنفي الذكر وهؤلاء اجتمعوا وقرروا ان يسيروا بالجيش المصري كله الى جهة قصر النيل وان يعضدوا الزعماء الثلاثة بالقوة اذا اضطرتهم الحال الى استلال السيف . ولما وصل الضباط الثلاثة (وكانوا في رتبة اميرالاي) قيل لهم ان في النية محاكمتهم لدى مجلس

عسكري كمتآمرين على سلطة مولاهم . على انه ما ابتدأت المناقشات في هذا الشأن حتى دخلت الجنود الى الثكنة لانقاذ رؤسائهم فخرج هؤلاء وساروا بالجنود الى ساحة عابدين تحت قيادة عرابي وعبد العال وعلي فهمي . ثم صعد الثلاثة المذكورون الى سراي عابدين لمخاطبة الخديوي وبقيت الجنود باسلحتها ومدافعها في الساحة . وكان موضوع الكلام بين الضباط والخديوي انه يجب اسقاط الوزارة وتأليف مجلس نواب وزيادة عدد الجيش والمصادقة على القانون العسكري الجديد وعزل شيخ الاسلام وتعيين محمود سامي ناظراً للجهادية . فاستشار الخديوي المراقبين البريطانيين والجنرال ستون القومندان الاول للجيش المصري ودولتلو رياض باشا فاشاروا كلهم بوجوب المقاومة . غير ان الخديوي لم يكن ليجد لديه قوة عسكرية تعضده في المقاومة فلذلك اضطر الى التسليم بتعيين محمود سامي ناظراً للجهادية . فرجعت الجنود الى ثكنتها وازداد نفوذ الزعماء الثلاثة بعد هذا الحادث حتى اصبحت السلطة في قبضتهم مدة من الزمن ولم يرغب عرابي وعبد العال وعلي فهمي ان يزيدوا الامر خطراً ويدفعوه الى اقصى الحدود بعد نيلهم مايرغبون ولكن محمود سامي ناظر الجهادية كان يعلم حق العلم ان حياته واملاكه تبقى بأمن مادامت ازمة السلطة في قبضتهم اما اذا عاد الخديوي الى نفوذه الاول فقل السلام على حياته وحياة اصحابه (كما قال مراراً) ...

ثم ان المغفور له توفيق باشا كان ممتلئاً رعباً بسبب ما رآه من تناقص سلطته تناقصاً هائلاً على عهد محمود سامي في نظارة الجهادية . ولطالما

سمعنا وكتب الكتاب ان عرابي كان روح الثورة وانه كان ظاهراً في مظهر المصلح للبلاد الراغب في استقلالها والحقيقة ان هذا الوهم تولد في رؤوس مواطنيه لانهم كانوا مثل آلة في ايدي جماعة من اصحاب النفوذ يقودونهم كيفما شاءوا . وكان في مصر حينئذ رجلان انكليزيان الاول يدعى السير ويلفرد بلانت والثاني السير وليم جريجوري فطلبا الشهرة بين مواطنيهما الانكليز بالمداخلة في المسألة العرابية . وهما اللذان كانا يقدمان له النصائح وهما اللذان جعلا الجمهور الانكليزي يعتقد حيناً من الزمن ان عرابي هو امام الوطنية المصرية الراغب في استقلال مصر عن كل سلطة اجنبية .

أما محمود سامي فقد لبث في اثناء ذلك يبذل كل جهده رغبة في استمالة الجنود اليه حتى يكونوا رهن اشارته عند الحاجة . فلما رأى المغفور له توفيق باشا ان نفوذه ينحط يوماً فيوماً ونفوذ المتآمرين عليه يعظم ويتعالى هاله الأمر وأوجس خيفة مما يضمره له المستقبل فأصدر فجاءة أمره بعزل محمود سامي ناظر الجهادية وبتعيين داود باشا يكن خلفاً له وكان شركسي الاصل معروفاً بالشجاعة والبسالة . وكانت فاتحة أعماله انه أصدر أمره الى الالايات التي اشتركت في الفتنة بأن تسافر الى المديريات وأصدر الأمر الى الاي عرابي بأن يسافر الى الاسكندرية . فكان جواب القواد بنظارة الجهادية ان جنود حامية القاهرة ستذهب في هذا اليوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ الى عابدين تطلب اسقاط الوزارة وترتيب مجلس النواب لاعلاء منار الجيش ورفعه الى المقام الذي يستحقه . فوقع هذا الجواب موقعاً سيئاً عند المغفور له توفيق باشا وكان القناصل الجنرالية غائبين في ذاك الوقت فلم ير أحداً من الكبراء السياسيين يعتمد

عليه في رأي أو مشورة سوى المراقب العام الانكليزي فنصحه المراقب بأن يلقي القبض على عرابي ووعده بكل مساعدة يستطيعها . ولكن الخديوي التفت يميناً وشمالا فلم يجد العضد الكافي المضمون ففضل ان يسكن الخواطر بقبول مطالب عرابي وأصحابه مرة أخرى . وعادت السكينة قليلا بعد ذلك .

ثم أمر الخديوي أيضاً بجمع مجلس للأمة فبدئ بانتخابه وفي ٢٦ دسمبر سنة ١٨٨١ تم انتخاب اعضاء المجلس وعددهم ٨٢ عضواً وعين المرحوم سلطان باشا رئيساً له والمرحوم عبدالله باشا فكرى رئيساً للكتبة . وكان جميع الاعضاء ميالين الى الحزب العسكري الذي كان صاحب الكلمة الأولى في ذلك الوقت فلم يكونوا يفعلون شيئاً الا اذا عرفوا ان نظارة الجهادية جانحة اليه راغبة فيه ولو كان الخديوي نفسه لا يريده ولا يرتاح اليه . ولقد زاد الدسائس في النظارة المذكورة ان شريف باشا عين عرابي وكيلا لها فكانت فاتحة أعماله انه أخذ يسعى مع رئيسه محمود سامي لاسقاط شريف باشا عن كرسي رئاسة الوزارة .

ولما تم تأليف مجلس النواب طبقاً للائحة الموضوعة اجتمع في نظارة الاشغال وافتتح الخديوي جلسته الاولى وألقى خطاباً أظهر فيه شدة رغبته في افتتاح المجلس وفي تعضيده وتنشيطه وامل ان يكون مساعداً له في نشر العلوم والمعارف مخلصاً في خدمة الحكومة ومصالح الامة . وفي ٢ يناير سنة ١٨٨٢ قدم شريف باشا رئيس الوزارة لائحة جديدة تتضمن احكاماً حرة وحدوداً مطلقة تجعل للنواب حق النظر في القوانين والنفقات العمومية فلا ينفذ قانون ولا ينفق مبلغ مالي ولا يجري نظام الا بعد اطلاع

المجلس عليه والمناقشة فيه بالحرية التامة . اما البروغرام الذي اراده الحزب السائد فيزيد على ما تقدم أن الوزراء يكونون مسؤولين لدى المجلس وان النواب يحق لهم مراقبة الادارة . وبعد المناقشة في اللائحة المذكورة مراراً عديدة قررت اللجنة التي عينها المجلس لمراجعة اللائحة اكثر بنودها . ووقع الخلاف بين النظار والنواب على مسألة الميزانية وبعد مدة اعاد النواب اللائحة هذه الى النظار بعد ان بينوا ما يريدون تعديله فرأى النظار أن يغيروا شيئا من تعديلات النواب فلم يقبل هؤلاء واصروا على وجوب تنفيذ ماقررته لجنتهم . وفي ٣١ يناير أعاد النظار اللائحة الى النواب ومعها افادة فحواها : « ان وكيلي الدولتين الفرنسوية والانكليزية يريان ان مجلس النواب لايحق له ان يقرر الميزانية » فاحال المجلس المسألة مرة أخرى على اللجنة فصادقت على أكثرها واغفلت مايتعلق بالميزانية وقررت في الوقت نفسه انه لايحق للقنصلين ان يتداخلا في ذلك .

وفي ٢ فبراير ذهب وفد مؤلف من ١٥ نائباً وطلبوا الى الخديوي عزل الوزارة فدعا الخديوي شريف باشا وأبلغه ماطالبته اللجنة فأبى شريف ان يتنازل عن شيء من آرائه التي أبلغها الى لجنة مجلس النواب وقدم استقالته . ثم استدعى الخديوي لجنة النواب وسألها ان تختار رئيساً للوزارة فاجابت ان ذلك من حقوق الخديوي ولكننا نريد وزارة تنفذ مطالبنا . فدعا الخديوي حينئذ محمود باشا سامي وقلده منصب الوزارة وعهد اليه في تأليف الوزارة فألفها وعين عرابي ناظراً للجهادية والبحرية وأنعم عليه برتبة لواء فسر الحزب الوطني سروراً بليغاً بفوزه ووردت التهاني من جميع الانحاء الى زعمائه واجتمع الضباط من رتبة صاغقول اغاسي

ومثلوا بين يدي الخديوي ورفعوا اليه الشكر . وما جلس عرابي على كرسي نظارة الجهادية والبحرية حتى أخذ يرقي اصدقاءه ومحازبيه ويطارد اعداءه . واتفق ان عرابي علم بان بعض ضباط الشراكسة طعنوا عليه فقبض على ثمانين منهم وفي جملتهم عثمان باشا رفقي ناظر الجهادية السابق وسجنهم في قصر النيل وعاملهم باشد الغلظ واثقل الجفاء وألف مجلساً حربياً لمحاكمتهم فحكموا عليهم بالنفي الى اقاصي السودان ولكن الخديوي عدل هذا الحكم واستبدله بالابعاد عن القطر المصري . ولكن هذا التعديل أفضى الى خلاف شديد جديد بين النظار والخديوي في هذا الشأن فعقد النظار جلسة في ١١ مايو وحضر اذ ذاك بعض وكلاء الدول وسألوا مجلس النظار عما اذا كان الخطر يحيق بالاوربيين فأكد النظار ان الحالة لاتوجب الخوف .

وفي تلك الاثناء كان النظار قد كتبوا الى النواب في البلاد يدعونهم الى الحضور فاجتمعوا وحاولوا أن يؤلفوا بين رأي الخديوي ورأي المجلس فاخفقوا سعياً وقد ذهب وفد منهم الى سراي الخديوي وطلبوا منه ان يجيب سؤلهم فأبى واعتذر . ثم عينت لجنة وذهبت في ١٤ مايو لتعرض على سموه قبول الاقتراح وانزال رئيس النظار فقط ارضاء لسموه وتعيين مصطفى باشا فهمي بدلا منه فرضي الخديوي ولكن مصطفى باشا أبى ان يقبل رئاسة تلك الوزارة ومنذ ذاك الحين أخذ الخلاف يتجسم والشر يحدق بعينيه .

وقيل ان في ذاك الحين ظلّ لاسماعيل باشا حزب يسعى لارجاعه الى السدة الخديوية وكان هذا الحزب مؤلفاً من حافظ باشا (وعليه اعتماد

الحزب التركي) ومصطفى بك العناني (وعليه اعتماد المصريين الميالين الى اسماعيل باشا) والشيخ حسن العدوي والسيد حسن موسى العقاد سر تجار مصر في ذاك الحين . وكان مدير حركة هذا الحزب الكونت ماكس لافيزون فرأوا ان الفرصة موافقة لما قام من الفتن والاضطرابات وأخذوا يخاطبون اسماعيل باشا تلغرافياً بالارقام فعمد اسماعيل باشا الى مخاطبة الدول من جهة أخرى . ولما تحقق ان بعض الدول لاتعارض في ارجاعه الى منصبه العالي كتب الى الكونت المذكور ان يفاوض عرابي وأتباعه في مسألة مساعدته على الرجوع وان يعرض عليهم المبالغ المالية التي يريدونها. وفي يوم واحد قبض الكونت من بعض المحلات واحداً وستين ألف جنيه ليوزعها على مساعديه . وقيل ان أحد الذين تقدم ذكرهم قبض في «كردخانة» بولاق عن يد المسيو فلادمير لافيزون ١٦ ألف جنيه وان واحداً آخر قبض ستة آلاف جنيه من جهة أخرى .

وسار حزب اسماعيل باشا في سبيل التقدم شيئاً فشيئاً وتم الاتفاق بينه وبين عرابي وعبد العال حلمي وعلي فهمي على ارجاع اسماعيل باشا واسقاط توفيق باشا . وروى شهود العيان ان الشيخ العدوي كان يدخل على عرابي في كل صباح ويقول له ان النبي صلى الله عليه وسلم ظهر لي وأوحى اليّ ان أوصيك بالجهاد لارجاع اسماعيل لانه الرجل القادر على تأييد سطوة المسلمين وارجاع العز والمجد الى المصريين .

ولقد كان عرابي في بدء الامر معارضاً في مسألة ارجاع اسماعيل باشا فاخذ يبذل الجهد في مقاومة الذين كانوا يرغبون في ارجاعه . على

انه لما لمعت الوجوه الصفراء الوضاحة في يد الكونت لا يزون علل عرابي ورفاقهُ النفس بالغنى والمقام الرفيع ولا سيما بعد الوعود الكثيرة التي كانت ترد عليهم من اسماعيل باشا وكبار حزبه ٠

وفي تلك الاثناء قدم المسيو جول رانسون مكاتب جريدة الكلايرون من باريس ليساعد اسماعيل باشا بقلمه ٠ ولما وصل الى مصر سار تواً الى مقابلة الكونت لافيزون فاستقبله أحسن استقبال ثم تعرف المكاتب بعرابي وكبار الضباط المصريين وأخذ عرابي يدعوه الى المآدب ويريه الاسلحة ٠ فلما علم قنصل فرنسا بامره دعاه اليه ونصح له بالكف عن مثل هذه المداخلة فأبى وقال اني مراسل جريدة حرة يجب عليَّ ان أخدمها ٠ وفي ذاك الحين دعا المراسل عرابي وعبد العال حلمي وعلي فهمي الى مأدبة في الاوتيل رويال فحضروا كلهم الا عرابي لانه كان مريضاً ٠ وقد صرح عبد العال وعلي فهمي وغيرهما انهم راضون بارجاع اسماعيل باشا وطالبون اسقاط توفيق باشا ٠ وفي اليوم الثاني اتفق الكونت لافيزون وزعماء الحزب العرابي والمراسل الفرنسوي على ارسال تلغراف الى اسماعيل باشا فارسلوه الى قصر فافوريتا باسم الكونت مافيه٠

وقيل ان موضوع هذا التلغراف هو طلب حضور اسماعيل وان الحزب العرابي يحافظ عليه واذا صحت رواية من كان له يد في تلك المسألة فان اسماعيل باشا نزل الى البحر وأزمع السفر الى مصر ولكنه علم في تلك الاثناء ان انكلترا عقدت النية على مصادرته ومقاومته فرجع لعدم ثقته بالنجاح .

وفي خلال ذلك دارت المفاوضة بين فرنسا وانكلترا وكان غمبتا

متربعاً في منصب الوزارة الفرنسوية فاقترح المداخلة السياسية أولا واتفق مع انكلترا على ارسال كتاب جاء فيه : ان تعضيد سموه على العرش بناء على الفرمان السلطاني الذي وقعت عليه الدولتان رسمياً هو وحده جدير بضمان النظام في الحاضر والمستقبل وذلك مما يهم الدولتين كل الاهمية . ثم ختم الكتاب بان فرنسا وانكلترا تبذلان جهدهما لمنع كل سبب للقلاقل الداخلية أو الخارجية تلافياً لما ينجم من المخاطر .

غير انه لسوء الحظ ورد في ذلك الحين على زعماء الثورة من انكلترا ان الحكومة الانكليزيه لاتتوقع المداخلة بالسلاح وان المسألة لاتتعدى حد الكلام والمفاوضة السياسية . ثم اقترحت الحكومة الانكليزية ان ترسل الدولة العلية جنوداً للاحتلال وتوطيد الأمن فأبت فرنسا عليها هذا الرأي . وكان في نية الوزارة الفرنسوية ان لاتنكف عن المداخلة مع انكلترا . ولكن وزارة غمبتا سقطت فجأة لسوء حظ الفرنسويين والمصريين وخلفه المسيو دي فرسينه ذلك الضعيف الذي كان منقاداً لافكار المسيو دي ليسبس . فاغتنمت انكلترا فرصة سقوط غمبتا للسعي الى غايتها وأرسلت منشوراً الى الدول تطلب فيه حل المسألة المصرية خوفاً على الرعايا الاوربيين وعلى مصالحهم ومرافقهم .

على انه قبل سقوط وزارة غمبتا اتفقت فرنسا وانكلترا على ارسال اسطول مختلط من الدوارع الفرنسوية والدوارع الانكليزية . في ٩ مايو وفدت أول دارعة انكليزية على مياه الاسكندرية وفي صباح اليوم التالي وفدت دارعتان أخريان وثلاث دوارع فرنسوية . ثم جعلت الدوارع ترد حتى تكامل الاسطول . وفي ٢٥ مايو ارسل قنصلا انكلترا وفرنسا

بلاغا نهائياً من دولتيهما تطلبان فيه أولا اسقاط الوزارة ثانياً اخراج عرابي من القطر مع حفظ القابه ونياشينه ونفي عبد العال وعلي فهمي الى جهة من الارياف . ثم وعدتا باستصدار العفو الخديوي العام . فلما انتهى هذا الطلب الى النظار حنقوا وأبوا ان يجيبوا عليه بحجة ان الدول الاوربية لا يحق لها أن تتداخل في الشؤون المصرية وقالوا : « اذا ارادت الدول شيئاً فلتفاوض الاستانة العلية . واذا أصرت على المداخلة بدون مخاطبة الاستانة فنحن مستعدون للمقاومة »

ثم استقالت الوزارة احتجاجاً . فحار الخديوي في امره وطلب شريف باشا بناء على مشورة قنصلي فرنسا وانكلترا وكلفه ان يؤلف الوزارة فاعتذر الى سموه لشدة ما رآه من ارتباك الحال والمصاعب العاتية . فحاول قنصل فرنسا ان يثنيه عن عزمه واراه تلغرافا وارداً عليه من حكومته تظهر فيه الميل الى تعيينه رئيساً للوزارة وتعده بالمساعدة والتعضيد فلم يقتنع بل اصر على الرفض .

ولما تحرج الامر دعا الخديوي شريف باشا وكبار الضباط لعقد جلسة وتفاوضوا مليا في طلب فرنسا وانكلترا فقال شريف باشا اني ارضى بتأليف الوزارة على شرط ان ترضى الجهادية بتنفيذ ما طلبته الدولتان . فاجاب طلبة عصمت انه يستحيل علينا تنفيذه ولا سيما ان الدولتين لا يحق لهما ان تطلبا منا امراً مثل ذلك فالواجب عليهما ان تفاوضا الاستانة ثم خرج وتبعه الضباط . وفي ذاك اليوم نفسه هاج الجند في الاسكندرية فورد على الخديوي تلغراف من رأس التين مؤداه ان الجنود تطلب اعادة عرابي الى منصبه في نظارة الجهادية فاذا مضى يوم على بقائه معزولا احدث

مر لايستحب واصبح الاجانب في خطر عظيم . وفي مساء اليوم نفسه اجتمع نواب الامة برئاسة سلطان باشا فوقف عرابي ثم عبد العال واخذا يخطبان في النواب ويطلبان تنازل المغفور له توفيق باشا عن السدة الخديوية وما طلبا هذا التنازل الابعد اتفاقهما مع حزب اسماعيل باشا على ماتقدم. فتفاقم الامر على أثر ذلك ودارت المخاطبة بين الخديوي والباب العالي فاخبر سموه الباب المشار اليه باعتراض الجنود على استعفاء الوزارة وباقامتهم الحجة على طلب فرنسا وانكلترا . ولكي يؤمن الاجانب على ارواحهم أمر بارجاع عرابي الى منصبه الى ان يصل الوفد العثماني . وفي الوقت ذاته بعث بمنشور الى القناصل الجنرالية يؤكد فيه ان الوزارة تبذل مافي وسعها لحماية سكان القطر كلهم سواء كانوا وطنيين اواجانب مسلمين اوغير مسلمين . ثم طلب مع ذلك ثلاثة مطالب ارادها عرابي اولها اعادة اللائحة التي قدمتها فرنسا وانكلترا وارجاع اسطوليهما عن مياه الاسكندرية والثاني سن قانون اساسي توضح فيه حقوق الخديوي وحقوق وزارته وحقوق الامة والثالث هو ان كل دولة تود مفاوضة الحكومة المصرية يجب ان تفاوضها بواسطة الباب العالي . وظل الحزب العرابي يسعى في اثناء ذلك لخلع الخديوي وقيل انه كان يرغب تولية حليم باشا اذا اخفق مسعاه في اعادة اسماعيل باشا

ومنذ ذاك الحين كان الحزب المذكور يحصن ويعد الاهبة لانه كان يتوقع مقاومة احدى الدول ولاسيما بعد ان صرح المستر غلادستون الذي كان وقتئذ رئيس الوزارة بان الحكومة الانكليزية تود ان تؤيد المغفور له توفيق باشا لما اظهره من دلائل الاخلاص والولاء لانكلترا

قلنا ان الباب العالي وعد بارسال وفد عثماني . ففي ٧ يونيو وصل درويش باشا الى ثغر الاسكندرية ثم سار تواً الى العاصمة لينظر في مسألة الخلاف الواقع بين الخديوي والجنود .

وكان القلق قد عظم وتفاقم من قبل وصوله اي من شهر مايو فهجر كثيرون من الاجانب وغيرهم ومعظم الذين عزموا على المهاجرة قدموا ثغر الاسكندرية للاحتماء بالاسطولين ولظنهم ان كثرة عدد الاجانب يجعلهم في مأمن وطمأنينة . وكان المهاجرون والاجانب يلحظون في الاسكندرية ان الجنود ورعاع القوم يزدادون اقداماً ووقاحة على أي كان صغيراً او كبيراً وضيعاً أورفيعاً ولاسيما من يوم وصول درويش باشا . فادرك الاجانب ان وراء ذلك ما يوجب الحذر فارسلوا يخبرون قائدي الاسطولين الفرنسوي والانكليزي فنصحالهم بوجوب التأهب للدفاع ثم ارسلوا معتمداً الى قناصل الدول في القاهرة يسألونهم رأيهم في الامر فاستنكروا عليهم الاستعداد فلذلك بقي قوم مسلمين الى الاقدار . واتفق في ذاك الوقت « ولا أظن ان ذلك من باب الاتفاق » انه وقع خصام بين حمار ومالطي فاغتنم الرعاع واصحاب الفتنة هذه الفرصة « لم يغتنموها بل كانت من خطة عرابي » فهجموا زمراً زمراً على الاجانب والمسيحيين ونهبوا المخازن ودخلوا البيوت وقتلوا بضع مئات من النفوس وقتل منهم نحو هذا العدد فلم تكن ترى سوى حمارين وسودانيين وبعض الجنود يتفانون في مقاتلة الاجانب وغيرهم من المسيحيين . ولقد أجمعت آراء المحققين ان الامر صدر اليهم من القاهرة وان البوليس كان عالماً حق العلم بما يجري ومساعداً للرعاع ومن جملة البراهين الواضحة على ان تلك الحادثة المعروفة بحادثة

١١ يونيو ليست هبة تعصب طرأت ثم انقشعت هو ان الرعاع عمدوا الى أعمالهم وجناياتهم في ساعة معلومة كأنما اشارة وصلتهم للهبوب ثم انهم لم يكفوا عن اجترام الجرائم وارتكاب المنكرات الا بعد ان ورد أمر من عرابي الذي كان وقتئذ في القاهرة . وما أصدر عرابي الامر الى الجنود بكف أيدي الرعاع الثائرين الا بعد ان ورد عليه تلغراف من درويش باشا في هذا الشأن وقيل ان درويش باشا تلقى مبلغاً كبيراً من المال على يد قنصل انكلترا حتى يؤيد انكلترا في سياستها وان حادثة ١١ يونيو كانت بايعاذ منه . وقد جرت تلك المذبحة والاسطولان الانكليزي والفرنسوي لم يحركا ساكناً لان القائد الفرنسوي لم يكن لديه أمر بالمداخلة بل بالاحرى كانت أفواه مدافع أسطوله قد سدت بالاصفر الرنان ولان القائد الانكليزي كان يود ان يتفاقم الخطب حتى يتداخل تداخلاً فعلياً طبقاً لما نوته حكومته .

وكان في جملة الذين جرحوا في حادثة ١١ يونيو كثيرون من كبار الاجانب منهم قنصل انكلترا . وقد صرح عمر باشا لطفي الذي كان وقتئذ محافظاً الاسكندرية بانه لم يستطع ان يصدر أمره الى الجنود الا بعد ورود أمر من عرابي في هذا الشأن . ولم يرد أمر زعيم الثورة الا في الساعة الخامسة بعد الظهر فاذ ذاك أمر المحافظ الامير آلاي سليمان داود بان يأتي بالجند وسار معه امامهم ينادون بالامان والطمأنينة فسكنت الحركة ومضى اليوم على هدوء

وما كان اليوم الثاني حتى أسرع الى البحر نحو عشرة آلاف نفس بقصد المهاجرة وتفرقوا في السفن اجتناباً لما كانوا يتوقعون . ثم انتشرت اخبار المهاجرة في العاصمة والارياف فهلعت القلوب وازدادت الهواجس . وفي

اليوم نفسه أي ١٢ يونيو قابل قناصل الدول درويش باشا وخاطبوه بكلام شديد اللهجة في شأن الحالة ورغبوا اليه أي يتخذ التدابير اللازمة لتأمين الاوربيين وسائر الاجانب على حياتهم وأموالهم في جميع القطر . ثم عقد مجلس في سراي عابدين حضره الجناب الخديوي ودرويش باشا وقناصل الدول الجنرالية وشريف باشا فتناقشوا تناقشاً طويلا وأقروا على اعطاء القناصل ضمانات لتأمين الاوربيين منها أن عرابي يقبل جميع الاوامر التى تصدر اليه من الخديوي . فقبل عرابي بذلك وقال درويش باشا انه صادق بوعده وشاركه في المسؤولية فرضي وكلاء الدول بتلك الضمانات ونشر عرابي المنشورات يطلب فيها منع كل اجتماع يوجب القلق والارتياب . وكان الامر قد صدر بتعيين لجنة برئاسة عمر باشا لطفي المحافظ وفيها مندوبون عن قناصل الدول لتحقيق حادثة الاسكندرية . ولكن عرابي كان يبذل سراً كل جهده لاخفاء سرائرها لانه كان يعرف ماذا عمل وبماذا أمر

وفي اليوم الثالث لمذبحة الاسكندريه سافر الخديوي الى الثغر ومعه درويش باشا فأطلقت له المدافع واصطفت الجنود للتسليم عليه وزاره القناصل الجنرالية ماعدا قنصلي انكلترا وفرنسا لانهما كانا في العاصمة . فاظهر الخديوي شدة أسفه مما جرى ووعد ببذل جهده لتوطيد الامن ووعدهم درويش باشا أيضاً بمثل هذا الوعد على انه لما خلا سمو الخديوي بالمستر كولفن المراقب الانكليزي العمومي أسر اليه بان الدلائل تدل على ان الراحة لايمكن ان تزال وطيدة الاركان وان الجنود العثمانية لابد من مجيئها الى القطر المصري لتوطد أركان الراحة . فأبلغ المستر كولفن قناصل الدول . فأوعز هؤلاء الى رعايا دولهم باتخاذ أقرب السبل للنجاة مما يخشى حدوثه .

فلم يفه القناصل بهذا الكلام حتى جاب القطر المصري كله وانتشرت أخبار الرعب فاسرع الناس من كل صوب وعينت كل دولة من الدول الاجنبية سفناً لنقل رعاياها المهاجرين مجاناً . وكان هرب أكثر المهاجرين عن طريق الاسكندرية وطريق بور سعيد . واتفق في تلك الأثناء ان عرابي علم من بعض الاخبار ان الدول منقسمة في المسألة المصرية فازداد تغطرس حزبه وظنوا ان الجو خلا لهم . ولما رأى القناصل ازدياد نفوذهم حملوا الجناب العالي على تغيير الوزارة فعين الخديوي راغب باشا رئيساً لها ولكنه لم يجسر على عزل عرابي من منصب الجهادية والبحرية . ثم اجتمع سمو الخديوي بوزارته وقرت آراؤهم على ان الطريقة المثلى لتسكين الخواطر وملافاة الشر ان يصدر عفو عام عن جميع الذين اشتركوا في حوادث الهياج ما عدا حادثة الاسكندرية فاعلن العفو العام ونشر في البلاد . ولكن ذلك كله لم يكن كافياً لتغيير حقيقة الحال فان سمو الخديوي كان حينئذ في أحرج المواقف تحيط به ألوف من الجنود من كل جانب في الاسكندرية ولا تخضع الا لزعماء الحزب العرابي الذي كان يفعل كل شيء باسمه ولا يعمل الا بامره في شأن من الشؤون . ولما رأى ربان الاسطول الانكليزي وقنصل انكلترا ما يحدق بالخديوي من المخاطر الهائلة اغتنما الفرصة ليعرضا عليه الانتقال الى الاسطول الانكليزي حيث يكون في مأمن من كل خوف فحار الخديوي في أمره وبعد التفكر الطويل رأى ان كرامة أصله وسمو مجده وكونه حاكماً مسلماً في البلاد كل ذلك لا يسوغ له أن يترك قصره ليحتمي باسطول أجنبي ففضل البقاء محفوفاً بالمخاطر على ترك القصر ونسبة الجبن والهلع اليه

وفي تلك الاثناء لبث عرابي يدس الدسائس ويدبر ما يبلغه الى غايته من الاستيلاء التام على ما قل وجل في البلاد . وكان يمالئ ويوافق القنصل الانكليزي في أكثر مايطلبه حتى أوقع التهمة عليه واعتقد كثيرون ان عرابي كان يضمر شيئاً ويتظاهر بآخر ولما رأى السير بوشان سيمور قومندان الاسطول الانكليزي ان عرابي ورجاله مازالوا يعززون « الطوابي » طلب نزع المدافع منها وتهدد باطلاق القنابل على الاسكندرية اذا لم تنزع ويكف عن تسليحها

ولابد لنا قبل أن نذكر ضرب الاسكندرية بالقنابل الانكليزية ان نشرح ماتم في الاستانة العلية بين الدول . وخلاصته أن معتمدي سفراء الدول الاوربية في الاستانة العلية أرادوا أن يعقدوا مؤتمراً للنظر في المسألة المصرية فأبى الباب العالي ان يوافقهم بحجة ان التقارير التي كان يرسلها درويش باشا المعتمد العثماني في مصر كانت تشير الى أن الحالة لاتوجب القلق ولا تدعو الى عقد مؤتمر . ولكن انكلترا ظلت تسعى الى عقده فيرفضه الباب العالي وقد تمكن من استمالة النمسا وألمانيا وايطاليا وروسيا لان هذه الدول كانت تخشى من مطامع الانكليز في وادي النيل . فلما علمت الحكومة الانكليزية بخذلها من هذا الوجه ابلغتها انها لاتسعى الى ضم أرض اليها ولا على نيل امتياز سياسي أو تجاري فرضيت الدول بعقد المؤتمر . وفي ٢٤ يونيو عقدت الجلسة الأولى وقرر معتمدو الدول مافحواه : ان الدول التي وقع معتمدوها على هذا الاتفاق تتعهد أنها لاتقصد اغتنام أرض أو الحصول على امتيازات خاصة بدولة دون أخرى في وادي النيل .... وبينما كان المندوب الانكليزي يوقع على ذاك الاتفاق في الاستانة كانت انكلترا تستعد في مياه

الاسكندرية وتمد الجنود وتهيء المؤن والذخائر بدعوى انها تود تخويف عرابي

واتفق في ذلك الوقت ان جلالة السلطان أنعم بنيشان على عرابي بناء على طلب درويش باشا وقيل ان المستر مالت القنصل الانكليزي هو الذي أوعز الى درويش باشا ان يطلب هذا النيشان لعرابي بعد ان ثقل جيبه . فاتخذ حزب الثورة هذا النيشان دليلا على رضى الباب العالي باعمال عرابي . وكان زعماء الثورة يقولون للاهالي ان الاسطول الانكليزي لا يجسر على ضرب الاسكندرية لان الباب العالي وسائر الدول تعارضه في هذا الاعتداء . أما مؤتمر الاستانة فقد والى الجلسات وقرر في الجلسة السابعة ان يكتب لائحة اجماعية يقدمها الى الباب العالي ويطلب فيها ارسال جنود عثمانية الى مصر فابى الباب العالي مرة أخرى ان يجيب هذا الطلب فاتخذت انكلترا رفضه حجة لتداخلها بالقوة والحقيقة انها كانت تميل الى هذا التداخل من زمن طويل واستمالت اليها الحزب العرابي أو زعماءه على الاصح . وفي أواخر شهر يونيو عقدت الحكومة الانكليزية نيتها على ضرب الاسكندرية فاخذ الاميرال سيمور ينتحل الاسباب الطفيفة لمباشرة العدوان . فكتب ما كتب عن تحصين القلع وقال ان هذا التحصين مخالف لحقوقه وطلب الى الحكومة المصرية ان تكف عنه في اقرب الاوقات والا دك الاسكندرية بقنابله . وأوعز الانكليز سراً الى الجناب الخديوي ان يتنحى صيانة لحياته فاجاب انه لا يليق لي ان اترك رعيتي في أبان الشدة وان اهجر بلادي في وقت الحرب . ثم توسط القناصل الذين كانوا في الاسكندرية بين الاميرال

سيمور والحربية المصرية فلم يفلحوا

وحينئذ أجبر الحزب العرابي مجلس النظار ان يكتب تقريراً مفاده ان الاميرال طلب ما فوق حقه وان مقاومته امر لا بد منه ولا مندوحة عنه وان عرابي ورجاله هم الموكلون بالدفاع عن البلاد . ثم ارسلوا هذا التقرير الى الاميرال وارسل عرابي منشوراً الى المديرين يحثهم على ارسال المؤن والمدد والجند والمال . فلما اطلع الاميرال سيمور على التقرير ابلغ الخديوي رسمياً في ٩ يوليو انه عزم عزماً اكيداً على ضرب الاسكندرية والح على سموه بان يذهب الى سراي الرمل ليكون في مأمن من القنابل ثم كتب الاميرال الى درويش باشا يطلب المحافظة على حياة الجناب الخديوي والقى عليه تبعة كل ما يمكن ان يصيبه من البؤس والاضرار . وخرج رجال الوكالة الانكليزية من القطر المصري اشارة الى قطع العلائق وابلغت نظارة الخارجية الانكليزية سائر الدول ماعزمت عليه واكدت انها لا ترمي الى غرض خفي « كذا » بل ترغب في الدفاع عن مصلحة الحضرة السلطانية . وفي الساعة التاسعة من صباح الثلاثاء ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ضرب الاسطول الانكليزي الاسكندرية بقنابله واستمر يقذف عليها نيراناً حامية حتى الساعة الواحدة ونصف بعد الظهر فهدم معظم مبانيها وقوض قلاعها ونسف بارود المستودع في قلعة أطه . فلما رأى الحزب العرابي ما حل بالاسكندرية ارسل طلبة باشا الى الاسطول ليفاوض الاميرال ورفع رجال الحصون المصرية العلم الابيض . فبعد مفاوضة قليلة عاد طلبة باشا وابلغ الخديوي ان الأميرال يطلب احتلال ثلاث قلع والا فهو يستأنف القتال في الساعة الثانية بعد الظهر . ومن غرائب التناقض

المضحك ان راغب باشا ذهب في بدء اطلاق المدافع على الثغر واخبر الجناب الخديوي ان الحصون قاومت مقاومة شديدة وان اكثر سفن الانكليز اصبحت في قعر البحر وبعد قليل حضر عرابي بين يدي الخديوي فسأله عن حالة الحصون فاجاب انها لا تستطيع المقاومة وان الافضل بنا ان نتساهل مع الاميرال الانكليزي . وبعد ان رفعت الحصون العلم الابيض وكف الاسطول الانكليزي عن اطلاق القنابل علم الثائرون ان هذا التسليم يتلوه احتلال الجنود الانكليزية فارسلوا في غلس اليوم الثاني الفرسان المصرية الى احياء المدينة يدعون بها الوطنيين الى الخروج ويأمرونهم بحرق ما بقي من المدينة . فاقبل الوطنيون عليها فنهبوا مخازنها وسلبوا بيوتها واضرموا النيران في انحائها حتى اصبح منظرها مما تقشعر له الابدان وتقذى به العيون فلم تكن ترى الا سالباً هارباً او منزلا خرباً .

وكان مع الجناب الخديوي في سراي الرمل نحو خمسين شخصاً بينهم اسماعيل باشا وعثمان باشا الشركسيان والجنرال ستون وتيكران باشا وزهراب بك « زهراب باشا » وزوبير باشا السوداني . وبينما كانوا جالسين في السراي بعد ظهر اليوم الثاني واذا باربعمائة فارس وصلوا وأحاطوا بالسراي فسئلوا عن الغاية قالوا انا اتينا للمحافظة على سمو الخديوي والصواب المجمع عليه انهم أتوا يريدون الايقاع بالحضرة الخديوية واحراق بالسراي وقتل كل واحد يخرج منها . ومما يدل على صحة هذا القول ان أحد البكباشية تخلف عن هؤلاء الفرسان لما دعاهم عرابي ومثل بين يدي الخديوي واخبره بسوء نية رجال الثورة واقسم لديه انه مستعد للموت مع رجاله في سبيل الدفاع عن سموه والراجح ان عرابي لم يأمر أولئك

الفرسان بالرجوع عن سراي الخديوي الا بعد ان ارسل الاميرال سيمور ثلاث دوارع من اسطوله لترسوا أمام السراي وتصون حياة الحضرة الخديوية . وهذا الحادث كان من جملة البراهين التي دلت على سوء مقاصد عرابي في اواخر عهد الثورة وعلى ترجيح رأي المعتقدين ان هذا الرجل كان في بدئ الثورة حسن النية ثم اصبح خائناً فاسد الطوية .

وبعد ظهر ١٣ يوليو رحلت جنود عرابي عن الاسكندرية وجاء زهراب بك الى سراي الخديوي يخبره برحيلها وبان الاميرال سيمور يريد انزال جنود بحرية الى رأس التين ويدعو الحضرة الخديوية الى بارجته فشكر الخديوي واعتذر وافصح عن رغبته في التوجه الى سراي رأس التين . وما وصل اليها حتى وجد الاميرال وبعض اركان حربه ينتظرونه في ساحتها ثم ارسل الاميرال ثلثمائة جندي من الانكليز ليحموا السراي وارسل فرقاً غيرها لتطوف بالمدافع في شوارع المدينة تسكيناً لخواطر العدد القليل الذي كان باقياً فيها .

أما الخسائر التي نجمت عن ضرب القلع والثغر فقد بلغت ٦٠٠ من الوطنيين وخمسة من الانكليز ما عدا الذين قتلوا في تلك الاثناء في طنطا والمحله الكبرى وسمنود وبعض الجهات الاخرى .

ولما رأى عرابي انه لم يبق قادراً على الدفاع في الاسكندرية فر هو ورفاقه الى كفر الدوار وأخذوا يحصنون على نية الدفاع ثم دعا الخديوي راغب باشا وامره ان يبلغ الاميرال سيمور ان كل ما يجريه عرابي مخالف للاوامر الخديوية وان الخديوي لا يسأل عن شيء يأتيه عرابي . وكتب

الجناب الخديوي أيضاً الى عرابي يأمره بالكف عن التجهيز واعداد العدد الحربية لأن الانكليز مستعدون لتسليم الاسكندرية بعد استتباب الأمن وتوطيد أركان الراحة وأمره بان يأتي الى رأس التين ليفاوضه في الأمر فأبى عرابي ان يطيع مولاه بدعوى ان مقاومة الاسطول الانكليزي لم يكن الا باقرار مجلس النظار وبموافقة درويش باشا المعتمد العثماني وان النظار أو بعبارة أخرى الحكومة هي التي أعلنت الحرب . فاذا كان الاميرال يطلب الصلح فهو يميل اليه بشرط ان يحفظ شرف البلاد والحكومة وطلب ان يسلم الاميرال المدينة ويرحل ببوارجه الى جهة أخرى . ثم أبى ان يحضر الى الاسكندرية وكتب الى يعقوب سامي في القاهرة يطعن على الحضرة الخديوية ويتهمها ببيع الوطن للانكليز . وما انتهى كتاب عرابي الى يعقوب سامي حتى كتب يدعو الاعيان ورجال الدين الى ديوان الحربية «١٧ يوليو سنة ١٨٨٢» فعقد مجتمعاً تحت رئاسة يعقوب سامي وكيل الداخلية قام في أثناءه جماعة من الخطباء المتطرفين اتهموا الخديوي بخيانة الوطن وقرروا ان عمله مخالف للشرع الشريف وان تستمر البلاد على الاستعداد الحربي . فلما علم الخديوي بما جرى أصدر أمراً بعزل عرابي قال فيه مانصه :

« ان سفرك الى كفر الدوار مصحوباً بالجند بدون ان تؤمر بالخروج منها وتعطيلك للخطوط الحديدية والبريد وأسلاك التلغرافات ومنعك المهاجرين في الاسكندرية من العودة لاوطانهم واستمرارك على اعداد التجهيزات الحربية وعدم قدومك الى الاسكندرية يوم استقدمتك اليها كل ذلك الجأني الى عزلك من وظيفتك فانت بمقتضى هذا الامر معزول

من الآن من نظارة الجهادية والبحرية » ٠ ثم كتب الى الباب العالي يخبره بعصيان عرابي وخروجه عن الطاعة ٠

ولما انتهى الامر الخديوي بعزل عرابي الى العاصمة عقد مجتمع آخر في نظارة الداخلية تقرر فيه ابقاء عرابي في منصبه للمدافعة عن الوطن وان تنبذ الاوامر الخديوية لانها مخالفة للشرع وللمصلحة الوطنية ٠ وهذه صورة القرار الذي اصدره المجتمع بهذا الشأن :

« بعد تلاوة الاوامر الصادرة من الخديوي أولا وآخراً وفيها الامر الصادر بعزل أحمد باشا عرابي وتلاوة منشورات عرابي باشا وبعد سماعنا ماعرضه وكيل الجهادية بصفة كونه رئيس المجلس المشكل لادارة أشغال الحكومة - وهو هل وجود الخديوي في الاسكندرية هو ونظارة تحت محافظة عساكر الانكليز يقتضي عدم تنفيذ أوامره أم لا ؛ واذا صدرت له أوامر من الخديوي هل يعمل بها أم لا ؛ رأينا ان وجود العساكر في الاسكندرية والمراكب الانكليزية في السواحل المصرية ووقوف عرابي باشا لمدافعة العدو يقتضي وجوب بقاء الباشا المشار اليه في نظارة الجهادية والبحرية مداوماً على قيادة العساكر ومتبعاً في أوامره المتعلقة بالعسكرية وعدم انفصاله من تلك الوظيفة ورأينا وجوب توقيف أوامر الخديوي وما يصدر من نظارة الموجودين معه في الاسكندرية كائنة ما كانت لاي من الجهات وعدم تنفيذها حيث ان الخديوي خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون المنيف ويلزم عرض قرارنا على الاعتاب العالية الشاهانية بواسطة وكيل النظار »

ولبث عرابي يحصن في جهة كفر الدوار ويشيع في البلادان الخديوي

متفق مع الانكليز على بيعهم الوطن فيزداد المصريون هياجاً وانحيازاً الى حزب الثورة . وقد بلغت القوات التي كانت تحت امرة عرابي في كفر الدوار اذ ذاك اربعة آلايات من المشاة وآلاياً من الفرسان وآلاياً من الطبجية وبطارية من مدافع الرش وعدد عديد من العربان . فلما رأى الانكليز اصرار عرابي اتخذوه حجة لارسال حملة تقاتله وتخدعه للخديوي فجمعوا أكثر حامياتهم في مالطا وقبرص وجبل طارق وأخذوا يرسلونها عن طريق السويس حتى بلغ مجموع القوات الانكليزية ١٤٠٠٠ من المشاة واربع فرق من الفرسان والف جندي من الطبجية ونحو ست فصائل من المهندسين وتسعة آلاف جندي من الهنود .

وفي تلك الاثناء كانت انكلترا قد اقنعت الباب العالي بوجوب ارسال أمر يعلن فيه عصيان عرابي فاصدر منشوراً بذلك وهذا نصه حرفياً :

« ان الدولة العلية السلطانية تعلن أن وكيلها الشرعي بمصر هو حضرة فخامتلو دولتلو محمد توفيق باشا . ثانياً : أن اعمال عرابي باشا جاءت مخالفة لارادة الدولة العلية ثم التمس من الجناب الخديوي العفو فعفا عنه ونال ايضاً من الحضرة السلطانية العفو العام . ثالثاً : ان الشرف الذي ناله أخيراً من الحضرة العلية السلطانية انما كان من تصريحه بالطاعة لأوامر مولانا السلطان المعظم الخليفة الاعظم . رابعاً : قد تحقق الآن رسمياً أن عرابي باشا رجع الى ذلاته السابقة واستبد برئاسة العساكر المصرية بدون حق فيكون قد عرض نفسه لمسؤلية عظيمة لا سيما وانه تهدد اساطيل دولة حليفة للدولة العلية السلطانية . خامساً : بناء على ما تقدم يعد عرابي باشا واعوانه عصاة ليسوا على طاعة الدولة العلية السلطانية . سادساً : يتعين

على سكان الاقطار المصرية حالة كونهم رعية مولانا وسيدنا الخليفة الاعظم ان يطيعوا أوامر الخديوي المعظم الذي هو في مصر وكيل الخليفة وكل من خالف هذه الاوامر يعرض نفسه لمسؤلية عظيمة . سابعاً . معاملة عرابي باشا وحركاته واطواره مع حضرات السادات الاشراف هي مخالفة للشريعة الاسلامية الغراء ومضادة لها بالكلية . »

وفي اواسط اغسطس وصل الجنرال ولسلي الى الاسكندرية واستلم قيادة الجنود الانكليزية وكانت حينئذ نحو خمسة وعشرين الفاً وارسل الانكليز فرقاً من جيوشهم عن طريق الاسماعيلية في ٢٣ اغسطس لتدخل في مصر فقابلهم العرابيون في معارك عديدة نذكر اهمها :

معركة القصاصين ومعركة التل الكبير

معركة القصاصين - هجم العرابيون على مراكز الانكليز في القصاصين بقصد الاستيلاء على سدود الترعة التي كانت في حوزة فرقة من الجيش الانكليزي . فاستمر القتال بين العرابيين والانكليز حتى هجوم الليل فلجأ حينئذ العرابيون الى الفرار تاركين على الحضيض قتلاهم مضرجين بدماهم بعد ان قاسوا من الاهوال اشدها وكابدوا من الخسائر اجسمها كما ذكر ذلك الجنرال غراهم في تقريره بعد انفضاض القتال . قال :

« بينما كان جيشي مستقراً عند سد الترعة في القصاصين اذ ظهر العدو في الصباح وكان يروم الكفاح . ففي أوان الظهر أطلق العصاة علينا ناراً حامية شديدة من مدافعهم فلم يلحق بنا أقل ضرر وفي الساعة الثالثة بعد الظهر أمرت فرساني بالرجوع الى مراكزهم فعادت فرقة الخيالة الى المحسمة وفي الساعة الرابعة تقدمت فرقة المشاة الاعداء نحونا وحاولت التغلب على

ميمنة جيشي واكراهه. فعندذلك أمرت فرقة الخيالة وفرقة المشاة بالتقدم نحو المحسمة وفي الوقت ذاته أشرت الى فرقة مشاة البحرية بالتقدم والسير على طول خط الترعة الجنوبي قصد الوقوع بالاعداء عن جوانبهم فأتم الكولونل تيرون هذه الحركات الحربية بتمام المهارة وكان رجاله يرمون العصاة بنار لاتخطئ المرمى الا فيما ندر . وفي الساعة الخامسة أمرت الجنرال لاو بالحمل على ميسرة العدو بما لدينا من الخيالة ففعل. وفي الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والاربعين أمرت الجيش بان يزحف على مواقع العصاة زحفاً عمومياً ثم وصلت الينا فرقة المشاة البحرية من المحسمة وتقدمت معنا مسافة فرسخين أو ثلاثة فلما رآنا العدو على هذا الانتظام واتخاذ أساليب الضيق عليه زحف الى الورى وفي الساعة الثامنة اتصل بي الخبر بفوز فرقة الخيالة وبعد ذلك بثلاثة أرباع الساعة عدت الى معسكري ناعم البال وكان رجالي تحت نيران العصاة في ثبات تام وقد ظهر لي ان قوة الاعداء كانت مؤلفة في هذه الواقعة من ألف خيال وثلاثمائة ألف من المشاة

معركة التل الكبير — كان في ذاك التل نحو ثلاثين ألف مقاتل وسبعة وسبعين مدفعاً . فزحفت الجنود الانكليزية اليهم بقيادة الجنرال ولسلي وكان عددها نحو ثلاثة عشر ألفاً ومعها ستين مدفعاً . واتفق ان جريدة الجوائب التي كان يطبعها أحمد فارس في الاستانة نشرت منشور جلالة السلطان القاضي باعتبار عرابي عاصياً . فأخذ الانكليز نسخاً منه وأرسلوه مع جواسيسهم الى العرابيين فوزعوه على الضباط وكبار الجيش فما اطلعوا عليه حتى يئسوا من الفوز لان عرابي كان يوهمهم كذبا ونفاقا انهم يحاربون صوناً لسلطة الحضرة السلطانية والمصلحة الوطنية معاً. ولما

علم عرابي بتوزيع المنشور جمع الضباط وشاورهم في الامر وحثهم كذبا ورياء على مواصلة الدفاع وأخبر قومه ان العدو لا يخرج ليلا من معسكره وأمر جنوده ان تستريح . على ان الجنود الانكليزية كانت تنوي عكس ذلك فأخذت تجد منذ أوائل الليل وفي طليعتها جماعة من الضباط المصريين المخلصين للحضرة الخديوية وعدد غير قليل من العربان يهدونهم الطريق ويدلونهم على المواقع . وكان الاميرالاي علي بك يوسف قائد المستطامين العرابيين عالما بذلك كله ففتح طريقا للجنود الانكليزية فمرت بين العساكر وأطلقت نيرانها على الخنادق والاستحكامات وفتكت بالجنود العرابية فألقت أسلحتها وفرت لا تلوي على أحد . وكان عرابي في مقدمة الفارين على جواد كريم وقد حاول بعض فرسان الانكليز ان يدركوه ولكنهم أخفقوا سعيا فتمكن عرابي من الوصول الى محطة ابي حماد ومنها ركب القطر وأمر السائق بالمسير فتوقف فقرع عليه بالسيف فخاف وسار حتى وصل الى القاهرة في يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢

وقد كتب الجنرال ولسلي تلغرافا الى الاسكندرية عن تلك الموقعة يقول فيه :

« في ليلة أمس أمرت جيشي بالاستقرار في القصاصين تحت الخيام فاستقر الى الساعة الواحدة والدقيقة عشرين بعد منتصف الليل مستعداً للمسير وحينئذ رجعت الى التل الكبير بقوة ١١٠٠٠ من المشاة المتسلحين بالحراب وألفين من الفرسان حاملي السيوف وستين مدفعا على عزم ان نهجم على التل الكبير عند الفجر . وكان عرابي ضاربا في ذلك الموقع الحصين بقوة عشرين الف مقاتل من المشاة و ٢٥٠٠ من الفرسان و ٦٠٠٠

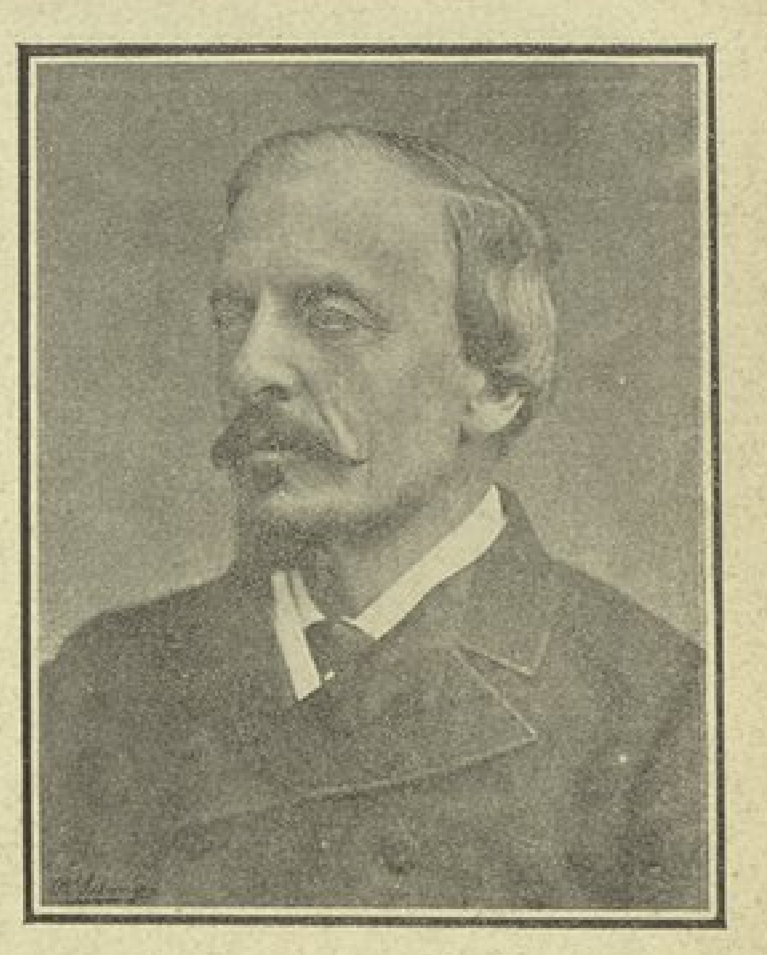
من العربان وسبعة وسبعين مدفعا . فسرت ليلا فقطعت مسافة ستة اميال كانت بيني وبين العصاة من غير ان القى مزعجا وكان مع فرساني في ميمنة الجيش بطاريتان والميسرة فرسان بأمرة الجنرال غراهم ووراءه فرسان بأمرة نجل الملكة وكان عن يسار الخيالة سبع بطاريات واثنان واربعون مدفعا وكان فرسان الميمنة مأمورين بقطع خط الرجعة على العصاة عند طلوع النهار . وكان هذا الترتيب مبنيا على نية الهجوم مرة واحدة على التل الكبير وكان كذلك . فاننا اندفعنا عليه بثبات وبأس وقد امتاز في البسالة الاي الملكة الارلندي وعلى الخصوص على الكيفية التي استولى بها على مهمات العصاة . وقد استولينا على عدة قطارات وكميات وافرة من المؤن والمهمات الحربية اما المدافع التي اغتنمناها فلا اعلم عددها الى الآن ولكنها كثيرة »

« وقد رأينا العصاة منهزمين الوفاً الوفاً ساعة هجوم الفرسان عليهم . فانهم القوا اسلحتهم وشمروا عن ساق الفرار بعدان انكبوا بخساير جسيمة جداً . وجرح منا الجنرال ولسن جرحا خفيفا والكولونل ونشرسون جرحا بليغا . وأصيب الماجور كولفل واندرود يروسمرفيل وقتل القائمقام ادوار واصيب الطبيب كايف برصاصة جرحته جرحا خفيفا وقتل السرجان هولس وجرح اربعة غير هؤلاء من الضباط . اما عرابي ففر الى الزقازيق على جواد سريع وجرح راشد باشا فى رجله وعلي باشا فهمي فى ذراعه . »

ولما وصل عرابي الى القاهرة عقد مجلساً من كبار الجندية واخبرهم بما حل برجاله فتباينت الآراء فيما اذا كان من الواجب مواصلة الدفاع او التسليم . فلما رأى البرنس ابراهيم باشا ابن عم الجناب العالي تضارب اقوالهم

نهض فيهم خطيباً يحثهم على مواصلة الدفاع فوافقه الحاضرون ولكن موافقتهم كانت ظاهرية لانهم كانوا موقنين ان النجاح لا يتم لهم والحظ لا يساعدهم . ولما ذهب عرابي وبعض المهندسين الى العباسية للنظر في التحصين والدفاع عارضه بعض الضباط قائلا له : « انك بجهلك وسوء طويتك قد احرقت الاسكندرية وتريد ان تحرق مصر فاذا لم يكن لك فيها ما يهمك فاعلم ان لنا فيها نساء واطفالا واملاكاً لا نسلم بضياعها تنفيذاً لاغراضك الشخصية الا تدري انك تعرض مصر للخطر بانشاء الاستحكامات وتجعل منازلها عرضة لكرات المدافع فنحن لا نوافقك على ذلك واني أقول لك بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن جميع الضباط الحاضرين فلا ترج منا مساعدة وقد كفى ما جرى » . وكان اكثر الضباط الآخرين موافقين لرأيه وحينئذ برح عرابي العباسية واخبر أصحابه بما جرى . وبعد المفاوضة الطويلة قرت آراؤهم على طلب الخضوع والعفو من الجناب العالي فارسلوا عريضتين . فابى الجناب الخديوي ان يقبلهما وامر بسجن علي باشا الرّوبي الذي أتاه بالعريضة الاولى واراد ان يقبض على عبد الله نديم الذي جاءه بالعريضة الثانية ولكنه تمكن من الهرب وبقي مختبئاً حيناً ثم سافر بعد سنوات الى الاستانة العلية حيث توفي .

وكان للانكليز جواسيس في نفس القاهرة فاخبرهم واحد منهم بانحطاط عزائم العرابيين فزحفوا بعد استيلائهم على التل الكبير وأخذوا يستولون على المدن التي يمرون بها بدون أن يجدوا مقاومة تذكر حتى اذا وصلوا القاهرة نزلوا في سفح المقطم « يوم ١٤ سبتمبر » وفي اليوم التالي دخلوا المدينة بلا ضرب ولا حرب ونزلوا في قصر النيل والمقطم والعباسية والقلعة



« الماركيز دوفرين »



شريف باشا

وكان في جملة الضباط الدوق دي كونوت شقيق جلالة الملك أدوارد . وكان في مقدمة ما فعلوه انهم قبضوا على عرابي ومحمود باشا سامي وبعض الزعماء وأودعوهم السجن . وبعدئذ انصرفت الافكار كلها الى تسكين الخواطر ومحاكمة العرابيين وعزل المديرين الذين لم يصدقوا القول والعمل للحضرة الخديوية . وأمر الخديوي بتعيين لجنة لتحقيق السرقة والقتل والحرق في القاهرة وبتعيين لجنة أخرى في طنطا وصدرت الاوامر بارسال من تقع عليهم الشبهات في المديريات . وفي ٢٥ سبتمبر حضر الجناب العالي الى القاهرة ومعه شريف باشا وسائر النظار والدوق دي كونوت والجنرال ولسلي والمستر مالت قنصل انكلترا . فأقيمت الزينات واطمأنت القلوب لقطع دابر العصاة وارجاع الأمن الى البلاد . ثم أمر الخديوي بتأليف اللجان لمحاكمة الزعماء العرابيين فتعينت هذه اللجن « وكانت محاكمة عرابي ورفاقه في اللجنة التي تحت رئاسة اسماعيل باشا أيوب في مصر » وأمل حل عقد الجيش المصري وتجديد تأليفه والاكتفاء بمحاكمة الضباط دون سواهم . فحكم على كثير منهم بالقتل . فأمر بتعديل الاحكام واستقرت الآراء على نفي احمد عرابي وطلبة عصمة وعبد العال حلمي ومحمود سامي وعلي فهمي ومحمود فهمي ويعقوب سامي وذيل الحكم بأن كل واحد منهم يعود بغير العفو يقتل . ثم أرسلوا الى جزيرة سيلان .

وهذه هي صورة التلغرافات التي أرسلها عرابي أبان الثورة الى الاستانة العلية يطعن بها على الحضرة الخديوية :

صورة تلغراف في غرة رمضان سنة ٩٩

«في يوم الثلاثاء ٢٥ شعبان سنة ٩٩ ابتدأت الانكليز بالضرب بمدافع

الدونانمة على اسكندرية واستحكاماتها والضرب تسبب عن طلبات من الاميرال الانكليزي وبلغت الى حضرة الخديوي وهو عرضها على مجلس النظار الذي عقد تحت رياسته بحضور دولتلو درويش باشا مندوب الحضرة السلطانية وكثير من ذوات البلاد ولما تحققت عند جميعهم ان الطلبات مضرة بالحكومة الخديوية ومخلة بشأن الدولة العلية قرّ رأيهم على معارضة طلب الاميرال ولو أدى ذلك للحرب وبناء على ذلك قرر المجلس المذكور بلزوم المدافعة وان لا تطلق المدافع من جهاتنا الا بعد اطلاق خمس مدافع من السفن الانكليزية وحين ابتدأت السفن بالضرب على مدينة الاسكندرية لم تقابلها الطوابي الا بعد عشرين طلقة حالة كونها على غير استعداد لاستمرار الاوامر وعدم الاستعداد فبهذه الاسباب تعتبر هذه المحاربة واجبة بوجه الحق والشرع وحيث انها صادرة من الانكليز ظلماً وعدواناً وان العسكرية المصرية الشاهانية ثبتت غاية الثبات في مراكزها وبذلت غاية جهدها في مدة الحرب التي استمرت نحو عشر ساعات ونصف الى ان تخربت الاستحكامات ومدينة الاسكندرية هدماً وحرقاً من مقذوفات السفن ذات المواد الالتهابية ثم تأخر الجيش خارج المدينة في موقع يصلح للقتال براً وفي حال القيام من المدينة دخل اليها الخديوي بحرمه وبرفقته دولتلو دويش باشا وانزل حرمه في البحر وأظهر انحيازه للانكليز وترتب الحرس عليه وعلى القره قولات من عساكر الانكليز واتخذ المصريين والجيش الشاهاني اعداء له وأرسل رسله الى المهاجرين ينادونهم بالصلح ويحثونهم على العود الى المدينة وبعد ان دخل بعضهم حرض عليهم عساكر الانكليز يقتلون ويبطشون بهم وبالعساكر المصرية الشاهانية

الذين كانوا خفراء عليه ثم صدرت أوامره الى المديريات بحصول الصلح وترك جمع العساكر والتجهيزات الحربية فكان أمره كامر بايتونس سواء بسواء وقد تحقق ما كنا عرضناه على الحضرة الفخيمة السلطانية فنرجو عرض ذلك على حضرة أمير المؤمنين نصره الله

صورة تلغراف تاريخ ٣ رمضان سنة ١٢٩٩

أشكو بثي وحزني الى الله وارفع لسدة أمير المؤمنين ما حل ببلادنا من تواطيء الخديوي مع الانكليز وميل دولتلو درويش باشا كل الميل لتعضيد الخديوي حتى بعد تحقيق انحيازه الى الانكليز ومرافقته له حين توجه اليهم بعد خلو مدينة الاسكندرية من العساكر مع انه كان الواجب على دولته ذمة وديانة ان ينصح للخديوي بان يتوجه معه الى العاصمة مقر الحكومة فيكون خلف الجيش الآن يترك جيش الاسلام الشاهاني وينحاز الى جيش العدو المحارب. فما ذكر يتضح جلياً ان العدوان الذي حصل من الانكليز ما كان الا باتحادهما معهم ولذلك صدر اعلان من الاميرال الانكليزي مقتضاه ان الخديوي مفوض له ادارة الاسكندرية موقتاً فنؤمل عرض ذلك الى اعتاب الحضرة الملوكانية أيدها الله

صورة تلغراف تاريخ ٨ رمضان سنة ١٢٩٩

اعرض للسدة العلية السلطانية ان الشعب المصري الشاهاني لما رأى اتحاد توفيق باشا مع دولة الانكليز على وقوع الفرق بيننا وبين متبوعنا مولانا أمير المؤمنين لشق عصا الاسلام معاذ الله وتحقق له ذلك من الحرب التي اثارتها علينا الانكليز بغتة اجتمعت كلمة اهل البلاد على حفظها والدفاع عنها وتسابقوا للنظام في سلك الجهادية حتى انتظم عندنا

جيش عظيم جرار وكذلك تجمع من قبائل العربان كل شاكي السلاح وقد رتبنا العساكر والعربان في النقط المهمة وأصبحت قوتنا البرية عظيمة مع اعداد الذخيرة والمؤونة لهـذا الجيش الشهاني وفي كل وقت تنطلق الالسنة بالدعاء لامير المؤمنين وتأييد شوكته والشعب باجمعه واثق بان العظمة الشهانية تحل مشاكله التي جلبها عليه توفيق باشا اما المدافعة عن البلاد واهلها والحقوق السلطانية فهي من الواجب علينا وفي كل حال الامر لمن له الامر افندم .

....

وبعد استتباب الامن قدم اللورد دوفرين فدرس الاحوال المصرية ووضع تقريره المشهور وأرسله الى لندرا في ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ وقد بحث فيه مليا في حالة السياسة والمالية والقضاء ودين الفلاح . ثم ارتأى الغاء المراقبة الفرنسوية الانكليزية فاستاءت فرنسا ولكن أحجامها عن مشاركة انكلترا في احتلال مصر جعل حجتها ضعيفة في المقاومة ثم عين السير أوكلاند كولفن بصفة مستشار مالي يحق له أن يحضر جلسات مجلس النظار .

ومنذ ذلك الحين أخذ الانكليز يصرحون في الظاهر انهم لا يريدون البقاء في مصر بل يرغبون في تأييد سلطة الجناب العالي . الا انهم أخذوا يفعلون كل مايؤيد سلطتهـم ويمحوا السلطة المصرية . وشعر دولة الوزير الخطير رياض باشا انهم يميلون الى التساهل مع العرابيين فقدم استقالته من نظارة الداخليـة وكان دولته أول من أراد اعـدام عرابي لكن السياسة الانكليزية حالت دون مرامه . فكان لعمله وقع عظيم ولهجت به الالسن والاقلام واتخذ دليلا على انفته وصدقه في خدمة البلاد . وفي أول مايو

سنة ١٨٨٣ صدر الامر الخديوي بناء على رأي اللورد دوفرين بتأليف مجالس المديريات ومن حقوقها أن تضع رسوماً جديدة بعد موافقة الحكومة . وبتأليف مجلس شورى القوانين ومن حقوقه النظر في كل قانون أو لائحة غير انه لا يستطيع أن يجبر الحكومة في شيء . وبتأليف الجمعية العمومية ومن حقوقها النظر في الضرائب الجديدة ورسوم العقارات والمنقولات والعوائد الشخصية . وبعد حين قليل تمكن الانكليز من المالية والحربية والقضاء والبوليس ولبثوا يتدرجون حتى أصبح حكمهم مطلقاً . واستصدروا العفو الخديوي عن عرابي في العام الماضي وعن محمود سامي قبله بعد أن مات بعض الزعماء المنفيين في جزيرة سيلان . وليس لمجلس الشورى ولا للجمعية العمومية ولا لمجالس المديريات أن يفعلوا شيئاً الا بعد موافقة الانكليز وليس في وسع الجندي المصري الآن أن يستل سيفاً أو يغمده الا باذن رئيسه الانكليزي . وكلما دقق المرء في حوادث الثورة العرابية واستطلع فيها آراء العارفين ازداد ترجيحاً لثلاثة أمور . الاول ان الانكليز كان لهم يد في الثورة العرابية وانهم استمالوا عرابي وأصحابه ان لم يكن في أول الثورة ففي أواخرها . والثاني ان الذهب كان له دور مثل دور المدافع . والثالث ان فرنسا أخطأت في عدم مشاركتها للانكليز في الاحتلال لأن احتلال دولتين يرجى معه الجلاء اكثر مما يرجى بعد احتلال دولة واحدة مثل انكلترا . أما وعود الانكليز بالجلاء فقد كانت كثيرة بعد الثورة العرابية والله أعلم متى تحقق ...

...

وبينما كان عرابي وأصحابه يلغمون الصدر بلغوم الاحقاد والبغضاء في وادي النيل (سنة ١٨٨١) استعداداً لبلوغ غايتهم . كان رجل نوبي يدعى

أحمد محمد بن عبد الله يدعي انه المهدي ويسعى لشق عصا الطاعة على الحكومة المصرية في السودان ويجمع المريدين والاتباع فالتف حوله عدد كبير من السودانيين . ولما أبى ان يحضر الى الخرطوم عملا بأمر رأوف باشا الذي كان وقتئذ حكمدار السودان أرسل لمقاتلته ٣٠٠ من رجاله فلم ينالوا منه مراماً بل رجعوا خاسرين فازداد عدد أنصاره حتى خشي استفحال أمره فارسل سعيد باشا مدير كوردفان جيشاً كبيراً الى جبل الغور الواقع شمالي فشوده فلم تفز الحكومة السودانية منه بشيء ثم أرسلت راشد بك فقتله المهدي وشتت رجاله وغنم مؤنه وذخائره . وما كانت أوائل سنة ١٨٨٢ أي سنة الثورة العرابية حتى عظم شأن المهدي في السودان . وبعد حين جمع ستين ألفاً وحاصر العبيد حيث كان نحو ستة آلاف جندي مصري فقط . ثم هاجمها دفعتين فصدته الجنود المصرية التي كانت مسلحة باثني عشر مدفعاً ولبث المهدي محاصراً للعبيد الى أوائل سنة ١٨٨٣ فاستولى اليأس على حاميتها واضطرها ضيق الحال الى التسليم فتم الامر بتسليمها للمهدي في كوردفان كلها . وكانت الحوادث المتقدمة الذكر أكبر مساعد له على زيادة اتباعه وأنصاره .

ولما تفاقمت الحوادث السودانية أرسلت الحكومة المصرية في أول فبراير من سنة ١٨٨٣ حملة مؤلفة من ١١ ألف مقاتل بقيادة هيكس باشا لانقاذ العبيد لان خبر تسليمها لم يكن قد ورد على مصر فوصلت الحملة أولا الى الخرطوم ثم زحفت الى جهة العبيد . ولكن الاعداء كانوا قد نصبوا لها مكيدة في الصحراء فهلكت مع قائدها ثم توالى فشل جنود الحكومة في جهات أخرى .

ولم يرد خبر هلاك هيكس باشا وحملته الا في ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٨٤ وكانت وزارة شريف باشا قد اتفقت مع الحكومة المصرية قبل ورود هذا الخبر على ان ينقص عدد جيش الاحتلال الى ثلاثة آلاف رجل وان ينقل من القاهرة الى الاسكندرية وبور سعيد حيث يبقى الى وقت الجلاء. وبعد ذلك بتسعة أيام خطب اللورد دربى في قصر غلدهول فاعرب عن أمله بان جميع الجنود الانكليزية تبرح الديار المصرية في أوائل سنة ١٨٨٥ الا انه بعد ابادة حملة هيكس باشا طلبت الحكومة المصرية بناء على مشورة بعض كبار الانكليز أن ترسل انكلترا جنوداً انكليزية لمساعدة الجنود المصرية وتأييد السلطة الخديوية في الخرطوم فلم تجب انكلترا بشيء من هذا الوجه بل أصرت على وجوب ترك السودان وكان أول المشيرين به السير افلن بارنج . ولم تتبع انكلترا هذه السياسة الا رغبة في توطيد حقوقها باهراق دم أبنائها في سبيل خدمة مصر اذ لا يخفى ان بقاء السودان متروكاً يجعل مصر في حاجة الى انكلترا من جهة ويوطد لانكلترا حق دم ابنائها من جهة أخرى . وهي سياسة بالغة منتهى البراعة ولكنها بالغة منتهى الطمع والشجع في وقت واحد . ولما رأى عقلاء المصريين اصرار انكلترا على اخلاء السودان عظم الامر عليهم وأبى شريف باشا رئيس الوزارة ان يرضى به . ولقد كان الاستياء شديداً الى حد ان السير افلن بارنج أشار بزيادة عدد جيش الاحتلال بعد انقاصه خوفاً من الهيجان . وفي تلك الاثناء ارتأى المغفور له توفيق باشا ووزراؤه أن يطلبوا ارسال جنود عثمانية لتأييد السلطة الخديوية في السودان . وقيل انهم لم يروا هذا الرأي الا رغبة في تخويف انكلترا من إحباط سياستها فاجابت انكلترا بانها

لاترى مانعاً في ارسال الجنود العثمانية الى السودان على شرط ان تتحمل الدولة العلية نفقات حملتها . فحينئذ عدل الخديوي ووزراؤه عن هذا الرأي لعلمهم ان الحكومة العثمانية لاترضى بتحمل النفقات وربما لم تكن ترضى أيضاً بارسال الحملة ولو جعلت النفقات على حساب غيرها اذ لو كان من رغبتها ان ترسل جنوداً لأرسلتها أيام الثورة العرابية . ولكن شريف باشا بقي مصراً على رفضه اخلاء السودان متمسكا بقوله المشهور « اننا اذا تركنا السودان فهو لايتركنا » . وفي تلك الأثناء ورد تلغراف من لندرا مفاده ان كل وزير لايتبع نصيحة الحكومة الانكليزية مادامت جنودها في البلاد المصرية يجب عزله واستبداله بوزير آخر لايعارض ولا يعاكس فيما يريده كبار المحتلين . وقد كان السير افلن بارنج صاحب هذا الرأي .

ولما استقال شريف باشا من أجل السودان دعا الخديوي رياض باشا وعرض عليه ان يكون رئيساً للوزارة فأبى . وفي تلك الأثناء أرسلت وزارة انكلترا تقول الى الخديوي انه اذا لم تؤلف وزارة جديدة في خلال أربع وعشرين ساعة استلم السير افلن بارنج زمام الوزارة بنفسه . فحينئذ حار الخديوي في أمره ودعا اليه نوبار وفاوضه في الامر فرفض نوبار أولا أن يقبل رئاسة الوزارة ولكنه عاد فرضي بها لعدة أسباب أهمها انه لم يكن يرغب في انتقال زمام الوزارة الى الانكليز بل كان يرى أنه من العبث وسوء السياسة أن يقاوم المصريون دولة احتلت بلادهم حربياً بعد أن قهرت الثائرين ثم انه كان يؤمل أن يبذل كل الجهد في اخلاء السودان تباعا على ما يوافق المصلحة المصرية أكثر مما لو كان اخلاؤه والوزارة انكليزية محضة . وزد على كل ماتقدم أن جميع



«غوردون پاشا»

«هیکس پاشا»

الدول كانت معرضة في ذاك الوقت عن مصر لاتمد لها يداً ولا تعضدها بمساعدة

ولنعد الآن الى تتمة حوادث السودان فيرى القاري من شدة تفاقمها عذراً آخر لنوبار الذي لم تكن المالية المصرية تساعده في ذاك الحين على تحمل النفقات العظيمة كما أن السياسة كانت تعاكس كل راغب في ابقاء الجنود المصرية في السودان وزد على ذاك كله ان الفشل كان متواليًا على الجنود المصرية في كل جهة من السودان. فعثمان دقنه أحد قواد المهدي كان يحاصر توفيق بك محافظ سواكن بعدد عظيم من الاعداء مع ان توفيق لم يكن لديه في سنكات سوى ستين رجلا ولكنه أظهر من البأس والحزم مايخلده التاريخ وبقي يحاول ويطاول حتى تمكن من التحصين فأبى أن يسلم لعثمان الذي تهدده بالقتل ان لم يقدم الطاعة . على أن قائد المهدي تمكن بكثرة رجاله من مهاجمة حصن توفيق بك وقتل بعض رجاله ولكنه لم يفز به. ثم حاصر الاعداء توكار وتقدموا الى سواكن فارتدوا عنها خاسئين. وفي أواخر سنة ١٨٨٣ أرسلت الحكومة حملة باكر باشا لتنقذ الحاميات ثم تزحف الى بربر لاعادة المواصلات بينها وبين سواكن . فسار باكر باشا عن طريق مصوع وحدثت معارك شديدة بينه وبين الاعداء اسفرت عن استيلاء هؤلاء على سنكات وتوكار وعن قتل توفيق بك . ثم اضطر باكر باشا للرجوع الى سواكن وبعد حين رجع الى القاهرة وأرسلت انكلترا الاميرال هيوت بدلا منه الى سواكن فحينئذ حدثت الازمة الوزارية التي تقدم شرحها . وفي أوائل سنة ١٨٨٤ أرسلت الحكومة الانكليزية غوردون باشا أحد رجالها المشهورين لينظر في حالة السودان وسلامة

الجنود المصرية بعد ان تقرر اخلاء البلاد الداخلية السودانية. فسار غوردون الى السودان ليرى أفضل الطرق لانقاذ الحاميات مع ابقاء سواحل البحر الاحمر وكان من العارفين بالامور السودانية . وفي اليوم الثاني لوصوله القاهرة أصدر الخديوي أمراً عالياً بتوليته جميع الاقطار السودانية . ولما وصل غوردون الى بربر قال للاهالي ان تجارة الرقيق مباحة وان السودان اصبح بلاداً مستقلة عن مصر وان المهدي أقيم سلطاناً على كوردفان . ثم سار الى الخرطوم فتلقاه أهلها بالترحاب فأخذ يستميلهم بأساليب اللين والكلام الموافق لاخلاقهم وأميالهم . ولكنهم مالبثوا ان نزعوا الى الثورة فأوجس غوردون خيفة من تعاظم شوكة المهدي وكتب الى الحكومة الانكليزية ينصح لها بوجوب قهره واخضاعه مخافة ان يزداد أمره استفحالا فيزحف على حدود مصر . ثم أشار بترك سواكن ومصوّع وأخذ من جهة أخرى يسالم السودانيين ريثما ترد عليه النجدات الكافية . وكان قد كتب الى المهدي انه أمر بتعيينه سلطاناً على كوردفان فاجابه المهدي ساخطاً رافضاً هذه الهبة وعد كتابة غوردون شيناً وعاراً عليه وأخذ يرسل رجاله في السفن حتى حاصر الخرطوم وأصبح حصارها تاماً في أواخر مارس سنة ١٨٨٤ فازداد الحاح غوردون على الحكومة الانكليزية بوجوب ارسال النجدات وكتب الى السير افلن بارنج بمصر والى أصدقائه في انكلترا. وقيل انه كتب الى السير افلن مايلي : «علمت انك لاتريد ان تنجدنا فاذا لم ترد النجدات كنت حراً ان أفعل ماتقتضيه الاحوال فاذا تمكنت من المقاومة كان ذلك خيراً والا فاني أرجع الى خط الاستواء (لاعتقاده انها أفضل طريق للنجاة) وحينئذ يبقى العار على من يهمل حاميات سنار وكسله

ودنقله وبربر . واني اعلم علم اليقين ان الحكومة الانكليزية ستضطر الى محاربة المهدي في أصعب الاحوال اذا أرادت حفظ الامن في الديار المصرية» . فلما رأى السير افلن بارنج الحاح غوردون كتب الى انكلترا وقر رأي الحكومة الانكليزية على ارسال حملة دعتها الحملة النيلية بقيادة اللورد ولسلي (قائد حملة سنة ١٨٨٢) وكانت مؤلفة من سبعة آلاف رجل . وقبل ان سارت الحملة ذهب الماجور كتشنر (اللورد كتشنر) في مقدمتها ليستطلع الاحوال فكانت جميع الاخبار تدل على سوء الحال . وفي ٤ نوفمبر من السنة نفسها كانت الحملة قد برحت دنقله وفي أثناء زحفها تلقى اللورد ولسلي رسالة من غوردون قال له فيها اني لا أستطيع المقاومة في الخرطوم أكثر من أربعين يوماً . وبينما كان الجنرال ولسلي في كورتي ورد عليه خبر سقوط الخرطوم وقتل غوردون وعدد كبير من الاوربيين فارسل تلغرافاً الى حكومته يخبرها فيه بما جرى فأمرته بالرجوع . فاخبر الحملتين اللتين أرسلتا الى المتمة وأبو حمد وذاك بعد ان قتل الجنرال ستيوارت والجنرال ارل وعدد غير قليل من الضباط والجنود الانكليزية . وكانت الحكومة الانكليزية قد أرسلت حملة الى سواكن بقيادة الجنرال غراهم لفتح طريق بربر فمدت سكة حديدية الى عطوة وطنبوك بعد مقاساة العناء العظيم بسبب اعتداء العربان . وما كان شهر مايو سنة ١٨٨٥ حتى أخلي السودان من الجنود الانكليزية والمصرية الى حلفا وكروسكو وتركوا للعصاة ما وراءها الى ان تأتي الفرصة الموافقة . وبعد ذلك بقي المهدي في الخرطوم يحشد الجيوش لافتتاح القطر المصري ولكنه أصيب بمرض الجدري ومات فظن الناس ان موته يميت شيئاً من روح الثورة في صدور السودانيين

على ان الحالة بقيت على منوالها وجلس ابن أخي المهدي خلفاً له وعظمت النخاسة والمظالم والمغارم . ثم سافر اللورد ولسلي وخلفه الجنرال غرنفيل على الحدود المصرية وحدثت بين جنود مصر والدراويش عدة معارك كان النصر فيها للجنود المصرية . وبقيت الحال كذلك حتى مل الدراويش مهاجمة الحدود ولم نعد نسمع سوى أخبار مناوشات قليلة وتم الامر لخليفة المهدي عبد الله التعايشي . ولا تسل عما ألحقه بالبلاد من المصائب والاهوال والضرائب الفوادح ولبث صاحب الامر والنهي الى ان سار كتشنر باشا سنة ١٨٩٦ بحملته وفتح أم درمان كما سترى .

أما ما كان من شؤون مصر فان الوزارة النوبارية فيها كانت كالسفينة الصغيرة تتقاذفها أمواج المتاعب والاغراض والسياسة الداخلية والخارجية اذ ان الحكومة كانت ضعيفة والاحوال مختلة معتلة والمالية في أشد العسر ولو لم يكن عقل نوبار يدير دفة تلك السفينة لانقلبت في بضعة أشهر . وكان اذ ذاك المستر كليفورد مديراً عاماً للاصلاح فسر باستلام نوبار زمام الوزارة أبلغ سرور واتفق معه في بدء الامر اتفاقاً محكما وقبل برأي نوبار الذي اراد ان يعينه وكيلا للداخليـة الا ان المستر كليفورد كان موصوفاً بالعناد والاصرار على رأيه فلم يلبث ان وقع الخلاف بينه وبين نوبار واشتد بينهما على وجه خاص في مسألة البوليس . فكليفورد لويد كان يطلب ان يكون البوليس كله تابعاً لمفتش عام مقره في العاصمة ونوبار كان يطلب ان يكون تحت أوامر المديرين والمحافظين ومأموري المراكز كما نراه في هذه الايام واتفق في ذاك الحين ان الخلاف وقع أيضاً بين كليفورد والسير بنسن مكسويل في الحقانية . فلما رأى نوبار عناد الرجل وقلة احترامه

لآراء رؤسائه ضاق صدره ونفذ صبره وذهب الى السير افلن بارنج وقدم استقالته فاجابه معتمد انكلترا ان السير كليفورد سيعزل ثم عزله في شهر ابريل سنة ١٨٨٤ أي بعد استلام نوبار لزمام الوزارة بنحو ثلاثة أشهر فكان ذلك فوزاً لسياسته . وقد أشاع بعض مبغضي نوبار انه لم يقنع السير كليفورد بقبول وكالة الداخلية الا ليجعله مرؤوساً تحت أمرته ثم يقذف به من حالق كما فعل . ولكن نوبار كان أسمى خلقاً وتبرأ مراراً من هذه الحيلة التي نسبت اليه كذباً وبهتاناً وقال انه لم يفعل مافعله الا حباً بالاصلاح . ثم وقع خلاف شديد بين نوبار والسير ادغار فنسنت الذي كان مستشاراً مالياً بسبب التقتير الشديد الذي اراده المستشار وشفع بخلاف آخر مع السير كولن سكوت منكريف وكيل الاشغال لان نوبار كان يود تقييد مفتشي الري والوكيل يود اطلاق أيديهم . أما السير افلن بارنج فقد انحاز في هذه المرة الى تعضيد المستشار المالي ووكيل الاشغال فتكدر كاس الصفاء بينه وبين نوبار

وفي تلك الاثناء عقد مؤتمر في لندرا حضره اللورد كرومر وكثيرون من اعضاء مجلس النواب الانكليزي للنظر في المسألة المصرية وترتيب احوال المالية التي كانت في أشد الضيق والاعسار . وفي هذا المؤتمر عرضت الحكومة الانكليزية ان تضرب موعداً لاخراج جنودها من مصر بشرط ان تتفق الدول الاوربية على مسألة الاموال اللازمة لمصر وعلى انقاص معدل الفائدة المذكورة في قانون التصفية ولكن لحسن حظ انكلترا رفضت فرنسا ما اقترحته الحكومة الانكليزية في الشؤون المالية رغبة في حماية مصالح اصحاب الديون الفرنسويين وارتياباً بكل تدبير تتخذه

انكلترا في اي امر من الامور الا انها اخطأت في هذا المؤتمر خطاء جديداً فلو وافقت انكلترا على مطالبها لما خسر الفرنسويون ولاضطرت انكلترا الى اجلاء جنودها على وجه من الوجوه ثم انحل المؤتمر على غير نتيجة .

وعاد جناب اللورد من لندرا مسروراً في الباطن بما أفضى اليه المؤتمر ولبث الخلاف بينه وبين نوبار . وكان نوبار يشكو من أن انكلترا تكلف الموظفين المصريين ما فوق طاقتهم وتفرض عليهم أموراً فاذا قبلوا بمشورتها واسفرت عن نتيجة غير راضية تخلت عنهم ويستشهد بمسألة البوسفور أجبسيان التي لم يفعل فيها نوبار شيئاً الا بمشورة انكلترا ثم اضطرته فرنسا للاعتذار رسمياً لان البوليس دخل بيت فرنسوي ويستشهد أيضاً ببعض أمور مالية . ثم استمال نوبار اليه المرحوم الخديوي السابق وأرسل رسولا الى انكلترا يشكو من أن جناب اللورد كرومر ترك الخديوي صفراً في بلاده فقابلت الحكومة الانكليزية الرسول بالاعراض وأبلغت توفيق باشا انها تأمل قبول مشورتها في الداخل اذا كان يريد حمايتها في الخارج فظن حينئذ الخديوي ان نوبار لم ينصحه نصح اخلاص وأصبح في جملة مقاوميه

وفي شهر يونيو اسقطت وزارته لسبب طفيف ليس بالسبب الصحيح لان الباعث الحقيقي خلافه مع الخديوي ومعتمد انكلترا وكبار الانكليز وخلاصة ما اجمع عليه اكابر الكتاب من اللورد ملنر الى اصغر كاتب ان نوبار ادى للبلاد خدمات جليلة عظيمة في مدة هذه الوزارة واظهر من قوة الدراية ما يدل على سمو مداركه ورجاحة عقله . وانما الذي سبب سقوط وزارته هو انه كان يحب الاصلاح على رأيه . واذا كان معتقداً كل الاعتقاد ان هذا الرأي او ذاك حق وصواب فلم يكن يتحول عنه مهما عظمت

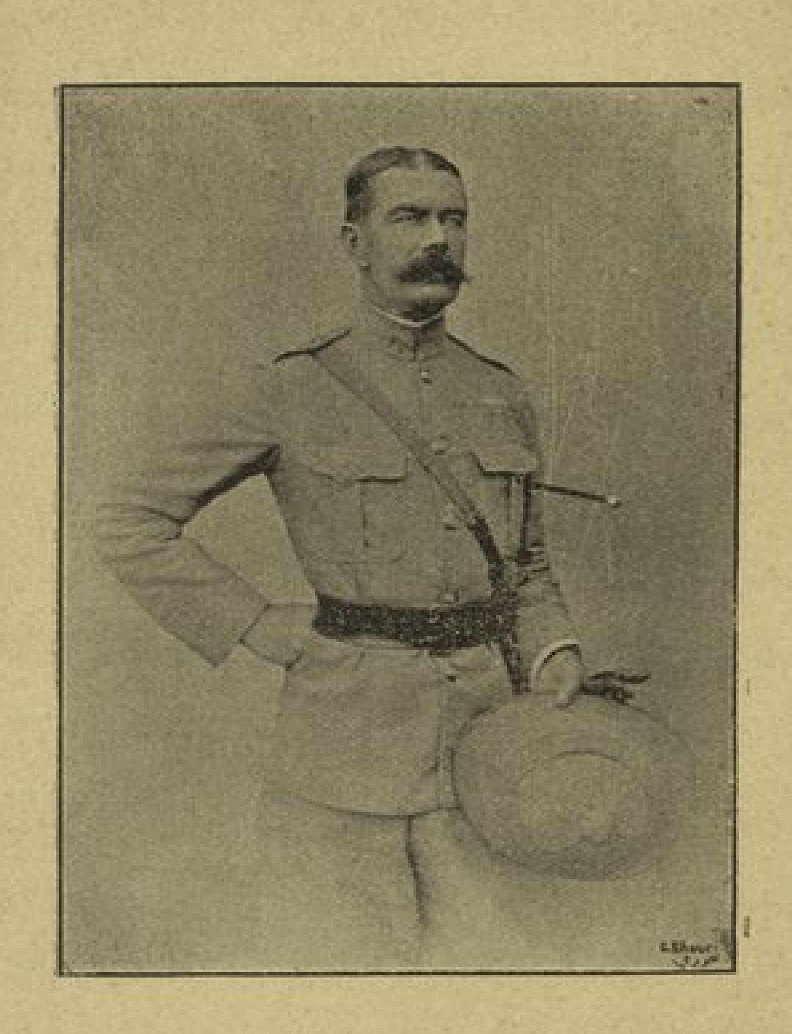
معارضته ولم يكن اصراره لمجرد العناد بل لمجرد اعتقاد الصواب . ولذلك كان الانكليز نفوسهم حتى خصومه منهم يجلون ويعظمون شأنه . فان اللورد كرومر الذي كان اعظم عامل في اسقاط هذه الوزارة عاد فرضي بتسليم نوبار مقاليد الرئاسة الوزارية في سنة ١٨٩١ . ولم يلاق نوبار في هذه الوزرة شيئاً من المصاعب والمتاعب التي لاقاها لان الحالة المالية كانت قد تحسنت والخوف من افلاس الحكومة قد زال او كاد . ولذلك كان الوفاق بينه وبين كبار المحتلين اكثر أحكاماً مما كان عليه في الوزارة الماضية فنجح في اكثر المطالب التي لم ينجح بها سابقاً وليس من العبث ان نذكر ما كتبه بيده من الآراء المتعلقة بالداخلية والبوليس قال :

« في أواخر مدة الوزارة الرياضية اشار اللورد كرومر بتعيين وكيل للداخلية عند اقتضاء الحال يكون من الرعايا الانكليز وكان اللورد يظن أن تعيين الوكيل يكون له تأثير حسن في اجراء الاشغال على محور الترتيب والنظام والمثابرة الواجبة في كل ادارة ومع ذلك فقد صرح لي اللورد بأنه كان مستعداً كل الاستعداد لفحص كل مشروع يراد به تنظيم نظارة الداخلية ويكون محتوياً على الضوامن الكافية لحسن سير الاعمال وموافقاً للمراقبة الانكليزية التي حفظها كبار المحتلين لنفوسهم . واني منذ سنة ١٨٨٤ طلبت اعادة تنظيم الداخلية ولست بحاجة الى الكلام على نظام البوليس كما أراده اللورد دوفرين . فان الجميع يعرفون ان اللورد المشار اليه جعل السلطة مثناة في الداخلية أي سلطة المفتش العام وسلطة الناظر فجاء ذلك موافقاً لمصلحة المفتش العام المعروف رسمياً بأنه مسؤول عن الأمن العام في البلاد المصرية كلها فكان يفعل ما يشاء . ولست بحاجة أيضاً للكلام عن الاضطرابات

الادبية والمادية وقلة الأمن في القرى مما نشأعن تثنية السلطة في الداخلية ولا يزال موجوداً في المديريات وفي نفس النظارة لان الجميع يعلمون ذاك كله . فبناء على ماتقدم كان الشرط الأول المحتوي على الضوامن النظامية لتنظيم الداخلية هو الشرط الذي يؤدي اجباراً الى الغاء وظيفة المفتش العام في البوليس والغاء نظام هذا البوليس نفسه والعودة الى النظام القديم الذي يقضي بأن كل مدير يكون مسؤولا عن الأمن في مديريته وبأن يعين في المديريات بوليس يكون المديرون رؤساء له .

هذا ما سعيت اليه وقد أراد المستر غورست ان يعضدني فيه ثم ان قوة البوليس الحاضرة تبقى على هيئتها العسكرية ريثما تتقدم تباعاً وتكتسب صبغة الهيئة الملكية التي كانت لها في سالف الزمان . وفي هذا التحويل في هيئة البوليس يعين ضابط من الداخلية لمراقبة الفصائل ونظامها وملابسها . أما الضباط الاجانب المقيمون في المديريات في وظائف ثانية فيدعون الى نظارة الداخلية في القاهرة وهي توجد لهم وظائف مع ضباط البوليس الحالين وتلحق عدداً منهم بنظارة الداخلية بشرط ان لا يكون لهم شيء من الاختصاص الاجرائي بل يبقون تحت امرة الداخلية لاجراء التحقيقات أو القيام بمهمات معينة الغايات »

ثم ذكر نوبار انه كان يود أن يعين جناب المستر غورست مساعداً في الداخلية مع بقائه وكيلا لنظارة المالية ولكن اللورد كرومر عارض في الامر لاعتقاده ان مشاغل المالية تحول دون الوقت اللازم لمساعدة نوبار ولكنه رضي بان يترك المستر غورست المالية ليكون وكيلا للداخلية ثم يعين موظف آخر بدلا منه في نظارة المالية .



كتشنر باشا

ويعلم القراء اليوم ان الحكومة لاتزال تجري مبتدئياً على رأي نوبار فان بوليس العاصمة مستقل عن بوليس كل مديرية من المديريات والمدير هو صاحب الأمر الاول . واذا لم تكن الحكومة جارية في كل التفاصيل الصغيرة والكبيرة على رأي نوبار فان ذلك لايمنع ان يكون هو الحاصل على النظام الحالي ولا يخفى ان البوليس لايزال حتى الآن سبب الشكوى ولكن الشكوى من رجاله هي أعظم من الشكوى من نظامه .

وكانت مسألة البوليس أهم المسائل التي حدثت في مدة الوزارة الاخيرة لنوبار وقد نجح فيها نجاحاً تاماً ولبث موضوعاً للتجلة والاكرام محترما في شخصه ورأيه غيوراً على مصر ومصالحها الى ان شاء الله ان يحرم هذه الديار من خدماته الجليلة . فاتفق انه وقع بينما كان يوماً يعاين أطيانه في شبرا فكسر رجله وانحرفت صحته فبقي مدة ثم استقال من تلقاء نفسه في ١١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ . وقد استشاره المحتلون في مسألة استرجاع السودان فوافق عليها كل الموافقة وبعد حين سافر الى باريس ولبث فيها وكان الداء قد اشتد عليه واصابه خراج في الامعاء فعمل له أشهر الاطباء عملية جراحية فلم تفلح .

...

وفي ٢١ مارس سنة ١٨٩٦ برح الجنرال كتشنر سردار الجيش المصري القاهرة لاستلام قيادة حملة السودان وأول مناوشة حدثت بينها وبين الدراويش كانت في أول مايو من السنة المذكورة . وفي أول يونيو قسم السردار قواته الى قسمين سار أحدهما عن طريق النيل ثم التقت الحملتان وأول معركة كبيرة حدثت بينها وبين الدراويش خسر فيها هؤلاء نحو ألف رجل بين قتيل وجريح وخمسمائة أسير وفي جملة القتلى نحو أربعين

زعيما اما خسارة الجنود المصرية فلم تزد على ماية قتيل وجريح . وفي ١٩ سبتمبر احتل السردار الحضير وبعد أربعة ايام دخل دنقله وكورتي ومروى ثم سائر تلك الجهات حتى الشلال الرابع . وفي اوائل سنة ١٨٩٧ اخـذ السردار بمد السكة الحديدية من وادي حلفا الى ابو حمد اجتناباً لمصاعب النقل ولما تم جانب كبير منها زحف الجنرال هنتر الى ابو حمد وقهر فيها الدراويش في ٧ أغسطس وكان عددهم ألف وخمسمائة فقتل وجرح منهم نحو ألف وثلاثمائة ثم استولى على بربر وما جاورها . وفي ٣١ اكتوبر وصلت السكة الحديدية الى أبو حمد . وفي ١٨ ابريل سنة ١٨٩٨ قهر السردار الدراويش في العطبره في معركة كبيرة وقتل منهم نحو ثلاثة آلاف وأسر ألفين ولم تخسر الحملة سوى ٦٠٠ بين قتيل وجريح . وفي ٢ سبتمبر حدثت المعركة الكبرى عند أم درمان وكان عدد جنود الحملة المصرية بين انكليز ومصريين لايزيد عن ٢٢ ألفاً مع ان عدد الدراويش كان نحو خمسين ألفاً ولكن معظمهم كان مسلحاً بالرماح والحراب وعطلا من كل ترتيب ونظام وقد بلغت خسارة الدراويش ١١ ألف قتيل و١٦ ألف جريح و٩ آلاف اسير . ففر الخليفة التعايشي بعـد ان دفن أمواله وكانت هـذه المعركة الضربة القاضية عليـه . وفي ٢٤ نوفمبر من سنة ١٨٩٩ ادرك ونجت باشا الخليفة وقتله والف رجل من الذين فروا معه واسر ثلاثمائة . وهكذا خمد النفس الاخير من تلك السلطة الاستبدادية وقد شهد الجميع بان الجنرال كتشنر اظهر كل مايلزم من التروي والتأني والدراية في مسير الحملة . فلم يكن يجتاز خطوة الا بعد ان يعرف عاقبتها لان الحملات الماضية علمته كيف تكون نتيجة التهاون والاقدام على المجهولات .

وكان نوبار في أثناء اشتداد المرض عليه يذكر مصر ويتشوق الى معرفة أخبار الحملة السودانية التي وافق على ارسالها فكان كلما بلغه خبر نصر يكلل هامة كتشنر وجنوده يسر ويطرب ويتمنى للحملة زيادة التوفيق ويود لو ان عينه ترى السودان زاهياً زاهراً بعد الظلم والخراب والاهوال . ولطالما أكثر من ذكر مصر في ايامه الاخيرة وطلب الى الله ان يمكنه من الرجوع الى عاصمتها . ولقد قال مراراً : « اودُّ لو اني اجلس مرة أخرى على ممشى منزلي عند غروب الشمس فاشاهد الانجم الزاهرة التي لاأرى مثلها في أوربا » .

ولم يكن مع شدة اهتمامه بمصر ينسى وطنه القديم أعني البلاد الارمنية . وقدوضع مشروعاً لاصلاح أرمينياوقدمه لمؤتمر برلين فوافقت عليه فرنسا وانكلترا والمانيا وهو ينحصر في مايأتي : اصلاح ادارة البلاد تحت مراقبة الدول . وتعيين حاكم عام باختيار الدول وبموافقة جلالة السلطان . وتنظيم الحقانية والبوليس وغيرهما على أيدي موظفين أوربيين وتعيين فرقة جندرمة برئاسة ضباط أجانب .

على ان البطريرك الارمني في الاستانة لم يساعد في هذا المشروع لانه كان يؤمل الاستقلال التام ولذلك لم يهتم به مؤتمر برلين كل الاهتمام ولاسيا بعد مارأى من المعارضة الشديدة والمقاومةالعنيفة من الدولة العلية . وكان من رأي نوبار أيام الحوادث الارمنية سنة ١٨٩٦ ان مداخلة الدول لايمكن ان تنعقد عليها الامال اذ لا توجد دولة مستعدة للمداخلةالفعلية حباً بارمينيا . وقد قال يوماً : « ان الأرمن ابناء وطني يأتون الي لاعتقادهم اني معروف اكثر من سائر الارمن ويطلبون الي أن أسعى في أمرالمداخلة

الدوليـة على أمل الاستقلال ولكن عقلي يقول لي انه ليس في أوربا دولة واحدة مستعدة لاشهار الحرب على تركيا تحقيقاً لامنية أرمينيا وما دامت الحرب غير ممكنة فان كل وداد الدول وميلها الى الارمن لا يعد عديم النفع فقط بل يزيد الضر والشر على الارمن . وهذه الاراء لا يمكني أن أقولها الا لصديق أجنبي فلو قلتها لارمني لظن اني لا أعبأ بأمتي »

وبقي نوبار سليم العقل تام الادراك حتى اخر نفس من حياته ولما عمل له الاطباء العملية الجراحية لم يكونوا يؤملون من ورائها أن ينقذوه من الموت بل كانوا يرجون ان يمدوا اجل حياته ولكن الله شاء ان لا يمتد هذا الاجل . ففي الساعة الواحدة ونصف بعد ظهر يوم الجمعة ١٣ يناير سنة ١٨٩٩ طير البرق التلغراف الآتي الى اقارب نوبار : « مات فانتهت بموته حياة مجيدة وانطفأت شعلة ذكاء عظيمة فيحق لكم الافتخار بذكره الجميل» وكان له من العمر نحواً من ثمانين سنة وفي اليوم ذاته اذاع البرق منعاه في جميع عواصم الدول التي كانت تهتم به وتسأل عن صحته . وكان في نية اسرته الكريمة ان تقيم له جنازة عظيمة في باريس ولكنها عادت فقررت دفنه فى مصر طبقاً لما طلبه قبل وفاته فحنط ووضع في نعش بالغ غاية الاتقان وفي ٢ فبراير ارسل من باريس على احدى البواخر فوصل الى الاسكندرية في ٧ منه وكان سعادة نجله المفضال بوغوص باشا وسائر أسرته الكريمة ما عدا قرينته الفاضلة مرافقين لجثة الفقيد . وقد استقبل الجثة على الرصيف مندوب خصيص من قبل الجناب الخديوي وجميع قضاة المحاكم المختلطة وعدد كبير من جميع دوائر الحكومة . وارادت البلدية ان تضع النعش في محلها الى يوم الدفن وطلبت المحافظة مثل ذلك ولكن قضاة المحاكم المختلطة ابوا الا ان



﴿ خروج موكب جنازة نوبار باشا من محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية ﴾

توضع في ردهة المحاكم التي كان لنوبار الفضل الاعظم في تأسيسها .

ثم صدر أمر عال باقفال دواوين الحكومة في ٩ منه أي يوم الدفن وقررت الحكومة ان تكون نفقة الدفن على حسابها اقراراً بفضل الفقيد وتعظيما لشأنه وجرياً على العادة المتبعة عند وفاة رجل كبير أدى الخدمات الجليلة للبلاد. وفي اليوم المعين للدفن خصت مصلحة السكة الحديدية قطرين بنقل معتمدي الدول والكبراء الذين ارادوا حضور حفلة الدفن . وفي الساعة الثانية بعد الظهر انتظم المشهد في ميدان محمد علي وسير بالنعش من شارع شريف باشا وكان الجمهور غفيراً كبيراً من أهالي القاهرة والاسكندرية والارياف وكانت الجنود مصطفة على جانبي الطريق من سراي المحاكم المختلطة الى محل البورصة الخديوية . ومن شارع شريف باشا الى جامع العطارين كانت الجنود الانكليزية تقوم بالمحافظة على الجانبين. وقد مشى في مقدمة الجنازة البوليس المصري الراكب ووراءه الموسيقى الانكليزية ثم ثلة من جنود المطافئ في الاسكندرية فحرس البلدية فخفراء السواحل فحراس المحاكم المختلطة والاهلية فتلامذة المدارس من بنات وصبيان ثم الاكاليل الجميلة التي أرسلت للفقيد فنياشينه يحملها ثمانية رجال فالاكليروس الارمني والارثوذكسي يتقدمهم بطريركا الطائفتين . ثم عربية النعش تجرها ثمانية من عتاق الخيل وتكاد تحجب عن الانظار لكثرة اكاليل الازهار . وقد مشى سعادة بوغوص باشا وسعادة صهره تيكران باشا وسائر اقربائهما واصدقائهما وراء النعش تواً ثم سعادة حسن باشا عاصم نائباً عن الجناب الخديوي وحضرات النظار والمستشارين الخديويين ومعتمدي الدول وقناصلها والقضاة والمستشارين في المحاكم

المختلطة والاهلية واكليروس جميع الطوائف ورؤساء المصالح والاقلام واعيان البلاد ووجوهها

ولم يكن على ممر المشهد مخزن واحد مفتوحاً وقد وضعت علامة الحداد على جميع الرايات والاعلام وعلى المصابيح الغازية التي كانت مضاءة ساعة المسير بالمشهد . ولبثت الجنازة سائرة على هذا المنوال بين الالوف العديدة من الاهالي الخشع حتى الكنيسة الارمنية حيث انزل النعش وابن غبطة البطريرك الارمني الفقيد العظيم . وبعد اتمام الصلاة عن نفسه نقلت الجثة الى المدفن حيث نزل نوبار الى جانب أخيه اراكيل بك مودعاً مصر للمرة الاخيرة . وحينئذ وقف سعادتلو فخري باشا ناظر الاشغال والمعارف العمومية ومندوب الحكومة المصرية وألقى تأبيناً مؤثراً وهذا تعريبه :

أيها السادة

لقد جئت انا وسائر المساعدين لي اودع نوبار باشا الوداع الاليم قبل ان ينزل في مرقده الابدي ويقفل عليه باب المقام الأخير . وليس من شأني الآن ان أشرح ما اتاه الفقيد في حياته الشريفة المملوءة من الاعمال الخطيرة . الا ان الحكومة التي انطق هنا بلسانها ارادت ان توضح على رؤوس الاشهاد ما داخلها من الاسف لفقد هـذا السياسي العظيم الذي لبثت حياته نحواً من نصف قرن مرتبطة كل الارتباط بالتاريخ المصري والذي ادى لمصر ولجميع خديويها وولاتها خدمات جليلة باهرة مدة تقلبه في مناصبها . فالبلاد كلها لا تنسى الى الابد ذكرى الامتنان الواجب له وعسى ما تراه من الميل والانعطاف العام الى اسرة الفقيد الحزينة يخفف من افتدتها وطأة الحزن الخليق بها في هذا المصاب .

وبعد ان فرغ سعادتلو فخري باشا من تأبينه وقف المسيو موريس بيليه رئيس محكمة الاستئناف المختلطة « السابق » ولفظ خطاباً بالفرنسوية هذا تعريبه :

ايها السادة

لا اريد الآن ان اذكركم بسياسة الرجل الشهير الذي فقدته مصر واصبح شأنه منوطاً بالتاريخ لان المؤرخين سيذكرون كل ما قام به من الاعمال السياسية وهم بذكرها اولى .

ولكني بصفتي رئيساً لمحكمة الاستئناف المختلطة ارى من الواجب علي ان اؤدي للفقيد فرض الاكرام الاخير باسمي وباسم زملائي .

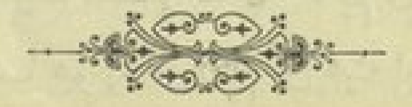
ليس بخاف عنكم جميعاً ما كانت عليه حالة العدالة في مصر قبل سنة ١٨٧٥ . وقد كان نوبار أول من أدرك بذكائه النادر المثال وما اتصف به من اصابة الرأي وبعد مرمى النظر ان تلك الحالة تقتضي الاصلاح . فقال لاوربا منذ سنة ١٨٧١ « ان الهيئة العدلية الحسنة هي التي تؤدي الى الحصول على ادارة حسنة » وتمكن بفضل النفوذ الذي حصل عليه بذكائه النير ومشوراته الحكيمة لدى حاكم مصر وبفضل المساعدة الثمينة التي لقيها من معتمدي الدول وبفضل ثباته ونشاطه على وجه خاص من انشاء المحاكم المختلطة . وحصلت مصر على النتائج التي تكهن عنها نوبار لان تنظيم الادارة والمالية كان من النتائج الطبيعية الناشئة حتماً عن الاصلاح القضائي . وقامت المحاكم المختلطة باحكامها سداً وطيداً في وجه المغارم والمظالم واصلحت الحكومة نفسها واضطرت بالنظام العادل الحكيم الى تأييد الحق والعدل ووجوب احترامهما مما هو أساس نظام كل هيئة اجتماعية حديثة .

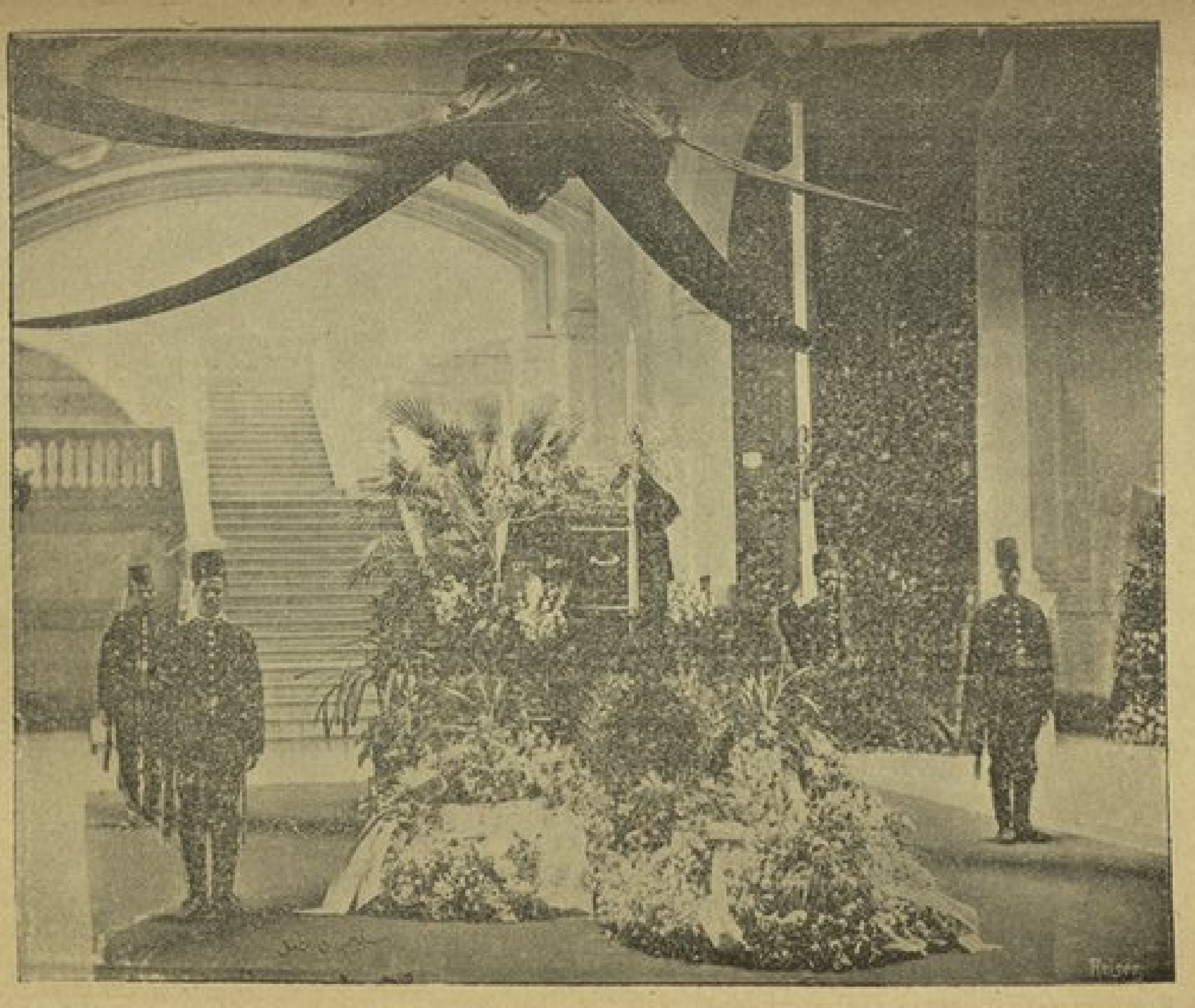
فلذلك كان نوبار أحد الناهضين بمصر الى أوج الاصلاح والتقدم ومهما كانت أعماله الاخرى خطيرة وموجبة للامتنان فان الاصلاح القضائي يبقى الصنيع الاعظم الذي قام به مدة حياته . وهو ما فضله نوبار نفسه على سائر الاعمال وما سهر عليه بغيرة وعناية وتتبع مجراه وتقدمه في سبيل النجاح

وبعد فان جثة الفقيد أيها السادة قد استراحت في نفس دار المحاكم الاصلاحية التي طالما أحبها قبل ان تدفن في جانب أخيه العزيز الذي لبث محافظاً أشد المحافظة على ذكراه فتكون استراحتها هناك بمثابة رابطة أخيرة للفقيد بنا .

فلنطأطئ الرؤوس أيها السادة امام هذا الفقيد العظيم . فان أجدر الرجال بالاحترام هم الذين يحبون العدالة . ولتكن هذه الشهادة بفضل الفقيد المقرونة بالاسف الشديد مبردة من نار الحزن الملم بأسرة فارقها والحزن ملء فؤاده وبأرملة فاضلة كانت رفيقة حياته وشملته بالعناية والانعطاف في ايامه الاخيرة وبنجل كريم كان يحق له أن يفخر به وقد أعد ليخلد بيننا اسماً لا يفنى

ثم أرفضت الجموع تردد عبارات الاسى والاسف على رجل ملأ ذكره الشرق وتحدث به الغرب وعاش مثال العدالة والنزاهة حتى باتت سيرته جزءاً كبيراً من تاريخ مصر وقدوة لكل وزير يستلم زمام الامر . على ان لقومه تعزية وسلوى بنجل يحيي ذكر ابيه بفضائله وفواضله ومعارفه وعوارفه





﴿ نعش نوبار باشا في دار محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية ﴾



﴿ ضريح نوبار باشا في مدافن الارمن بالاسكندرية ﴾

خلاصة تاريخية

سـنة

١٨٠٥

ولادة محمد علي باشا في قوله من أعمال مكدونيا سنة ١٧٦٩ وتسميته حاكماً على مصر سنة ١٨٠٥ وكان الفضل بذلك الى وقوع الخلاف بين المماليك والاتراك

١٨٠٧

محاولة انكلترا الاستيلاء على مصر . تجريدها حملة من ثمانية ألاف مقاتل تحت قيادة الجنرال فرازر . وصولها مصر في ١٧ مارس . احتلالها الاسكندرية مدة ستة أشهر وخروجها منها بقوة محمد علي باشا في ١٤ سبتمبر

١٨٠٩

استفحال أمر الوهابيين في شبه جزيرة العرب حتى نهبوا الكعبة وأصبحت حدود مملكتهم من الشمال صحراء سوريا ومن الجنوب بحر العرب ومن الشرق خليج العجم ومن الغرب البحر الاحمر بعد ان هددوا

مصر سنة ١٨٠٣ . عهادة السلطان محمود خان الى محمد علي باشا بأمر اخضاعهم

١٨١١

أول مارس - تآمر المماليك على محمد علي باشا وعجزه عن اخضاعهم . خوفه اذا حمل على الوهابيين ان لاتكون البلاد في مأمن منهم . ابادته اياهم بحيلة في القلعة واستيلاؤه على كل ممتلكاتهم .

١٨١٣ - ١٨١٢

حرب ست سنين ضد الوهابيين وكان اول من اشهر الحرب طوسون باشا والذي انهاها ابراهيم باشا ثم محمد علي باشا . افتتاح الجيش المصري الحجاز واستيلاؤه عليه ومما زادميل المسلمين الى محمدعلي وتعلقهم به انقاذه الاراضي المقدسة من ايدي الوهابيين

١٨١٥

ابتداء محمد علي باشا بتعلم القراءة وهو في الخامسة والاربعين من العمر . يونيو رجوع الجنود المصرية الى مصر ظافرة غانمة يوليو صدور امر محمد علي باشا بان تدرب الجنود المصرية على النظام الفرنسوي الذي كان متبعاً اذ ذاك في سائر اوربا . رجاء الجهادية والارناؤط ان يعفيهم محمد علي من هذا النظام واجابته طلبهم

موت طوسن بعد ألم شديد برأسه لم يعش بعده الا بضع ساعات ودفنه قرب مسجد الامام الشافعي وراء جبل المقطم حيث مدفن العائلة الفخيمة الخديوية اليوم .

١٨١٧ - ١٨١٦

المشاريع الكبيرة النافعة . اصلاح ما هدمه الانكليز في ابو قير

ابان محاربتهم الفرنسويين سنة ١٨٠١ . حملة ثانية جردها محمد علي باشا لمقاتلة عبد الله بن سعود زعيم الوهابيين تحت قيادة ابنه ابراهيم باشا . انتصار ابراهيم عليهم وقبضه على زعيمهم وارساله اياه الى ابيه . وصول الزعيم القاهرة في ١٧ نوفمبر سنة ١٨١٨ وارساله منها الى الاستانة حيث قتل .

١٨١٨

خلع جلالة السلطان على ابراهيم باشا خلعة شرف جزاء بأسه وشهامته وتسميته واليا على مكة . انعام جلالة السلطان على محمد علي باشا بلقب خان مكافأة اخلاصه له

١٨١٩

انشاء ترعة المحمودية في الاسكندرية في مدة ثمانية اشهر وكان ذلك من جملة مشاريع بونابرت حين دخوله مصر .

١٨٢٠

رغبة محمد علي باشا في فتح السودان تجنيده خمسة ألاف من الجند النظامي ومعهم ثمانية مدافع تحت قيادة اسماعيل باشا أحد أولاده . سير الحملة في شهر يونيو . تفشي الوباء بين الجنود وموت عدد عظيم منهم . ارسال محمد علي باشا نجدة لاسماعيل باشا مؤلفة من ثلاثة ألاف مقاتل تحت قيادة صهره احمد بك الدفتردار .

افتتاح ترعة المحمودية في ٢٠ يناير .

١٨٢٢

افتتاح البرنس اسماعيل كوردفان وسنار وما جاورها من المدن في السودان . قتل البرنس اسماعيل وانتقام الدفتردار له بعد اخضاعه كل

تلك الجهات . بقاء احمد بك الدفتردار على حكومة سنار وكور دفان حتى ابدل برستم بك سنة ١٨٢٤

اعتناء محمد علي باشا باحوال مصر وتسهيله سبل زراعة القطن وانشاء الترع . ارساله بعض الشبان المصريين الى باريس لتلقيهم العلوم العالية في مدارسها . فتحه المعامل الكبيرة لحلج القطن وغزل الحرير وغير ذلك من المشاريع العمومية النافعة

١٨٢٤

استنجاد الباب العالي بجنود محمد علي لكبح جماح ثورة اليونانيين التي ابتدأت سنة ١٨٢١ . ارسال محمد علي ١٨ الف جندي تحت قيادة نجله الاكبر ابراهيم باشا وذلك في ١٩ يوليو وارساله نجدة أخرى مؤلفة من ٨ آلاف مقاتل سنة ١٨٢٦ . مداخلة اوربا بعد محاربة ست سنين كانت شؤماً على اليونانيين .

١٨٢٦

موت البرنس طوسن بن محمد علي باشا في ٦ يوليو . تولية خورشيد باشا حكومة السودان

١٨٢٧

اتحاد أساطيل انكلترا وفرنسا وروسيا ضد أسطول تركيا ومصر وتدميرها اياه . استقلال اليونانيين في ٢٠ اكتوبر .

١٨٢٨ - ٣٠

في ٥ اكتوبر اكراه أوربا ابراهيم باشا على الجلاء عن الموره . تخويل محمد علي الحكم المطلق على جزيرة كريت وذلك بدلا من سوريا

التي كان طامحاً اليها منذ القديم . رحلة روزليني وشامبوليون العلمية . موت شامبوليون في ٤ مارس سنة ١٨٣٢ وله من العمر ٤١ عاماً وذلك على أثر معاناته مشاق السفر .

١٨٣٠

ابتداء عهد العمل والادارة . بناء المسيو دي سيريني ترسانات في الاسكندرية وأسطول تحت أمرة الفيس أميرال بيسون بك . حفر موجل بك احواضاً لترميم السفن . تنظيم سليمان باشا « الكولونل سيف » الجندية المصرية . انشاء كلوت بك حكيمباشي الجيش مدرسة الطب والمستشفى العسكري في طنطا . انشاء فارين بك مدرسة السواري في الجيزة . انشاء الكولونل سيجير الاسباني مدرسة الطوبجية في طره . تولية لينان بك جميع الاشغال الادارية . انشاء المسيو هامون مدرسة البيطرة في شبرا .

١٨٣١

زحف ابراهيم باشا على سوريا متظاهراً بكونه يقصد تأديب والي عكا لحمايته المتمردين من الفلاحين مع ان الحقيقة هي انه كان ينوي الاستيلاء عليها . تجريد حملة في البر والبحر . ارسال البيادة والطبجية عن طريق العريش براً وسير ابراهيم باشا في بطانته بحراً . استيلاء حملة البر على غزة ويافا بغير مقاومة شديدة ثم وصول ابراهيم باشا الى يافا وسيره بجيشه الى عكا . وصوله اليها في ٢٦ نوفمبر وحصاره لها براً وبحراً .

١٨٣٢

في ٢٧ مايو استيلاء ابراهيم باشا على عكا . في ١٥ يونيو استيلاؤه

على الشام ٠ ٨ يوليو انتصاره ودخوله حمص ٠ ٢١ دسمبر اندحار رشيد باشا في قونيه ٠ تهديد ابراهيم باشا الاستانة براً وبحرا ٠ توسط روسيا وفرنسا ٠ ارسال البرنس مورافيف لمخاطبة محمد علي باشا في ذلك ٠ ارجاع محمد علي جيشه ٠ جلاؤه عن بلاد الاناضول ٠

١٨٣٣

في ١٤ مايو توقيع السلطان محمود على معاهدة كوتاهيا القاضية على محمد علي بدفع جزية للدولة العثمانية مقابل محافظته على سوريا وولايات اطنه وخضوعه لسيادة الباب العالي ٠ عود ابراهيم باشا الى سوريا واهتمامه بتدبير احكامها وجعل مقامه في انطاكية وبناؤه فيها سرايا وقشلاقات وتوليته اسماعيل بك على حلب ومحمد منكلي باشا على ادنه وطرسوس ٠

١٨٣٢ - ٣٤

نقل مسلة رعمسيس الثاني من الاقصر الى باريس حيث نصبها المسيو ليباس مهندس البحرية في ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٣٦

١٨٣٤

٣١ يناير رفض محمد علي طلب المسيو هنري فورنيل مهندس المعادن في فرنسا حفر ترعة السويس خوفاً من تهديدات انكلترا ٠ شروعه في عمل القناطر الخيرية ٠ حدوث ثورة جديدة في سوريا من مايو الى يوليو بسبب تشديد محمد علي في جمع الضرائب والفريضة العسكرية ٠

ثورة في نواحي السلط والكرك وامتدادها الى اورشليم ٠ امتداد الثورة الى السامرة وجبال نابلس ٠ يونيو الثورة في عموم سوريا ٠ اتحاد الجنود المصرية مع الدروز والموارنة على النصيرية واخضاعهم ٠

١٧٣٥

ظهور الطاعون في مصر . توقيف اشغال القناطر الخيرية التي لاجلها كان يروم محمد علي استخدام حجارة اهرام الجيزة ١٥ اغسطس اصدار محمد علي امراً عالياً باحتكار تملك الحكومة على جميع الآثار القديمة وبناء متحف لها في القاهرة لحفظها فيه .

١٨٣٦

في ٣ اكتوبر وصول ابراهيم باشا الى بعلبك ومساعدة سليمان باشا الفرنسوي له. تغلبهما على الدروز وتجريدهما اياهم من سلاحهم بعد تجريد النصارى. الراحة في سوريا

١٨٣٧

تولية احمد باشا ابو ودان حكومة السودان .

١٨٣٨

توسيع نطاق سلطة محمد علي وطلبه من الباب العالي ان يبقى الارث لسلطته في مصر وسوريا لعائلته من بعده مقابل جزية كبيرة . رفض الباب العالي طلبه وقطع العلائق بينهما .

في ١٠ سبتمبر سفر محمد علي الى السودان حيث قضى نصف سنة

١٨٣٩

تجدد البغضاء بين الباب العالي ومحمد علي باشا بوشاية انكلترا . في ٢٢ يناير انعقاد المجلس بامر الباب العالي للنظر في مأموريه مصر . اقرار المجلس على تجريد حملة من ثمانية آلاف مقاتل منهم ٢٥ من الباشبوزق تحت قيادة حافظ باشا لمحاربة المصريين - ٢٤ يونيو تغلب ابراهيم باشا على الجيش العثماني

في نذيب . ٣٠ يونيو موت السلطان محمود قبل ان يصله خبر اندحار جيشه براً وبحراً

١٨٤٠

محاربة انكلترا ابراهيم باشا واخذها منه بيروت وصيداً وعكا. واكراهه على الجلاء عن سوريا

١٨٤١

اخذ الباب العالي من محمد علي ولايات سوريا والحجاز وكريت وابقائه له الولاية على مصر مع حق الوراثة لعائلته .

١٨٤٢

سطو الجراد على مصر واهلاكه مزروعاتها . الضيق في كل البلاد.

١٨٤٤

ابتداء ضعف محمد علي باشا جسماً وعقلا . عزمه على التنازل عن الولاية لولده ابراهيم باشا .

١٨٤٥

رغبة محمد علي فى الذهاب الى مكة بعد تخليه عن الحكومة . محاولة ولديه ابراهيم باشا وسعيد باشا لصرفه عن هذا العزم . سفر محمد علي من محرم بك الى القاهرة مع طبيبه . طلب الاهالي من ابراهيم باشا التولية بدلا من ابيه . رفضه . سفر ابراهيم باشا الى اوربا ترويحاً للنفس و بصحبته نوبار . تولية خليل باشا حكومة السودان .

١٨٤٦

سفر محمد علي باشا الى الاستانة . رجوع ابراهيم باشا من اوربا



﴿ ماريت باشا ﴾



﴿ سليمان باشا الفرنساوي ﴾

١٧ اغسطس سفر محمد علي الى قوله مسقط رأسه وعوده منها .

تأليف المسيو انفنسان جمعية لدرس مشروع ترعة السويس . تفويض المسيو ستفانسون دي نيجريلي والمسيو تالابوت المهندسين المندوبين لادارة الاشغال المسيو بوردالو بعمل التخطيط . وضع هذان المهندسان تقريراً في ٦ يناير سنة ١٨٤٨ أثبتا فيه مساواة سطح مياه البحرين . قدوم المسيو لبير المهندس لهذا العمل نفسه وتحققه ان مابين البحرين يوجد فرق عشرة امتار . توقيف هذا المشروع بسبب ثورة سنة ١٨٤٨ ثم رفض عباس الاول الاقرار على اتمامه . مجيء المسيو فردينان دي لسبس سنة ١٨٤٩ لدرسه المشروع المذكور الذي تم على يده

١٨٤٧

بناء القناطر الخيرية تحت ادارة المهندس الفرنسوي المسيو موجل بك .

١٨٤٨

اول سبتمبر تولية ابراهيم باشا عن ابيه الذي كان بالغاً وقتئذ من العمر ٧٩ عاماً وبالغاً الدرجة القصوى من الضعف ولكن ابراهيم باشا كان مصابا من زمن مديد بمرض في القلب فباغتته المنية في ١٠ نوفمبر من تلك السنة وكانت ولادته في ٢٥ نوفمبر سنة ١٧٨٩ في قوله بمكدونيا - تولية عباس الاول بن طوسون باشا بن محمد علي .

١٨٤٩

٢٠ اغسطس موت محمد علي في الاسكندرية وله من العمر ٨٠ سنة .

تولية عبد اللطيف باشا حكومة السودان .

١٨٥٠ - ٥٣

انشاء سكك حديدية بين مصر والاسكندرية وبين مصر والسويس تحت ادارة المهندس الانكليزي ستفانسون اجابة لطلب انكلترا - ابتداء اشغال هذه السكك في ١٦ يناير سنة ١٨٥٦ وانتهاؤها سنة ١٨٥٨ في عهد سعيد باشا - نجاة عباس الاول من اعتداء معتمد كاد يفتك به في شارع محمد علي لغرض في النفس وحزازة في الصدر

تولية رستم باشا حكومة السودان

١٨٥٠

رحلة المسيو ماريت لتفقد الآثار في مصر . اكتشافه السرابيوم المشهور وذلك في ليلة ١٣ نوفمبر

١٨٥١

١٢ نوفمبر اكتشاف سرداب قبر ابيس

١٨٥٣

اكتشاف المسيو ماريت لابي الهول . اكتشاف اقدم هيكل عرف في مصر . تولية علي باشا سري حكومة السودان

١٨٥٤

توقف اشغال سرابيوم منفيس قبل انجازها بسبب حرب القرم . ١٤ يوليو - موت عباس الاول قتلا بايدي مماليكه في سراي بنها العسل وقد كانت ولادته في سنة ١٨٠٣ - تولية محمد سعيد باشا رابع اولاد محمد علي وكان بالغاً من العمر حينئذ ٣٢ سنة . تحسين حالة الفلاح . التفريق بين نفقات الحكومة العمومية وبين نفقات حاكم مصر الخاصة . ٧ نوفمبر

وصول المسيو دي ليسبس الى الاسكندرية واستئذانه سعيد باشا بحفر ترعة السويس . تولية علي باشا شركس حكومة السودان . سفر سعيد باشا الى السودان

١٨٥٥ - ٥٦

تأليف لجنة مختلطة لدرس آخر مشروع لحفر ترعة السويس . موافقة هذه اللجنة على مشروع المسيو دي ليسبس لانها رأت اتمامه سهل المنال . مقاومة الحكومة الانكليزية لهذا المشروع - ايفاد سعيد باشا اسماعيل باشا الى رومة وباريس مزوداً بالهدايا النفيسة لقداسة البابا وبجواب بخط يده .

١٨٥٦

٢٠ يوليو دكريتو الحكومة بتشغيل الفلاحين في حفر ترعة السويس وبالكيفية التي يجب ان يعاملوا بها . تولية اراكيل بك حكومة السودان

١٨٥١

سفر سعيد باشا الى السودان وبمعيته المسيو دليسبس - تخفيف الضرائب عن فلاحي السودان - كيفية توزيع المياه في الاسكندرية .

١٨٥٧ - ٥٨

استدعاء سعيد باشا المسيو ماريت ومنحه اياه لقب بك ثم تفويضه البحث عن الآثار القديمة - اصداره دكريتو بانشاء متحف وقتي في بولاق لتحفظ فيه العاديات التي توجد في مصر .

١٨٥٨

الاقرار على ان تكون اسهم قومبانية قنال السويس مئتي مليون فرنك

وا كتتاب سعيد باشا فيها بقيمة ١٧٦ الفاً و٦٠٢ سهمين باسم الحكومة المصرية ٢٠ دسمبر تأليف ادارة قومبانية قنال السويس العمومية . تولية حسن بك حكومة السودان .

١٨٥٩

شهر ابريل - ابتداء العمل بترعة السويس - ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٢ وصول مياه البحر الى بحيرة التمساح . ٢٩ دسمبر سنة ١٨٦٣ التقاء البحرين بنوع يسهل مرور المراكب وفي ١٥ اغسطس سنة ١٨٦٥ مرور اول مركب تجاري . زيارة سعيد باشا لبيروت ومكوثه فيها ثلاثة ايام

١٨٦١

تولية اسماعيل باشا الحكم بالوكالة عن سعيد باشا في مدة سفره الى مكة المكرمة وأوربا .

١٨٦٢

تولية موسى باشا حامد حكومة السودان

١٨٦٣

١٨ يناير - موت سعيد باشا وتولية اسماعيل باشا بن ابراهيم باشا بن محمد علي وقد كانت ولادته سنة ١٨٣٠ ابريل زيارة السلطان عبد العزيز لمصر . اعطاء اسماعيل باشا لسعيد باشا الصدر الاعظم حين حضوره مع السلطان عبد العزيز مبلغ ستين الف جنيه مكافأة على الخدمات التي قدمها لمصر

ا كتوبر - تدشين اسماعيل باشا متحف العاديات الذي اسسه ماريت بك في بولاق

١٨٦٥

ظهور الكولرا في مصر . تولية جعفر باشا حكومة السودان

١٨٦٦

٣٠ يناير - شراء اسماعيل باشا من قومبانية قنال السويس الترعة الحلوة التي انشأتها والتي هي واصلة بين النيل وبحيرة التمساح . شراؤه أيضاً أراضي الوادي البالغة مساحتها عشرة ألاف هكتار والكائنة في الصحراء على طول الترعة الحلوة بمبلغ عشرة ملايين فرنك وقد كانت هذه الاراضي قبلا ملك الحكومة فباعها سعيد باشا للقومبانية بمبلغ مليوني فرنك .

١٩ مارس - زوال كل خلاف بين الحكومة والدول والقومبانية في شأن قنال السويس وصدور الفرمان السلطاني المؤذن رسمياً بحفر القنال ١٧ مايو حصر وراثة الحكم في نسل اسماعيل باشا

٢٦ نوفمبر - اجتماع مجلس النواب لاول مرة .

١٨٦٧

اغسطس - ابلاغ حكومة مصر الدول عزمها على انشاء محاكم مختلطة .

تخلية الدولة العلية للحكومة المصرية عن مصوع وسواكن

١٨٦٨

اعلان اسماعيل باشا ان وريثه الشرعي هو نجله وذلك طبقاً للفرمان السلطاني .

١٨٦٩

فبراير - تلقيب اسماعيل باشا بلقب الخديوي ١٨ مارس

دخول مياه البحر المتوسط في بحر مرمرا . ٣ ابريل نجاة اسماعيل باشا من يد أثيمة كادت تفتك به . ٢٣ ابريل - اتفاق الحكومة مع قومبانية قنال السويس على مقاسمة ارباح بيع الاراضي المخصصة للبناء على شواطئ القنال . ١٧ مايو سفر اسماعيل باشا الى أوربا مع وزير خارجيته نوبار باشا ليدعو ملوك اوربا وعظماءها لحضور حفلة افتتاح قنال السويس . تخلف اسماعيل باشا عن المرور بالاستانة وقد كان سبب هذا التخلف وجود أثنين من الذين نفاهما من مصر في الاستانة مكرمين ومعززين وهما أخوه الثاني مصطفى فاضل باشا الذي كانت ولادته سنة ١٨٣٢ ووفاته في الاستانة سنة ١٨٧٥ - وعمه حليم باشا الذي كان الوريث الشرعي لتولية الحكم قبل اسماعيل باشا وقد كانت ولادته سنة ١٨٢٦ ووفاته سنة ١٨٩٤ . اول اغسطس رجوع اسماعيل باشا الى مصر . تأثر الباب العالي من مفاوضة اسماعيل باشا الدول مباشرة أي بدون استئذانه مما أوجب تبادل المخابرات السياسية في هذا الشأن بين الاستانة . (٣ و ٢٩ أغسطس) ومصر (١٠ أغسطس) . في مخابرة ٢٩ اغسطس طلب السلطان تسليم البوارج الحربية العثمانية بكامل معداتها ومهماتها وانقاص الجيش وارسال كشف بالميزانية في كل عام ثم منعه من اقتراض أي قرض أو عقد أي اتفاق مع اية دولة كانت بدون استئذانه . قبول اسماعيل باشا بتسليم البوارج وانقاص الجيش ورفضه الطلبات الاخرى .

١٧ نوفمبر - الاحتفال الرسمي بافتتاح قنال السويس .

٢٧ نوفمبر - صدور الفرمان السلطاني بتثبيت حقوق سيادة الدولة

على مصر .

١٨٧٠

سفر اسماعيل باشا الى الاستانة ومصالحته مع اخيه البرنس مصطفى فاضل وعمه البرنس حليم ثم اصلاحه ذات البين مع الباب العالي .

١٨٧٢

سفر اسماعيل باشا ثانية الى الاستانة بخصوص المحاكم المختلطة .

٢٩ سبتمبر اصدار الفرمان السلطاني بالسماح لاسماعيل باشا في زيادة الجيش واقتراض القروض الخ الخ

١٨٧٣

منح نوبار باشا لقب مشير وكان أول مسيحي نال هذا اللقب ٦ اكتوبر تأليف لجنة مختلطة للنظر في مايكون محمول المراكب التي تمر بقنال السويس . سفر اسماعيل باشا الى الاستانة حيث قوبل بكل اكرام

١٨٧٤

فبراير حملة الكولونل غوردون الى جهات خط الاستواء لتتمة ما كان قد ابتدأ به صمويل باكر . دسمبر اخضاع الجيش المصري درفور وعدد سكانها حينئذ ٥ ملايين نسمة . سفر حملة مصرية الى السودان تحت رئاسة قواد انكليز لتأسيس مراكز عسكرية فيها .

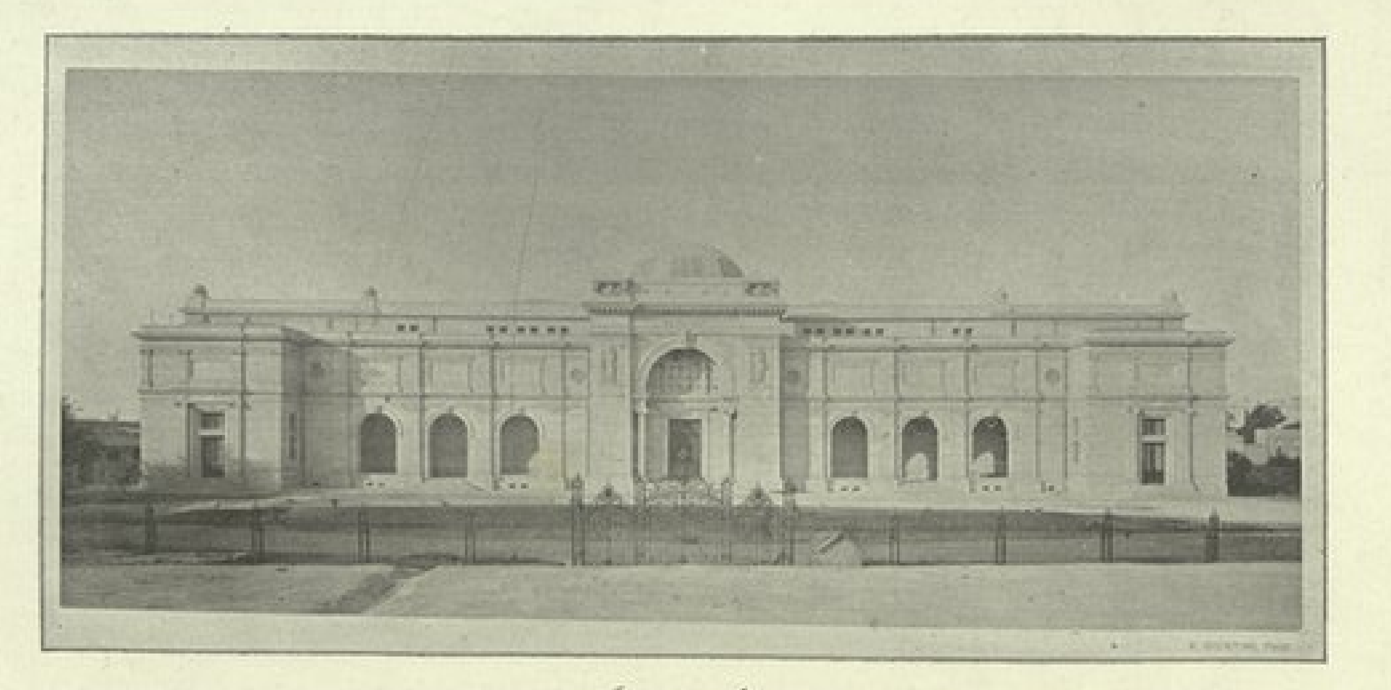
١٨٧٥

في ٢٨ يونيو افتتاح الحضرة الفخيمة الخديوية المحاكم المختلطة بالاسكندرية ٨ يوليو أمر الجناب العالي بان تتبع الحكومة ودوائرها ومصالحها النتيجة الافرنكية « الغريغورية » بدلا من النتيجة الاسلامية

التي كانت متبعة قبلا وذلك ابتداء من أول سبتمبر . اكتوبر زحف الجيش المصري على بلاد الحبشة الاستيلاء عليها ورجوعه منها خائباً في شهر نوفمبر . في ٢٥ نوفمبر شراء الحكومة الانكليزية ١٧٦٦٠٢ سهمين من أسهم قنال السويس التي كانت ملك الحكومة المصرية بسعر ٥٦٢ فرنك و٩٢ سنتيم السهم فيكون المجموع مبلغ ٩٩٤١٢٧٩٧ فرنك و٨٤ سنتيم . تعهد الحكومة المصرية بان تدفع للحكومة الانكليزية فائدة هذا المبلغ باعتبار ٥ في المائة لغاية استحقاق كوبونات هذه الاسهم . نوفمبر وديسمبر طلب الحكومة المصرية من انكلترا ارسال أحد كبار موظفيها لتحسين الحالة المالية . مهمة المستر كاف .

١٨٧٦

في أول يناير فتح المحاكم المختلطة الجديدة بعد ان تحدد افتتاحها في ١٨ اكتوبر سنة ١٨٧٥ . ابتداء أشغالها في شهر فبراير ولو انها فتحت في أول الشهر السابق . ٢١ فبراير تصديق البرلمان الانكليزي على شراء أسهم قنال السويس من الحكومة المصرية . ٢ مايو دكريتو او امر عال بانشاء صندوق استهلاك اوصندوق الدين العمومي ٧ مايو دكريتو بتوحيد الدين العمومي - ١١ مايو دكريتو اولا بانشاء مجلس عال وملحقاته . ثانياً بتكوين ميزانية الحكومة . ثالثاً تأليف وترتيب المجلس العالي . انتخاب الحكومة الفرنسوية المسيو دي بلينير بصفة وكيل من دولته في لجن المراقبة الدائمة ٢٥ مايو قانون ناظر المالية المصرية على تنفيذ الدكريتو الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ على توحيد الدين وعهده ذلك الى بنك باريس وتوابعه ابتداء من ٣١ مايو ١٨٧٦ . دكريتو بتعديل ونشر القانون المذكور . ١١ يونيو



متحف العاديات المصرية الجديد

صدور امر عال بنشر حساب صندوق الدين شهرياً . سبتمبر تعيين المستر اكتون بصفة وكيل عن الحكومة الانكليزية ورئيس للجنة صندوق الدين ١٨ نوفمبر دكريتو بالتصديق على طلبات المسيو جوبر والمستر غوشن: اولا فصل دائرة املاك الخاصة الخديوية عن الدين العمومي . ثانياً تأليف المقابلة ثالثاً انشاء ادارة للسكك الحديدية وميناء الاسكندرية . رابعاً تعيين مراقبين أو عضوين عموميين في ادارة السكك الحديدية احدهما فرنسوي والثاني انكليزي وينضم اليهما عضو وطني

١٨٧٧

تعيين غوردون باشا حكمداراً على السودان المصري .

١٨٧٨

تأليف لجنة مالية مختلطة لمراقبة حسابات الحكومة المصرية . عجز المالية المصرية مليون ومئتي الف جنيه . تنازل اسماعيل باشا عن املاكه الخاصة واملاك عائلته للحكومة التي تعرف باملاك الدومين . استقراض ثمانية ملايين جنيه ونصف مليون وجعل املاك الدومين رهنا لها وهذا هو الدين المعروف بدين روتشيلد . الحكومة شوروية . نوبار رئيس مجلس النظار والمستر ولسن ناظر المالية والمسيو دي بلينير ناظر الاشغال العمومية . رفت جانباً من الجند بقصد الاقتصاد

١٨٧٩

١٨ فبراير تجمهر المرفوتين من الضباط والعساكر امام نظارة المالية وامساكهم نوبار وولسن وطلبهم منهما دفع رواتبهم المتأخرة . استقالة نوبار وتسمية توفيق باشا بدلا منه . استقالة الوزارة وتشكيلها تحت رئاسة

شريف باشا . طلب المانيا وانكلترا وفرنسا من الباب العالي خلع اسماعيل باشا . تردده في بدء الامر ثم اجابته لطلبهم .

٢٦ يونيو تولية محمد توفيق باشا خديوي مصر بين امور مختلفة واحوال مرتبكة . ٣٠ يونيو سفر اسماعيل باشا الخديوي السابق الى اوربا ومنها الى الاستانة حيث توفي سنة ١٨٩٥ . تنازل سمو توفيق باشا عن عشرين الف جنيه من راتبه الخصوصي على أن يضمها لراتب والده . صرف عشرة آلاف من الجند المجتمعين تحت السلاح وجعل الجيش ١٢ الفا . ٤ دسمبر تعيين المستر بارنج والمسيو دي باينير بصفة مفتشين ماليين . ظهور المهدي بدعوته .

ظهور قانون عثمان باشا رفقي ناظر الجهادية المؤخذ من فحواه حرمان كل من تحت السلاح من الترقي . تآمر عرابي وعلي فهمي وعبد العال حلمي زعماء الحزب الوطني على مماكسة ذلك القانون . صدور امر النظار بسجن هؤلاء الثلاثة . اخراج المسجونين بالقوة . اجتماع الاي عابدين والاي العباسية والاي طره امام سراي عابدين وطلبهم خلع عثمان باشا رفقي ناظر الجهادية . اجابة طلبهم وتعيين محمود سامي بدلا منه . ظهور منشورات عرابي ايقاعاً بالوزارة الرياضية .

١٨٨٠

في ١١ يناير قرار مجلس النظار تشكيل لجنة خصوصية للنظر في مبادي اعمال التصفية - ٢١ يناير ابطال بون حليم باشا - ٥ ابريل تعيين لجنة التصفية ١٧ منه انعقاد الجلسة التمهيدية للنظر فيما يجب تقريره بخصوص الدين الممتاز والدين الموحد والتعيينات ومتأخرات كوبونات الموحد والقروض

القريبة الآجال وبيان أجمال الدين الغير منظم ولائحة تتضمن مسائل ديون متنوعة ٢٣ يونيو تعيين المستر كولفن مفتشاً مالياً بدلا من المستر بارنج المستعفي ١٩ يونيو توجيه رتبة المشيرية الى رياض باشا - ١١ يوليو تمة اعمال لجنة التصفية ومصادقة الباب العالي عليها .

١٨٨١

صدور الامر العالي بشأن زيادة مرتبات الضباط والعساكر وتعديل النظامات والقوانين العسكرية - ١٢ اغسطس استعفاء محمود سامي ناظر الجهادية وتعيين داوود باشا بدلا منه - ٥ سبتمبر صدور أمر نظارة الجهادية الى الاي القلعة بالتوجه الى الاسكندرية وامر آخر الى الاي الاسكندرية بالمجي الى القاهرة عدم امتثال الاي القلعة لاوامر نظارة الجهادية اتباعاً لاوامر عرابي السرية - ٩ سبتمبر اجتماع الالايات في ميدان عابدين تحت رئاسة عرابي وطلبهم من الخديوي نفسه اسقاط الوزارة وتشكيل مجلس النواب وزيادة عدد الجيش والتصديق على قانون العسكرية الجديد وعزل شيخ الاسلام . رضى الخديوي باجابة طلبات عرابي وانفاذها تدريجاً . اسقاط الوزارة . تشكيل وزارة جديدة تحت رئاسة شريف باشا وتعيين محمود سامي ناظر الجهادية وعرابي وكيلا عنه - ٢٢ سبتمبر مصادقة الحكومة المصرية على القوانين العسكرية الجديدة - ٤ اكتوبر صدور الامر العالي باعتماد اللائحة في انتخاب مجلس النواب بناء على تقرير رفع الى شريف باشا مذيلا بالف وستمائة توقيع يتضمن طلب تشكيل المجلس النيابي - ١٠ اكتوبر وصول الوفد العثماني المؤلف من نظامي باشا وراضي باشا وعلي فؤاد بك وصفر افندي للنظر في احوال البلاد وتأييد نفوذ الذات الشاهانية في البلاد المصرية ١٩٠

اكتوبر عودة هذا الوفد الى الاستانة . ١٧ نوفمبر ظهور لائحة تنظيم المحاكم الاهلية انفاذ الخديوي الى الاستانة وفداً رداً الوفد الذي جاءه . ٩ دسمبر عزل شيخ العباسي وتولية الشيخ الامبابي مشيخة الجامع الازهر وذلك اجابة لطلب عرابي - ٢٦ دسمبر تمة انتخاب اعضاء مجلس النواب المؤلف من اثنين وثمانين عضواً تحت رئاسة المرحوم سلطان باشا .

اغسطس ظهور احمد محمد بن عبد الله في السودان وادعاء المهدوية انفاذ رؤوف باشا حكمدار السودان الى احمد المتمهدي احد رجاله يطلبه اليه . تمنعه . ارسال رؤوف باشا ثلاثمائة مقاتل ضد المتمهدي وعودهم خاسرين . تكاثر انصار المتمهدي . اندحار الجيش المرسل من محمد سعيد باشا مدير كوردفان وقتل راشد بك مدير فشوده . انتشار الفتنة في جميع السودان .

١٨٨٢

تقديم شريف باشا الى النواب اللائحة الجديدة التي تخولهم حق النظر والمصروفات العمومية وان لا ينفذ قانون ولا يغير نظام من غير مصادقتهم . الخلاف بين النواب والنظار في شأن ما يتعلق بالميزانية من تلك اللائحة . تعديلات النواب في البند المتعلق بالميزانية - ٢ فبراير طلب النواب تنفيذ ما قرروه . استعفاء الوزارة . تشكيل الوزارة الجديدة تحت رئاسة محمود سامي وتسمية عرابي ناظراً للجهادية . مارس استعفاء دي بلينير أحد المراقبين الماليين وتعيين المسيو بريديف بدلا منه . امر عرابي بالقبض على ٤٠ ضابط شركسي ووضعهم بالسجن . حكم المجلس الحربي عليهم بالنفي الى أقاصي السودان . تخفيف الخديوي هذا الحكم بالابعاد عن القطر المصري .

الخلاف بين الخديوي والنظار - ١٤ مايو طلب الجهادية من مصطفى باشا فهمي
ن يترأس مجلس النظار . رفضه . استعطاف الحزب الخديوي لوطني بابقاء الوزارة
قبوله - ١٩ مايو وفود دارعة انكليزية على مينا الاسكندرية وفي اليوم التالي
دارعتين اخريين وثلاثة دوارع فرنسوية ثم تكامل الاسطولين تكاثر
الهواجس - ٢٥ مايو تقديم قونصلا فرنسا وانكلترا بلاغاً نهائياً من
دولتيهما تطلبان فيه سقوط الوزارة وخروج عرابي من القطر المصري
وابعاد عبد العال حلمي وعلي فهمي الى الارياف - رفض النظار هذا البلاغ
٢٦ مايو استعفاء الوزارة - طلب الخديوي من شريف باشا تشكيل الوزارة
اباءه - ورود تلغراف من رأس التين بالاسكندرية الى مصر ان العساكر هناك
لا يقبلون غير عرابي ناظراً عليهم - اجتماع النواب وعرابي وطلبهم تنازل
الخديوي - أمر الجناب العالي بارجاع عرابي الى مركزه موقتاً - ٧ يونيو
عمد العرابيين على خلع الخديوي وارجاع اسماعيل باشا الى السدة الخديوية والا
تولية البرنس حليم باشا - ٧ يونيو وصول المعتمد العثماني درويش باشا.
مهاجرة الاجانب - ١١ يونيو ابتداء الفتنة بين حمار ومالطي النهب والسلب
ستمائة قتيل وكثير من الجرحى - ١٢ مخاطبة القناصل درويش باشا بكلام
عنيف - عقد مجلس عابدين تحت رئاسة الجناب الخديوي بحضور معتمدي
الدول لاعطاء القناصل ضمانات اكيدة تكفل اعادة الامن والمحافظة على
ارواح الاوربيين واموالهم - تشكيل لجنة تحت رئاسة عمر باشا لطفي للنظر
في حادثة الاسكندرية - ١٣ يونيو وصول الجناب الخديوي ودرويش
باشا الى الاسكندرية - تشكيل وزارة جديدة تحت رئاسة اسماعيل ا
وابقاء عرابي ناظراً الجهادية والبحرية - تقارير درويش باشا الى ا

بان ليس في مصر شيء مما يوجب الاضطراب - ٢٤ يونيو مؤتمر الاستانة لاجل البحث في المسألة المصرية ولم يكن فيه معتمد عثماني - ٢٢ يونيو تمارض المستر مالت وكيل انكلترا وانزاله الى احدى السفن وسفره الى برندزي - ٢٥ يونيو تنحي المستر كوكسن قنصل انكلترا في الاسكندرية وقنصل مصر وسفرهما. ادعاء الاميرال سيمور قومندان العمارة الانكليزية ان الجنود المصرية تريد سد مدخل المينا لمنع المدد وحصر الاسطول وتهديده الاسكندرية باطلاق المدافع ٩ يوليو اعلان المستر كارترايت الخديوي عن عزم الاميرال سيمور على مباشرة القتال صباح ١١ يوليو - ١٠ يوليو سفر الاسطول الفرنسوي متقهقراً - ١١ يوليو اطلاق العمارة الانكليزية مدافعها على حصون الاسكندرية ١٢ يوليو حريق الاسكندرية باقرار الاميرالاي سليمان داوود واحاطة اربعمائة فارس وبعض المشاة بسراي الرمل حيث كان الخديوي للفتك به وانسحابهم عند مرآهم ثلاث دوارع من اسطول الاميرال سيمور راسية بجوار سراي الرمل ١٣ يوليو نزول جنود بحرية انكليزية الى الاسكندرية - فرار عرابي واتباعه الى كفر الدوار - رجوع درويش باشا الى الاستانة - ١٧ يوليو انعقاد جلسة كبار القاهرة واستقرار رأيها على مداومة القتال - ٢٤ يوليو أمر الجناب العالي بعزل عرابي من نظارة الجهادية - انعقاد جلسة أخرى قررت بقاء عرابي للمدافعة عن الوطن وايقاف أوامر الخديوي - انضمام جميع الحاميات الانكليزية التي كانت في مالطا وقبرص وجبل طارق الى حملة مصر - نزول العرابيين نحو الاسكندرية وعسكرهم في الرمل - تقهقر عرابي الى دمنهور - أغسطس وصول الجنرال السير وولسلي الى الاسكندرية واستلامه قيادة

الجيش - ٢٠ أغسطس موقعة كفر الدوار اندحار العرابيين وانقلابهم الى تل الوادي وانكسارهم فيه مرة أخرى - ذهاب عرابي الى التل الكبير لتحصينه - استعفاء وزارة راغب باشا وتشكيل وزارة جديدة تحت رئاسة شريف باشا - ٢٣ أغسطس التقاء العرابيين والانكليزيين المسخوطة والاسماعيلية انكسار العرابيين - ٢٨ اغسطس وقعة القصاصين بين المحسمة والتل الكبير - ١٢ سبتمبر هجوم الانكليز على التل الكبير اندحار العرابيين اندحاراً هائلا - فرار عرابي على جواده ركوبه القطار من محطة أبي حماد وصوله القاهرة - ١٤ سبتمبر تقديم عريضة عرابي واتباعه طلباً العفو اباء الخديوي قبول العريضة - وصول الانكليز العباسية خارج القاهرة وعسكرهم في سفح جبل المقطم ١٥ سبتمبر دخول الانكليز مصر بحالة سلمية والقاء القبض على عرابي - ١٦ سبتمبر تسليم كفر الدوار - ٢١ سبتمبر تسليم دمياط وغيرها - وضع عرابي ومحمود سامي في سجن العباسية والاسرى من الملكية في سجن الضبطية والجهادية في القلعة - تعيين لجنات التحقيق عن الثورة العرابية - ٢٥ سبتمبر رجوع الجناب العالي الى القاهرة ٢ اكتوبر اعادة الشيخ محمد العباسي لمشيخة الجامع الازهر - وصول اللورد دوفرين معتمداً من قبل الدولة الانكليزية لتسوية المسائل المصرية - الحكم على عرابي وزعماء الثورة بالقتل - ٣ دسمبر العفو بالقتل عن عرابي ورفاقه ونفيهم الى الابد من الاقطار المصرية . ٢٧ دسمبر نفيهم الى جزيرة سيلان

استقدام رؤوف باشا من السودان وتعيين عبد القادر باشا بدلا منه - افريل - انقاذ سنار من رجال المهدي - تحصين عبد القادر باشا الخرطوم - ستيوارت وتقريره عن احوال السودان

١٨٨٣

٦ فبراير أرسال اللورد دوفرين تقريره الى لندرا - الغاء المراقبة المالية الانكليزية الفرنسوية وتسمية المستر أوكلاند كولفن مستشاراً مصرياً - استعفاء رياض باشا من نظارة الداخلية وتعيين اسماعيل باشا أيوب بدلا منه

١ مايو صدور الامر العالي بتشكيل مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجلس شورى الحكومة . تعيين السير افلن وود قائداً عاماً للجيش المصري وباكر باشا قائداً للجندرمة والبوليس

ظهور الكوليرا ووقوع كوردفان في يدي المهدي . استقدام عبد القادر باشا الى مصر وتعيين علاء الدين باشا بدلا منه وتسمية حسين باشا قائد جيش سنار . فبراير ارسال حملة من احدى عشر الف مقاتل تحت قيادة هيكس باشا وابادتها بمكيدة نصبت لها في وسط الصحراء - محاصرة عثمان دجنا توفيق بك محافظ سواكن في سنكات مع ستين مقاتل . هجوم عثمان دجنا على سنكات وقتله من فيها الا توفيق بك فلم يفز به . هجوم المهدويين على سواكن ورجوعهم منها خائبين . ارسال حملة باكر باشا لانقاذ الحاميات قتل توفيق بك واستيلاء العصاة على سنكات . عود باكر باشا بجيشه الى سواكن . استقدام باكر باشا وتعيين الاميرال هيوت بدلا منه طلب الحكومة الانكليزية من الحكومة المصرية اخلاء السودان وسحب جيوشها

١٨٨٤

يونيو تشكيل مؤتمر دولي وانعقاده في لندرا تحت رئاسة اللورد غرنفيل ناظر خارجية انكلترا للبحث في امور تتعلق بمصر . سبتمبر وصول اللورد

نورثبروك وسميع الله خان القاضي الهندي الى مصر للنظر في مسائل ماليتها توقيف استهلاك الدين الموحد

٤ يناير . استقالة شريف باشا من رئاسة الوزارة وقبول نوبار باشا تأليف الوزارة الجديدة - ٨ يناير . انتداب الحكومة الانكليزية غوردون باشا الى السودان ليرفع لها تقريراً عن حالتها - ٢٥ يناير . وصول غوردون باشا مع الكولونيل ستيوارت كاتم اسراره الى مصر - الامر العالي بتولية غوردون باشا على الاقطار السودانية - ٩ فبراير وصول غوردون باشا الى بربر - ١٨ فبراير وصول غوردون باشا الى الخرطوم . مارس حصار الخرطوم - حث غوردون حكومته على مساعدته بنجدة - حملة الجنرال غراهم وانقاذها طوكار وحاميتها - ٢٧ سبتمبر سفر الحملة النيلية من القاهرة الى السودان تحت قيادة اللورد ولسلي لانقاذ غوردون ومن معه - ٤ نوفمبر رسالة غوردون الى اللورد ولسلي يستعجله بالمسير لتخليص الخرطوم - تقسيم ولسلي جيشه الى قسمين احدهما تحت قيادة الجنرال ستيوارت والثاني تحت قيادة الجنرال إرل

١٨٨٥

١٨ يناير موقعة هائلة قرب مدينة المتمة بين جيوش الجنرال ستيوارت والعربان - اندحار العربان - سقوط الخرطوم بين أيدي المهدويين وقتل غوردون - قتل الجنرال إرل . مارس أوامر اللورد ولسلي بالانسحاب - مايو اعتماد الحكومة الانكليزية على اخلال السودان - ١٩ يونيو موت المهدي وخلافة ابن أخيه - سفر اللورد ولسلي وتعيين الجنرال غرانفيل بدلا منه استقلال المهدويين الدراويش بالاقطار السودانية وأصبحت آخر الحدود

المصرية وادي حلفا - ١٤ نوفبر استبدال النقود المصرية القديمة بالنقود الجديدة

١٨٨٦

في أواخر هذه السنة رجوع عثمان دجنا مع رجاله من سواكن الى أم درمان اذ لم يبق له أمل من الزحف على مصر .

١٨٨٧

١٣ يناير الحاح الباب العالي على الحكومة الانكليزية بان تعين زمن انجلاء جيشها عن مصر - ٣ فبراير الاتفاق على ان يكون جيش الاحتلال منحصراً في ثلاثة مراكز القاهرة والاسكندرية وأصوان - ٩ فبراير اقتراحات السير وولف معتمد انكلترا في الاستانة على الباب العالي شروطاً تتعلق بمصر ورفضها الباب العالي ١٩ افريل وفاة شريف باشا - ٥ مايو عرض انكلترا على ان يكون احتلالها في مصر خمس سنوات فطلب الباب العالي ان يكون ثلاث سنوات . يونيو عرض انكلترا على الباب العالي وفاقاً بينه وبينها بخصوص مصر ورفضه

يونيو رجوع عثمان دجنا الى سواكن مع الفي مقاتل من دراويش البقارة آملا الفتك بأهلها . يوليو رجوعه الى أم درمان خائباً . بلوغه خبر انتهاء مؤونة الجيش المصري بسواكن وزحفه مرة أخرى عليهم مع ٥٠٠٠ رجل للاستيلاء على البلد .

١٨٨٨

في ١٧ يناير زحف كتشنر باشا مع قليل من العرب على جيش الدراويش ونصره عليهم - ٢٠ دسمبر هجوم الجنرال غرنفيل مع جيشه على عثمان دجنا

ورجاله ـ ٥٠٠ قتيل وجريح من الدراويش .

٩ يونيو سقوط الوزارة النوبارية وتأليف الوزارة الجديدة تحت رئاسة رياض باشا .

١٨٨٩

اول يوليو تغلب الكولونيل وادهوز على الدراويش الذين كانوا تحت قيادة ولد النجومي قرب وادي حلفا بعد ان قتل منهم ٥٠٠ واسر ٥٠٠ ـ ٥ يوليو خروج الجنرال غرنفيل من مصر لصد غارة ولد النجومي الذي رغماً عن انتصارات الجيش المصري عليه زحف لجهة الشمال للفتك بعدوه. اول اغسطس جمعه جيشاً ينيف عدده عن ٧٣٠٠ مقاتل منهم ٣٣٠٠ تحت قيادته والباقون على قمم الجبال في توسكو رهن اشارته ـ ١٣ اغسطس ترتيب وتنظيم الجنرال غرنفيل الجيشين المصري والانكليزي وتحريضه لهم لمنع العدو من التقدم التقاء رجال ولد النجومي مع جيش الجنرال غرنفيل فقتلى رجال الدراويش ١٢٠٠ بعد اسر ٤٠٠ . خسارة الجيش المصري ٢٠ قتيل و ٤٠ جريح

١٨٩٠

بعض مناوشات بين العدوين مابين سواكن وطوكار

١٨٩١

يناير ابتداء الكولونيل هولد مهاجمة عثمان دجنا وتغلبه عليه وقتله من رجاله ٧٠٠ في طوكار

١٨٩٢ ـ ١٨٩٥

استمرار عثمان دجنا على مقاتلة العرب في جهات سواكن ومناوشاته

مع الجيش المصري الانكليزي - ٧ يناير سنة ١٨٩٢ وفاة توفيق باشا خديوي مصر في مدينة حلوان أثر علة القته طريح الفراش مدة قليلة من الزمن - تولية نجله عباس باشا الثاني عزيز مصر وخديويها الحالي

١٨٩٦

في أوائل هذه السنة انحطاط قوة عثمان دجنا وكسر شوكته

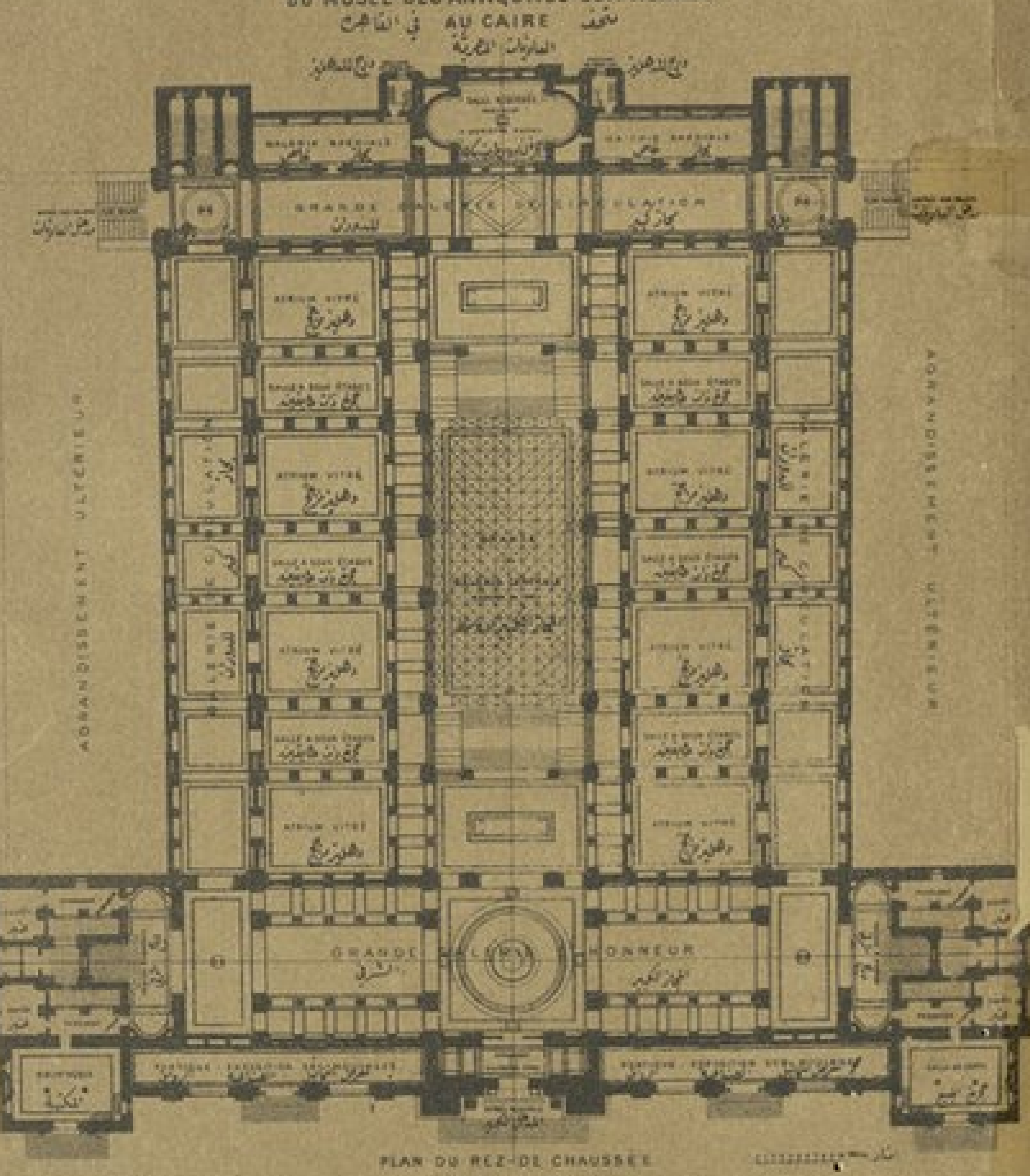
في ٢٦ فبراير انهزام الجيش الايطالي في عدوى وتهديد الدراويش المعسكر الايطالي في كسلا - رغبة انكلترا في الزحف الى دنقلا . تسليم هذه الحملة الى الجنرال كتشنر الذي تولى قيادة الجيش بدلاً من الجنرال غرنفيل وأصبح سرداراً للجيش المصري في ابريل سنة ١٧٩٢ - اول مايو المناوشة الاولى بين العدوين . أول يونيو تقسيم السردار قوته الى قسمين سار احدهما عن طريق النيل والآخر في السحراء والتقاء الجيشين . خسارة الدراويش ١٠٠٠ رجل بين قتيل وجريح و٥٠٠ اسير ومن جملة القتلى ٤٠ زعيماً . خسارة الجنود المصرية مائة ما بين قتيل وجريح . ١٩ سبتمبر احتلال السردار الحفير ودخوله دنقله وكورتي ومروى وسائر تلك الجهات وذلك بعد أربعة أيام من احتلال الحفير .

١٨٩٧

انشاء السردار السكة الحديدية من وادي حلفا الى أبو حمد .

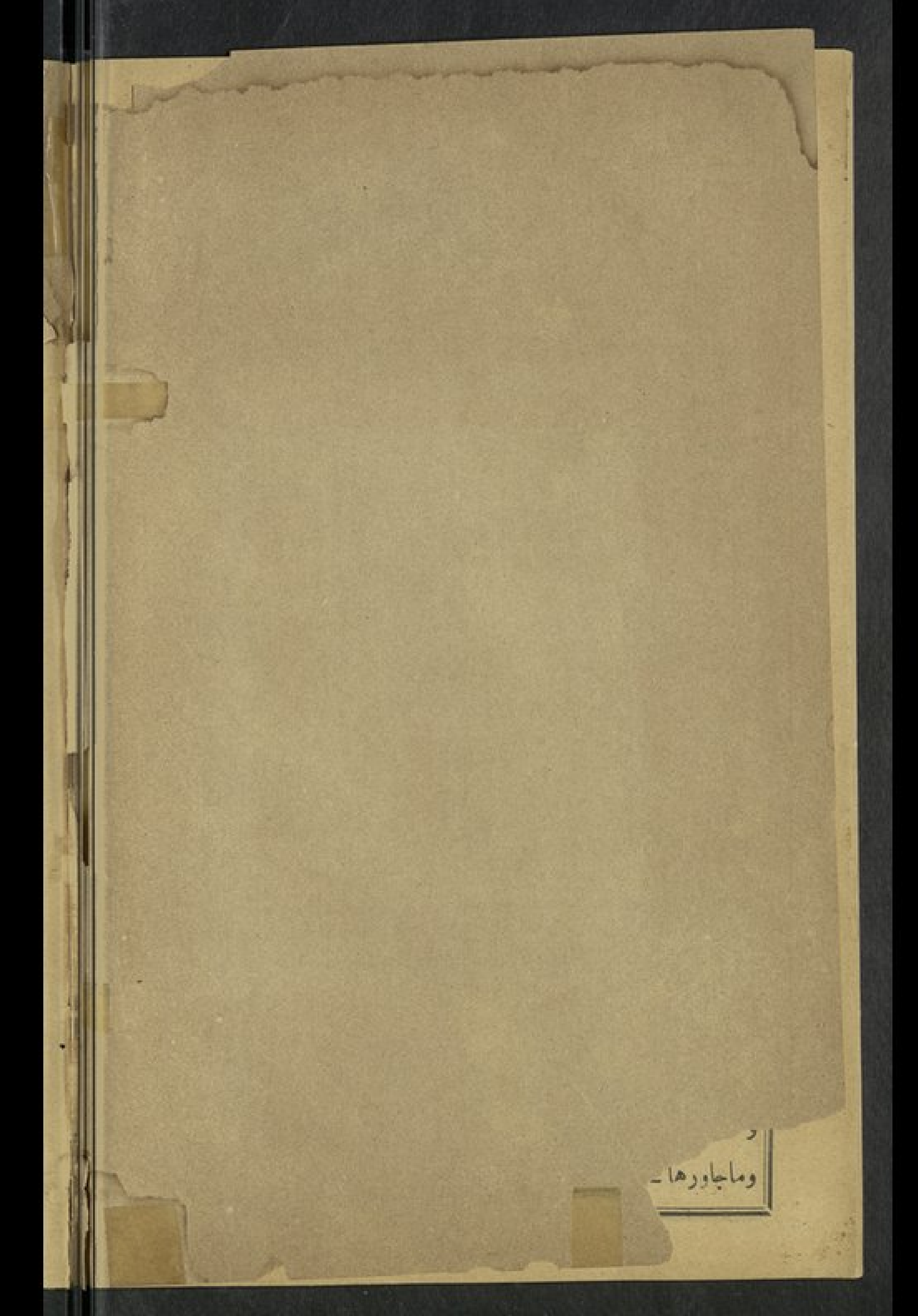
زحف الجنرال هنتر الى أبو حمد وقهره فيها الدراويش في ٧ اغسطس وكان عددهم ١٥٠٠ فقتل وجرح منهم ١٣٠٠ . استيلاؤه على بربر وماجاورها - ٣٠ اكتوبر وصول السكة الحديدية الى ابو حمد .

CONSTRUCTION
DU MUSÉE DES ANTIQUITÉS EGYPTIENNES
AU CAIRE



PLAN DU REZ-DE-CHAUSSÉE

رسم الطابق الاسفل


وماجاورها ـ

١٨٩٨

في ١٨ ابريل تغلب السردار على الدراويش في العطبره في معركة وقتله منهم نحو ٣٠٠٠ وأسره ٢٠٠٠ . خسارة الحملة المصرية الانكليزية ٦٠٠ بين قتيل وجريح ـ ٢ سبتمبر حدوث المعركة الكبرى عند أم درمان عدد جنود الحملة بين مصريين وانكليز نحو ٢٢ الفاً وعدد الدراويش نحو ٥٠ الفاً . خسارة الدراويش ١١ الف قتيل و١٦ الف جريح و٨ آلاف أسير . هرب التعايشي بعد ان دفن أمواله

١٨٩٩

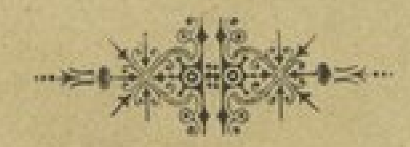
٢٤ نوفمبر مطاردة ونجت باشا للخليفة وقتله اياه وألف رجل من الذين فروا معه وأسره ثلاثمائة وهكذا خمد النفس الأخير من تلك السلطة الاستبدادية

يوم الجمعة ١٣ يناير وفاة نوبار باشا



فهرست

صحيفة




AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT